جامعـــة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـم العلوم السياسية

عنـــوان المذكـــرة

الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على اقتصاديات دول المتوسط

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: "دراسات متوسطية"

مـن إعـــــداد :
❖ حواتي فريزة

تحت إشـــراف الأستاذ :
❖ عليوة جمال

لجنة المناقشة:

أ/ بن بلعيد فريد .....رئيسا
أ/ عليوة جمال .....مشرفا
أ/ بن مشيرح أسماء.....مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

الشكـــر

أحمد الله سبحانه وتعالى لتوفيقي لانجاز وإتمام هذا العمل المتواضع

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص إلى الأستاذ

المشرف "عليوة جمال" على كل توجيهاتها ونصائحه القيمة

وأتقدم بالشكر الجزيل الى عائلتي لمساندتهم لي في إعداد هذا العمل

المتواضع

كما أتقدم بي جزيل الشكر لأعضاء اللجنة "بن بلعيد فريد" "بن مشرح

اسماء" على قبولهم بمناقشة مذكراتي

وبالمناسبة أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود

معمري بولاية تيزي وزو على توجيهاتهم القيمة ونصائحهم.

وأشكر كل إدارة قسم العلوم السياسية

وكل من علمنا حرفا أو رمزً او حكمة منذ نشأتنا إلى اليوم

الإهــداء

الحمد لله الذي وفقني في إعداد هذا العمل رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها ولم اكن لأصلي إليه لولا فضل الله علي

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أستاذي المشرف "عليوة جمال"

كماأهديه إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم و إلي من لا يمكن للأرقام ان تحصي فضائلهم والدي اطال الله في عمرهما

إلى إخواتي (محمد رحمه الله, علي, صوفيان)

إلى أخواتي(نورة ,جميلة, نصيرة, فطيمة)

الى أولاد أخي(إناس, أنايس, ثيزيري, محمد)

الى خطيبي "عز الدين" و كل عائلاته

والى كل الأصدقاء والأقارب خاصة ذهبية.

والى كل من ساهم من بعيد ومن قريب في إعداد هذا العمل المتواضع

فريـــــزة

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار المفاهيم و النظري
المبحث الأول:تحديد المفاهيم
المطلب الأول: مفهوم الأزمة
المطلب الثاني :أسباب وأنواع الأزمات المالية
المطلب الثالث :تحديد الفضاء المتوسطي
المبحث الثاني : أهم النظريات المفسرة للأزمة المالية
المطلب لأول: الطرح الليبيرالي لتحليل الأزمة المالية
المطلب الثاني: الطرح الاشتراكي لتحليل الأزمة المالية
المطلب الثالث : الطرح الإسلامي لتحليل الأزمة المالية
الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008م: دراسة في النشأة وتطور والأسباب
المبحث الأول: دراسة في جذور وأسباب الأزمة المالية 2008م
المطلب الأول: عرض لأهم الأزمات المالية العالمية
المطلب الثاني: جذور الأزمة المالية العالمية 2008م
المطلب الثالث :أسباب الأزمة المالية العالمية 2008م
المبحث الثاني: ظهور الأزمة المالية العالمية 2008م واهم مظاهرها ومراحل تطوريها
المطلب الأول: بوادر ظهور الأزمة المالية العالمية 2008 م
المطلب الثاني: مظاهر الأزمة المالية العالمية 2008م
المطلب الثالث: مراحل تطور الأزمة المالية العالمية 2008م
الفصل الثالث : تداعيات الأزمة المالية 2008م على اقتصاديات دول المتوسط وآليات الحد من آثارها
المبحث الأول : تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008م على اقتصاديات الدول المتوسطية
المطلب الأول: تداعيات الأزمة على دول الضفة الشمالية
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على دول الضفة الجنوبية
المبحث الثاني: آليات الحدي من آثار الأزمة المالية العالمية 2008 م
المطلب الأول: آليات الضفة الشمالية
المطلب الثاني: آليات الضفة الجنوبية
الخاتمة

مقدمـــــــة

1 التعريف بالموضوع:

عرف الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات التي لمت مختلف الأنظمة الاقتصادية التي طبقتها معظم الدول عبر أزمنة مختلفة , حيث اتسمت هذه الأزمات المالية بالدورية نظرا لطبيعتها, وارتباطها بدورات اقتصادية .

فقد بينت الأحداث الاقتصادية ,خاصة منذ الثلاثينات أن النظام العالمي القائم ليس في مقدرته حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات العنيفة, والتي يزداد معدل تكرارها وتشتد فداحة أثارها على الأسواق المالية العالمية. بداء بإنهيار البورصة الأمريكية 1929م والتي صاحبها كساد كبير , مرورا بأزمة الإثنين الأسود 1987م التي تبعتها سلسلة من الأزمات المالية الحادة, وبالخصوص في اقتصاديات الأسواق الناشئة . منها أزمة المكسيك (1994م-1995م)، جنوب شرق آسيا (1997م-1998م), البرازيل (1998م-1999م)، وصولا إلى العشرينيات بأزمة الأرجنتين (2001م-2002م) . إلا أن الأسباب تختلف ظاهريا في كل هذه الأزمات والانهيارات, أي أسباب إنفجار هذه الأزمات تختلف من أزمة للأخرى. إلا أنها تتشابه في نقطة أساسية تنتهي إليها ألا وهي"الإنهيار", وبروز ديون كبيرة تفوق الاقتصاد أو السوق, كما تتشابه في النتائج. وهي حلول الركود الاقتصادي والذي بدوره ينتج تراجع الطلب, وحجم التجارة الدولية ثم تلية البطالة التي تعتبر من أخطر نتائج هذه الأزمات.

وبدون شك فإن ما حدث 2008م في الأسواق المالية العالمية, وخاصة بالنسبة للمؤسسات المالية الأمريكية أثارت اهتمام الخبراء الاقتصاديين, وذلك نظرا للخطورة التي ظلت تشكلها على النظام الاقتصادي العالمي. واتساع دائرتها وعواقبها الاقتصادية ,والاجتماعية والتي أدت إلى نشوء الكثير من المخاوف حول سلامة وانهيار النظم المالية العالمية.

وإذا كانت الشرارة الأولى لهذه الأزمة هي انفجار فقاعة القروض العقارية, "Bulle des prêts immobiliers" ذات الجدارة الإئتمائية المنخفضة في الولايات المتحدة، فسرعان ما تحولت إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية.

وبالرغم أن هذه الأزمة تختلف عن سابقتها. إلا أنها تشترك معها في العديد من الخصائص, ولم تقتصر أثارها وتداعياتها على البنوك, أو النظام المالي فقط .إنما امتدت أثارها إلى الاقتصاد الحقيقي, وكان لها تأثير واسع المدى على كل المستويات. كما أنها لم تقتصر على اقتصاد الولايات المتحدة, التي قد ألحقت به أضرار وتأثيرات, سواء على النظام المصرفي, بعد انهيار العديد من المؤسسات المالية ومسسها بالنشاط الاقتصادي, كما أدى بالاقتصاد الأمريكي إلى الركود. و امتدت أثارها السلبية إلى دول أخرى, وهددت مجمل النظام المالي العالمي.و لم تتوقف تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الولايات المتحدة فقط, بل شملت العالم بأسره. وعالم المتوسط بالخصوص, بحيث أثرت سلبا على دول الشمال و أثرت على مجمل القطاعات , خاصة قطاع السيارات, وتعتبر هذه الدول ذات قوة اقتصادية هائلة. كما أثرت بدورها على اقتصاديات الدول العربية, باعتبارها جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية, وذلك بالإعتماد اقتصاديات الدول العربية بشكل كبير على الاقتصاد الأمركي , ودول الإتحاد الأروبي تصدير واستيراد، حيث تراجع بسبب الأزمة الطلب على النفط والمواد الأساسية, التي تمثل مصادر الدخل الرئيسية لعدد كبير من الدول العربية, ودول جنوب المتوسط, كما تراجعت الإيرادات العامة غير النفطية, نتيجة انخفاض

مداخيل السياحة و الصادرات, وتقلص تدفقات الاستثمارات المالية الأجنبية المباشرة من الخارج في ظل الركود الذي يسود العام.

2 أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج موضوعاً هاما آثار إهتمام العديد من الاقتصادين والباحثين ألا و هي الأزمة المالية العالمية 2008م التي نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة, و التي تسببت فيها القروض المتعثرة .

و قد أدت إلى حدوث انهيارات كبيرة في أكبر اقتصا ديات العالم. معلنة بذلك الكساد وارتفاع نسبة البطالة لمعدلات لم تشهدها منذ عشرات السنين . وتسهم كذلك في تخفيف حدة الأزمة المالية العالمية، المتمثلة في تراجع الأسواق المالية، وامتدادها إلى القطاعات الاقتصادية كافة..

كما تركز على الكشف عن تداعيات الأزمة على إقتصاديات دول المتوسط .

وأخيرا تساهم في دراسة وتحليل أسباب الأزمة المالية العالمية

3-أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيمها إلى قسمين كالأتي :

آ-أسباب ذاتية:

ترجع لميولي لدراسة الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على اقتصاديات دول المتوسط، و كون الموضوع يعتبر من بين المواضيع الهامة و التي تطبع حركية العلاقات الدولية.

ب-أسباب موضوعية:

ومن حيث الدوافع الموضوعية هناك حداثة وحساسية الموضوع وكون الأزمة المالية العالمية أثبتت منذ بداية انتشارها انها أزمة عارمة لم يعرف النظام الرأس مالي مثلها منذ نشأتها وأثرت بصورة كبيرة ومباشرة على مكونات الاقتصاد الحقيقي كما شملت تداعياتها حتى المجلات الاجتماعية وخاصة الاقتصادية والسياسية لذلك فهي محل اهتمام كما تعتبر من بين تحديات العلاقات الاقتصادية بين الدول في حوض المتوسط.

4-أهداف الدراسة :

يمكن بلورة أهداف الموضوع في النقاط التالية:

- محاولة تعريف الأزمة المالية قصد معرفة أنواعها وأهم أسباب المؤدية لها.
- دراسة الإطار النظري للأزمات المالية والتطرق إلى التسلسل التاريخي لحدوثها وتحديد الأسباب الكامنة وراء حدوثها.
- محاولة التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية الحالية ومن ثم تقديم أهم مظاهرها و مراحل تطورها .
- إبراز أهم تداعيات هذه الأزمة على كلا من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة وآليات العلاج.
- محاولة البحث عن جذور الأزمة المالية وآليات انتقالها من الولايات المتحدة إلى أزمة مالية عالمية.

5-الدراسات السابقة للموضوع:

لقد تم تناول الموضوع او جانبا من جوانبه في العديد من الدراسات السابقة لكن سوف نقتصر على بعض منها فيما يلي :

أ- نادية العقون تحت عنوان **"العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج، دراسة الأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور العولمة المالية في تكريس الأزمات المالية والتأكيد على اهمية تبني القواعد التنظيمية والسياسية الوقائية لتفادي وقوعها وتحديد أهم سبل إدارتها وتقديم العلاج الأمثل في حال حدوثها.

ب- عبد الغاني بن علي، تحت عنوان **"أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر, وقد تناولت هذه الدراسة أزمة الرهن العقاري وآثارها في الأزمة العالمية كما أبرزت أهم الأزمات المالية الاقتصادية في مختلف اقتصاديات المتقدمة، ودراسة السوق الثانوي للرهن العقاري في الولايات المتحدة كونه مصدر الأزمة بتطرق إلى تطور التمويل العقاري وآليات التوريق كجزء من الهندسة المالية وسبل العلاج.

ت- دراسة مصطفى يوسف كافي, كتاب بعنوان "الأزمة **المالية الاقتصادية العالمية وحكومة الشركات"**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أهم أسباب الأزمة الاقتصادية بإبراز جذورها وذلك بدراسة أهم الأزمات المالية السابقة، كما أبرزت هذه الدراسة أهم مظاهر ومراحل الأزمة الاقتصادية وقد اهتمت أيظا بدراسة الهندسة المالية ,ودورها في نشوء هذه الأزمة بإبراز أهم قنوات انتقالها ,وأهم تداعياتها على اقتصاد العالمي ودور الحكومة في نشوءها وحلها.

لقد أبرزت كل من هذه الدراسات وجهات نظر مختلفة بما يتعلق بأزمة الاقتصادية العالمية. ومن الواضح أنها تحمل العديد من المعلومات وغنية من حيث المعطيات لذلك نجد أن كل دراسة بحثت في جوانب معينة من الموضوع,

وتأتي دراستنا ايظا لتبرز أهم بوادر بداية الأزمة المالية, بتطرق إلى سابقتها في الاقتصاد العالمي ,وبإبراز أهم تأثيراتها على الاقتصاد الأمريكي, واقتصاد دول المتوسط .ودراسة أهم الآليات التي طرحت من قبل كل من هذه الدول والتركيز على آليات منطقة المتوسط بضفتيها.

6-إشكالية الدراسة:

بالنظر لما سبق التطرق إليه ارتأينا أن يتمحور بحثنا على تداعيات الأزمة المالية العالمية على العالم عامة, والفضاء المتوسطي خاصة, مع التركيز على الحلول والاستراتيجيات المقترحة للتصدي للأزمة كون الفضاء المتوسطي ذات أهمية اقتصادية عالمية. لذالك فالإشكالية التي تطرح نفسها هي كالأتي: **إلى أي مدى تأثرت دول ضفتي المتوسط بالأزمة المالية العالمية ل2008م ؟**

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تظهر لنا الأسئلة الفرعية التي تساعد على فهم وتحليل الموضوع بطريقة جيدة وهي على النحو التالي:

-ما مفهوم الأزمة المالية وما هي أهم أسبابها وأنواعها ؟

- ما هي أبرز الأزمات المالية التي هزت النظام الدولي ؟

-ما هي تداعيات هذه الأزمة على اقتصاديات المتوسط وما هي الحلول التي اتبعت في احتوائها ؟

7- حدود الإشكالية:

للتحكم أكثر في الدراسة وعدم الابتعاد عن الموضوع قسمناها كالآتي:

ا-المجال الزماني: تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2008م وهي الفترة التي اندلعت فيها الأزمة المالية العالمية إلى يومنا هذا.

ب-المجال المكاني: الحدود المكانية والتي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لمنطقة المتوسط مع التركيز على تأثير الأزمة على ضفتيه الشمالية والجنوبية.

8-الفرضيات :

بغرض تقديم إجابة أولية تقترح مجموعة من الفرضيات وهي كتالي:

- إن الاندماج الاقتصادي العالمي والعولمة يزيدان في ظهور الأزمات المالية.
- إن انفجار أزمة الرهن العقاري زاد في انتشار الأزمة المالية وانتقالها إلى نشاط الاقتصادي العالمي.
- إن الأزمات المالية تجعل اقتصاديات الدول المتوسطية مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي.

9-المناهج المتبعة

- محاولة منا للإجابة على الإشكاليات السابقة واختيار الفرضيات, أردنا أن يكون مناهج دراستنا متعددة ومتنوعة وذلك بتوظيف المنهج الوصفي من خلال الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمات المالية مع التركيز على الأزمة المالية الحالية إضافة إلى الاعتماد المنهج التاريخي حيث تطرقنا من خلال استغلالنا لهذا المنهج إلى عرض أهم الأزمات المالية التي ميزت الاقتصاد العالمي وعلاقتها بالأزمة الحالية كما قمنا باعتماد على المنهج الإحصائي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والتفاصيل حول المشكلة فهو منهج يهدف إلى إثبات الحقائق العلمية المتصلة بالظاهرة ومن خلاله سنقوم بتقديم مجموعة من الإحصائيات والبيانات والأرقام المختلفة من أجل تدعيم دراستنا بحقائق علمية.

10-تقسيم الدراسة

لمناقشة بحثنا بالتفصيل قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول: "الإطار المفاهيمي والنظري" وتناولنا فيه مبحثين المبحث الأول :يتناول "الإطار ألمفاهيمي" الذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب من أجل ضبط مفاهيم الأزمة والتحكم في مصطلحات الدراسة والتعرف على أنواع الأزمات كما خصصنا المبحث الثاني" للإطار النظري" الذي قسمناه بدوره إلى 3 مطالب قصد التعرف على أهم النظريات المفسرة للأزمات.

الفصل الثاني: خصص لدراسة "نشأة وتطور الأزمة المالية" فقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين شمل المبحث الأول : "أسباب وجذور الأزمة المالية 2008 "وذلك يتطرق إلى أهم الأزمات التي سبقت الحالية والمبحث الثاني يتضمن "ظهور الأزمة وأهم مظاهرها ومراحل تطورها" وذلك بدراسة أزمة الرهن العقاري كالسبب الرئيسي للإنفجار الأزمة وأهم مراحل تطور هذه الأزمة.
الفصل الثالث: تحت عنوان "تداعيات الأزمة 2008 على اقتصاديات دول المتوسط وآليات التصدي والحد من آثار الأزمة" وتناولنا في المبحث الأول أهم" تداعيات هذه الأزمة على كل من ضفتي المتوسط" وفي المبحث الثاني يتم به التعرف على "أهم الآليات والحلول المقترحة من قبل دول ضفتي المتوسط.

11-صعوبات الدراسة:

لقد وجهتنا في هذا البحث عدة صعوبات قد تواجه أي باحث، منها صعوبة التأكد من المعلومات خاصة الإحصائية منها, وذلك نظرا لحداثة الموضوع ولكون آثاره مازلت يعيشها الاقتصاد العالمي. أيضا وجهتنا صعوبة في قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع خاصة أهم تداعيات الأزمة ,إلا أن هذا لم يزدنا إلا غزيمة والتصميم على إتمام هذا العمل
.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري

تمهيد الفصل الأول

كل التعارف المقدمة في كون الأزمات هي تلك الإختلالات العميقة, والاضطرابات الحادة والمفاجئة في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعهما انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى، تكون لهذه الاختلالات ردود أولية منحصرة في بلد معين أو منطقة معينة، بعدها يظهر ما يسمى بعامل العدوى لتنتقل وتصبح أزمة سوقية ثم أزمة دولية ثم أزمة عالمية .

لقد تعددت أشكال و أنواع الأزمات فمنها أزمات الديون, و أزمات مصرفية, وأزمات سعر الصرف, و قد ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير (1929-1933م)، ولذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي.

و نظرا للأهمية التي يوليها الباحثون لمصطلح "الأزمة" و من اجل التحكم أكثر في مفاهيم الدراسة خصصنا هذا الفصل لتعريف بمفهوم الأزمة .و إبراز أهمية منطقة المتوسط التي تتمحور عليها دراستنا, كما تطرقنا إلى أهم النظريات ,رغم اختلاف المفاهيم الشكلية للأزمات المالية عبر العصور و الأنظمة إلا أنها ضمنيا تتفق من حيث التحليل للازمات، وقد قسمنا الفصل إلى مبحثين و يأتي:

المبحث الأول: بعنوان, تحديد المفاهيم.

والمبحث الثاني:أهم النظريات المفسرة للازمات

المبحث الأول: تحديد المفاهيم

تعتبر الأزمات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية من بين المواضيع الهامة التي تستحق الدراسة , نظر للآثار الحادة التي خلفتها . لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الأزمة, بإبراز أهم أسبابها, و أنواعها وكون الأزمة الأخيرة التي شهدها العالم قد أثرت على العالم بأسره, ومنطقة المتوسط على وجه الخصوص. سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحديد الفضاء المتوسطي, بإبراز أهميته الاقتصادية و السياسية والإستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

أولا: تعريف الأزمة:

I- لـــــــــغـــــــة:

1- تعود الأصول الأولى لاستخدام كلمة أزمة إلى علم الطب الإغريقي القديم .وقد كانت هذه الكلمة تستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة، و وجود لحظة مصيرية في تطور مرض ما،ويترتب على هذه النقطة إما شفاء المريض خلال مدة قصيرة ,إما موته، وتعني "الأزمة" في معاجم اللغة الإنجليزية نقطة تحول تتصف بالصعوبة والقلق من المستقبل وتتطلب اتخاذ القرار المناسب خلال مدة زمنية محددة .وفي معاجم اللغة الفرنسية معاني متعددة أهمها(النزاع،التوتر،النوبة،الفقر)،أما في معاجم اللغة العربية تعني القحط والشدة وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية.[1]

2- والأزمة لغة تشمل على أكثر من معنى فهي(الشدة،الضيق) والفعل منها أزم بمعنى أشتد الوضوح وضاق.[2]

3- البحران: تغير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة[3].

II- اصـــطـــــــلاحا:

تم إستخدام مصطلح "الأزمة" في بحوث ودراسات علم الإدارة العامة وعلم إدارة الأعمال وقد كان لهذه البحوث والدراسات الدور البارز في بناء التأطير, والتأصيل المفاهيمي والعلمي لحقل جديد في الإدارة هو حقل إدارة الأزمات، ومصطلح الأزمة **"crisis"** مشتق من الكلمة اليونانية **"krisis"** والتي تعني**"لحظة القرار" Moment of decision "**[4]

1- يوسف احمد ابو فارة، **ادارة الأزمات مدخل متكامل,**الاردن: إثراء للنشر و التوزيع،ط1، 2009، ص21.

2- غيث سفاح، **"ماهية الأزمة الدولية"، مجلة العلوم السياسية** ,جامعة بغداد:،ع42،ب س ن ,ص4.

3- منير البعلبكي، **قاموس الموارد**، لبنان: دار العلم في الملانين، ص 23.

2- غيث سفاح **,مرجع سابق**،ص 22.

وفي التراجيديات الإغريقية القديمة فإن الأزمات ,هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية حيث تكون الخيرات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغيرات أساسية وجوهرية في المستقبل.[1]

III- تعاريف أخرى الأزمة:

تعددت تعاريف مصطلح "الأزمة" من قبل الباحثين ومن وجهات نظر مختلفة ,ومن بين المفاهيم **"Steve Albert"** الذي يعرف الأزمة كتالي :"ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أيا كانت درجة استعداد المنظمة" ، ويعرف "كليود" الأزمة بأنها "توقف الأحداث في المنظمة واضطراب العادات هما يستلزم التغير السريع لإعادة التوازن،كذلك يعرف "أوران يونج "كاتب سياسي: "الأزمة هي تداع سريع للأحداث يؤدي الى تنشيط عناصر عدم إستقرار في النظام الدولي أو في سنقه الفرعية على نجو غير مألوف يزيد من إحتمالات اللجوء إلى العنف.[2]

الأزمة: الأزمة هي موقف يحدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي الى حالة من الصدام السياسي او العسكري.[3]

الأزمة هي حالة من عدم الإستقرار تتضمن إشارات , وتنبؤات بحدوث تغيرات حاسمة قريبة, قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها على الإطلاق، وقد تكون هذه النتائج إيجابية في بعض الأحيان ومرغوب فيها بصورة كبيرة، وكما يعتبر أيضا الأزمة كموقف يواجهه الأفراد أو الجماعة أو المنظمة ويكونون غير قادرين على أن يتغلبوا عليه بإستخدام الإجراءات العادية الروتينية وهذا الموقف يؤدي الى توليد وتكوين ضغط عمل **"Stress"** نتيجة التغيير الفوجائي **"Sudden change".**[4]

الأزمة هي حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد والمنظمات على البقاء، يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو الأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة".[5]

لقد تعددت وتنوعت التعارف للمصطلح الأزمة ومن بين كل هذه التعاريف نستخلص أن مفهوم الأزمة يتوقف فعلا على حالات الضيق, والشدة والتحول في حالة استقرار والتدهور الحاد في الأوضاع السائدة ويؤدي إلى التحول من الأفضل إلى الأسوأ وقد يهدد مستقبل ومصير المنظمة .وقد تضع صناع القرار في مواقف حرجة قد لا يستعطون التغلب عليها.

---

[1]- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة: مركز الاسكندرية للكتاب، 2005،ص20

[1]- يوسف احمد ابو فارة، **مرجع سابق**،ص ص 8, 9.

[2]- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق,** ص20.

[3]- يوسف احمد ابو فارة **,مرجع سابق**،ص23.

[4]- محمد جاء الله، **ادارة الأزمات** ، الاردن: دار أسامة للنشر و التوزيع،ط1، 2008، ص8.

ثانيا:تعريف الأزمة المالية

إن الأزمة المالية هي تلك المواقف المفاجئة والحرجة تفقد في إطارها المؤسسات المالية مكانتها وقيمتها في السوق الأمر الذي يترتب من خلاله بروز حالة من التوتر والقلق والاضطرابات في الأسواق المالية المحيطة.[1]

كما يمكن اعتبار الأزمة المالية بمثابة تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار،أسعار الأسهم والسندات وكذالك اعتمدت الودائع المصرفية،ومعدل الصرف كما تعتبر أيضا تلك الحالة من عدم الاستقرار, والزعزعة في النظام المصرفي والمالي من واحد أو اقتصاديات عديدة. وتشمل الأزمة المالية أنواع مختلفة وتمس أكثر من قطاع واحد وإنما قطاعات اقتصادية وتكون على مختلف المستويات عالمية، إقليمية ويمكن أن تصبح دولية ما قد يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي أو توليد الركود الإقتصادي.[2]

1- تعريف الاقتصاد: هو العلم الذي يدرس إنتاج, توزيع واستهلاك الثروة. وإنه يهتم بدراسة الجهود التي يبذلها الإنسان لكي يشبع حاجاته ورغباته المادية، ولا شك أن هذه الجهود تظهر في إطار المجتمع السياسي, وتخضع للقواعد وأسسها ومن المسلم بها أن الأهداف الاقتصادية لها نتائج سياسية لضرورة، وهكذا يصعب أن نضع خطا فاصلا تماما بين الأنشطة السياسية والاقتصادية، بل أن المرء حينما يحاول أن يفحص مسألة الدور الملائم للحكومة في الحياة الاقتصادية سيجد أن السياسة والاقتصاد يخترقان إحداهما بالأخر بصورة واضحة، ولقد أدى ذلك إلى بعض المحاولات تهدف إلى تفسير الحياة السياسية بصفة عامة في ضوء العوامل الاقتصادية، ومعنى ذلك أنه يتعين على علماء السياسة أن يدركوا تماما نتائج البحوث الاقتصادية التي تتدخل في شكل واضح في تحديد السياسة العامة وتساهم في تقيمها[3]

2-تعريف الاقتصاد الدولي(International economics): هو يعني دراسة الظواهر الاقتصادية ومن أهداف الدراسة الاقتصادية وصف وتشخيص جزء هام من اشتغال المجتمعات البشرية، بحيث يكون الإنسان في قلب التفكير الاقتصادي.[4]

3-تعريف الأزمة الاقتصادية:هي فترة من الركود المتواصل للنشاط الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وقلة في الاستثمار وزيادة هائلة في البطالة[5].

المطلب الثاني: أسباب الأزمات و أنواعها

---

[1]- مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم، "الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الدول العربية"، **مجلة الشؤون العربية**، ع138،س2009، ص204.

[2]- المرجع نفسه.

[3] -محمد برهام المشاعلي، **الموسوعة السياسية والاقتصادية**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ط1، 2007، ص 19.

[4]- جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**،الاردن: دار أسامة المشرق الثقافي، ط1، 2006، ص 50.

[5] "مفهوم الازمة الاقتصادية" نقلا عن /mawdoo3.com: //http بتاريخ(2017/06/19)

أولا: أسباب الأزمات الاقتصادية:

رغم أن لكل أزمة إقتصادية خصائصها وأسبابها إلا أن هناك عوامل مشتركة توجد في معظم الأزمات ألاقتصادية وهي:

1. نقص الشفافية**:** ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية،مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج[1].

2. تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل والتي يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية. وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية. وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج .[2]

3. ضعف الإشراف والرقابة الحكومية، مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة

4. وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة، خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات, والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب.

5. الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي**:** يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى " التمويل المتحوط ". وفي إبان مرحلة النمو، تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أوالتحقق من قابلية استرداد القروض مجددا، ولكن بنا ء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظرا لأرباحها المتوقعة.وفى ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفى حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من

[1] عرفان الحسني، "الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية"، **مجلة المال والصناعة**،الكويت: بنك الكويت الصناعي، ع25، س2007، ص 15

[2] عرفان الحسني، "الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية"، **مرجع سابق**.

حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدى لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجداد.[1]

6. الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني المتمثل في تدفقات السلع والخدمات والاقتصاد المالي والنقدي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان, حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينات, وقد أصبح هناك انفصام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي, أي بين الاقتصاد الحقيقي وما يسمى بالاقتصاد الرمزي .وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج, وأيضا بين المضاربة والاستثمار. وهو تطور خطير يكشف عن ازدياد الطابع الطفيلي للرأسمالية المعاصرة.[2]

ثانيا: أنواع الأزمات:

تعددت الأزمات وتنوعت حسب زاوية النضر إليها و من أهمها:

1 الأزمة المصرفية:

هي أزمة تحدث عندما يواجه بنك ما طريقة مفاجأة في طلب سحب الودائع بينما البنك يقوم بتشغيلها ويحتفظ بكمية صغيرة لتلبي السحب اليومي لذلك لايستطيع تلبي الحجيات إذما تخطت تلك النسبة وبالتالي يحدث مايسمى بأزمة السيولة لدى البنك وإذا حدثت وامتدت فتسمى بأزمة مصرفية **"systematic bamting crisis"** وعندما يحدث العكس أي رفض البنوك من تقديم القروض خوفا من عدم تلبي متطلبات السحب تحدث أزمة إقراض ما يسمى بأزمة الائتمان وهذا ما قد حدث في التاريخ المالي مع الكثير من البنوك, العديد من حالات التعثر المالي مثل **"overend et gourney"** بنك بريطانيا وكذا الولايات المتحدة مع بنك **"bank of united sates"** في 1931م وبنك **"bear "stearns.**[3]

2 أزمة أسعار الصرف:

تحدث هذه الأزمة عندما يحدث تغير في أسعار الصرف, ما يؤثر على العملة في أداء مهمتها في التبادل أو مخزن للقيمة, أي هبوط حاد في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتسمى أزمة ميزان المدفوعات **"balance of paynonts"** وتحدث عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بتخفيض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة مثلا ما حدث في تيلاند وكان السبب الرئيسي في إندلاع الازمة المالية في شرق آسيا عام 1997م.[4]

---

[1]- عبد الله شحاتة،" الأزمة المالية: المفهوم والأسباب"، نقلا على الموقع www.pidegypt.org/arabic/azma.doc بتاريخ (10/08/2017)

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- فريد كورنل، كمال رزيق ، الأزمة المالية : "مفهومها ، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، ع20،

[2]- **المرجع نفسه.**

3 أزمة الأسواق المالية:

يحدث العديد من الأزمات في أسواق المال وذلك بسبب هبوط في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق كسندات, وأسهم وهي نتيجة حتمية لظاهرة الفقاعات **"bubbel"** حيث تؤدي هذه المظاربات إلى زيادة سعر الأصول المالية بأشكال مبالغ فيها بحيث يكون الهدف من شراء الأصل المالي هو الربح , وليس قدرة هذا الأصل على توليد الدخل والمالية هذة الانهيارات تترك حالة من الذعر, والتخوف لدى بقية المستثمرين في الأصول المالية انطلاقا من مبدأ (الرأس المال الجبان) فتنهار أسعار بقية الأصول المالية في السوق المالي, وتنتقل هذه الأزمة إلى بقية الأسواق المالية العالمية بفعل الترابط الكبير بين هذه الأسواق.[1]

4 أزمة الديون العالمية:

تعد من الأزمات الكبيرة التي تؤثر في القطاع المصرفي خاصة والقطاعات الإقتصادية عموما. وتحدث هذه الأزمة عندما يتوقف المقترض عن السداد ولقد إرتبط هذا النوع من الأزمات كثيرا بعدم قدرة حكومات ودول العالم الثالث على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها ومثال على ذلك ,ما حدث في" الجزائر" في التسعينات حيث تطلب الأمر إعادة جدولة ديونها 3 مرات.[2]

المطلب الثالث :تحديد الفضاء المتوسطي وأهميته:

أولا:الحدود الجغرافية للفضاء المتوسطي:

يعتبر البحر الأبيض التوسط كما يطلق عليه"بحر الروم"من أهم البحار والمسطحات المائية التي توجد على سطح الكرة الأرضية، جاءت أصل الكلمة من أصل لاتيني"**Medius Terra** "التي تعني متوسط الأرضي نظرا إلى موقعه الجغرافي, حيث يتوسط الأرض، ويمتد البحر الأبيض المتوسط من المحيط الأطلسي غربا ,إلى آسيا شرقا ,ويتوسط القارات الثلاث،إفريقيا من الجهة الجنوبية، وأوروبا من الجهة الشمالية، آسيا من الجهة الشرقية، وهو إمتداد طبيعي للمحيط الأطلسي الذي تقابله قارة أمريكا في جهته الشرقية وهذا خلال أو عبر قاناته الضيقة المتمثلة في مضيق جبل طارق.[3]

يقع حوض المتوسط في منطقة معتدلة ويغطي سطحه والغرب ب3800 كيلومتر وأقصى عرضه هو 1600 كيلومتر وسطحه 2511000 كيلومتر مربع ما يمثل 0.8% من

---

[1]- ساعد مرابط، عنوان المداخلة "الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور و التداعيات "،ملتقي العالمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية والحكومة العالمية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص4.

[2]- **المرجع نفسه ,نفس الصفحة.**

[3]- مريم زكري ، "البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية",مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان,2010-2011، ص ص14،15.

المساحة الكلية للمحيطات حجمه 3700000 كيلومتر شبل كما هو مدعم بعدة أنهار رئيسية أكبرها: بو(إطاليا) ،الرون(فرنسا)، الجبر(إسبانيا)،النيل(مصر) ومتوسط عمقه 1500 متر ويتألف من عدة أحواض تحت سطح البحر أهمها البحر الأدرياتيكي، بحر إيجه، البحر التيراني الجزائرية بروفونسال، حوض البحر الأيوني،والشامية ويحده الخط الساحلي الذي يمتد لنحو 46000 كيلومترات إضافة إلى الجزر التي يحتضنها منها كوسيكا ، سردينيا، صيقلية،جزر البليار كرين، قبرص،أورودس وتمثل كل واحدة منها قارة صغيرة بمناخها المتنوع وتنوع بيئتها التي تجعل منها ذات أهمية إستراتجية مهمة.[1]

الخريطة رقم 01: توضح لنا الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

المصدر: (30/07/2017) http://expo.oceano.mc/mediterranee.php?id_rubrique=6&id_sous_rubrique=50

ثانيا:الدول المطلة والمشكلة للفضاء المتوسطي:

يتكون الفضاء المتوسطي من مجموعة دول تطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة شمالية تتمثل في دول متقدمة وجهة جنوبية تتمثل في دول متخلفة .

الجدول رقم (01): يوضح الدول المشكلة للفضاء المتوسطي والقوة البشرية لكل دولة بملاين نسمة

القارة	الدولة	العاصمة	المساحة	عدد السكان		
				1995	2010	2030
قارة أوروبا	فرنسا	باريس	644 ألف كلم^2	58.12	60.69	62.66
	اسبانيا	مدريد	/	39.14	39.06	37.75

[1]- extract from educational CD-ROM « the géonauts inquir into the oceans » the /07/2017),(15mediterranean- sea,oca/Nes 2008

	كرواتيا	زغرب	55 ألف كلم^2	/	/	/
	ألبانيا	تيرانيا	29 ألف كلم^2	/	/	/
	الجبل الاسود	بودغوريس	14 ألف كلم^2	/	/	/
	إيطاليا	روما	300 ألف كلم^2	57.87	58.82	53.17
	إيمارات موناكو	موناكو	2 ألف كلم^2	/	/	/
	جمهورية البوصنة والهرسك	السراييفو	51 ألف كلم^2	/	/	/
	جبل طارق	تابعة للحكومة البريطانية	6.5 ألف كلم^2	/	/	/
	مالطة	فاليتا	316 ألف كلم^2	0.37	0.4	0.43
	سلوفانيا	ليوبليان	20 ألف كلم^2	/	/	/
	اليونان	أثينا	132 ألف كلم^2	10.45	10.75	10.44
قارة إفريقيا	مصر	القاهرة	1 مليون كلم^2	27.72	35.95	45.24
	المغرب	الرباط	447 ألف كلم^2	27.72	35.95	45.24
	الجزائر	الجزائر	2.382 ألف كلم^2	28.14	38.39	49.9
	ليبيا	طربلس	1.5 مليون كلم^2	5.41	8.8	14.39
	تونس	تونس	164 ألف كلم^2	9.3	11.86	14.39
قارة آسيا	فلسطين	القدس	185 ألف كلم^2	/	/	/
	لبنان	بيروت	10 ألف كلم^2	4.01	4.9	6.02
	سوريا	دمشق	185 ألف كلم^2	14.28	23.23	37.15
	تركيا	اسطمبول	784 ألف كلم^2	61.28	74.9	90.76
	جزيرة قبرص	نيكوصا	9 ألف كلم^2	0.74	0.83	0.93

من إعداد الطالبة بلاعتماد على المصادر التالية:

1- مصطفى بخوش، **حوض الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص52.

ثالثا:أهمية المتوسط

I. الأهمية الجيواقتصادية لفضاء المتوسط

تكمن الأهمية الاقتصادية للمتوسط ليس فقط لموقعه الجغرافي الذي تقع فيه المنطقة و إنما أيضا الى الثروات التي تتمتع بها منطقة المغرب و الخليج العربي الى جانب دور البحر الأبيض المتوسط كونه معبر السفن و حملات النفط و الأنابيب النفطية و, الغازية الى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق لذلك يعتبر الشريان الحيوي للتجارة العالمية و هذا منذ القدم بحيث هو بحر يتوسط العالم القديم مما جعل القوى الكبرى تتصارع من أجل السيطرة على المنطقة و ثرواتها بحيث من سيطر على المتوسط سيطر على العالم.[1]

تتمتع منطقة المتوسط بخصائص جيواستراتيجية و اقتصادية مهمة خاصة بعد فتح قناة السويس 1969م التي سمحت بربط القوى الأوروبية العظمى بمستعمراتها الجديدة و كذا اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط الذي يمثل 2/3 من احتياط العالم. مما حفز القوى

[1] : مريم زكري ، **مرجع سابق**، ص16.

العظمى الى التوجه للمنطقة من أجل إقامة شركات التنقيب على النفط، مما زاد في تنوع الحركة الاقتصادية ، كما أن المنطقة تعتبر الطريق البحري الأسهل للملاحة البحرية و نقل النفط حيث [1] تمر يوميا من مياهه حوالي 4مليون طن و كذا حوالي 2500 سفينة تجارية و , حوالي 500 سفينة صيدا اضافة الى الحركة القوية بين الشمال و الجنوب حوالي 13% من الاجمالي العالمي و يحتوي حوض المتوسط على موانئ كبيرة منها: مرسيليا، جنوة ، برشلونة ، الجزائر. تتمتع المنطقة بامكانيات اقتصادية أخرى تجارة المعادن و الغاز، الفسفات و الحديد الذي تصدّره كل من الجزائر و المغرب و 2/3 من ثروات هذه المنطقة.
فهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى لاسيما الدول المتوسطية كونه يعرف حركة اقتصادية مهمة جدّا من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية منها مسألة التصدير و استيراد مختلف السلع (مواد غذائية ، مواد طاقوية) التي تزخر بها المنطقة مما يجذب الكثير من الاستثمارات.[2]

II. الأهمية الجيوسياسية لفضاء المتوسط

يمثل الفضاء المتوسطي منذ العصور القديمة منطقة ذات أهمية استراتيجية هامة بحكم ميزانيتها الهامة (المجال ، الحركية ، مرونة الاستخدام) و كذا الموقع الجغرافي بتوسطه القارات الثلاث و نقطة وصل بين المحيط الأطلسي و الهندي ما يجعل منه منطقة فريدة من نوعها كما يلاحظ F .Braudel **"بحار تزدحم فيها الجزر تنتشر فيها أشباه الجزر ، تحيط بها شواطئ مسننة إنه بحر محاصر بالأراضي الذي يحيط به"** فالفضاء المتوسطي فضاء متفتح تحول الى مساحة مواجهة استراتيجية ليس فقط على الصعيد العسكري بل أيضا على الصعيد السياسي خاصة و اجتماعي و ثقافي.[3]
يتمتع حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية جيوسياسية كبيرة ليست فقط لكونه ملتقى جغرافي بل جيوسياسي واقتصادي و عسكري، فهو محور رئيسي من المحاور الاستراتيجية العالمية المعاصرة و كذا يتفتح على مضايق تعطيه أهمية جيوسياسية ، اقتصادية في آن واحد من أهمها مضيق جبل طارق ، الممرات المائية التركية الثلاث (البوسفور ، الدردنيل و مضيق هرمز) و قناة السويس مما يجعل من المنطقة بحيرة حقيقية متصلة.[4]
إن الموقع الجغرافي لمنطقة المتوسط الممتدة من ساحل المغرب من جهة المحيط الأطلنطي غربا الى ايران شرقا, و من آسيا الوسطى, الى القرن الافريقي و الساحل العربي الافريقي والصحراء يجعله محل صراع و تصادم المصالح لدراية بأهميته الاستراتيجية ، فقد أصبحت القوى الكبرى تتصارع على التحكم في المنطقة بحيث من سيطر على المتوسط يسيطر على العالم كما فسّره "ماكيندر" في محادثته الشهيرة:**"من بحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ، و من يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم."** فحسبه إن مستقبل العالم يتوقف على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية، فهذه المنطقة عرفت عدّة صراعات و حروب من أجل السيطرة عليها لأهميّتها و

---

[1] : رتيبة برد ، "الحوار الأورومتوسطي من برشلونة الى 5+5"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام :جامعة الجزائر- بن يوسف بن خدّة ،2008-2009،غير مرقمة.

[2] : **مرجع نفسه**.

[3] : مصطفى بخوش ،**مرجع سابق**،ص62.

[4] : Abis sebastien, « la méditerranée plurielle » : http//www.ie–ei–eu//IE-e /Ressource/file/bibluie/la-méditerranée-plurielle(28/06/2017)

ذلك يعود الى العصور الوسطى في ظل الدولة العربية الاسلامية التي سيطرت على المتوسط و تلتها الدولة العثمانية بعدها الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي توسعت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة و غزتها سواء بأساطيلها البحرية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط و إقامة قواعد عسكرية و لتحسيس أوروبا بالخطر الذي يشكله التواجد الأمريكي في المنطقة ظهرت من جديد لبسط نفوذها في البحر الأبيض المتوسط و استرجاع مكانتها في المنطقة من خلال سياسات جديدة تكاملية تعاونية من بينها (مسار برشلونة ، الحوار الأورومغاربي ، الاتحاد من أجل المتوسط) من أجل موازاة التواجد الأمريكي و كذا حوض المتوسط يعد ممر مائي مهم يتوسط الجزيرة العالمية من يسيطر عليها يسيطر على العالم[1].

[1] : برد رتيبة ، **مرجع سابق**، غير مرقمة.

III. الأهمية الحضارية و الثقافية لفضاء المتوسط

مرّت على منطقة المتوسط منذ ميلاد التاريخ العديد من الحضارات ، كثيرة و متنوعة حيث تعتبر هذه المنطقة مهد لميلاد الحضارات الأكثر عرقية من بينها الحضارة الفينيقية و الحضارة الإغريقية، الحضارة الرومانية ,و الحضارة العربية الإسلامية وصولا إلى ميلاد الحضارة الأوربية المعاصرة، و شكلت هذه الحضارات نسيج تاريخيا طبع شعوب المنطقة، سيمات مميزة إيجابية وما فيها من سلبيات كما شهدت ميلاد العديد من الديانات (الإسلام ، المسيحية ، اليهودية....) كما ساهمت كل هذه الحضارات و الإرث الحضاري و الأجناس التي كانت في المنطقة بإبداعات سواء فنية، فكرية ، علمية و أدبية ما سمح بربط بين المعارف الانسانية و تقارب الذهنيان و الأفكار بين شعوب المنطقة في شتى الميادين (فن ، سياسة ، ثقافة....)[1]

فالاحتكاك بين شعوب هذه المنطقة منذ العصور أولد علاقات حراكية و علاقات وفاق و تعاون بين مجتمعات هذه المنطقة، فالحضارات كما هو معلوم هي تبادل الخبرات الفنية ، الاقتصادية و الفكرية كما عبر عنه "ريمون آفروا "عضو في البرلمان الأوربي و هو من أبرز رفقاء الجينيرال ديغول قائلاً :"**إنّ رئيسي كان يحدثني دائما أن الحضارة الانسانية التي نحاول أن نخلقها تتطلب تعاون العالم العربي و العالم الأوروبي، إن أوروبا و العالم العربي مرشحان للإحتلال مكانة القوة الثالثة في العالم و حفظ التوازن الدولي.** "[2]

---

[1] :**المرجع نفسه.**

[2] : سمارة فيصل، **البعد الانساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط(2008-1995)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013،ص,ص26,27.

المبحث الثاني: الاطار النظري:

بهدف التعرف و لو بشكل مختصر على ماهية الأزمة الاقتصادية من الناحية العلمية و النظرية, وذلك قبل تحليل الأزمة العالمية الأخيرة ,تطرقنا في هذا المبحث للجانب النظري و ذالك بدراسة اهم نظريات الازمة الاقتصادية.

المطلب الأول: الطرح الليبرالي لتحليل الأزمات

I. النظرية الكينزية وأسسها:

سميت هذه النظرية بالنظرية الكينزية نسبة لرائدها البريطاني:"جون مينار كينز" John Maynar Keynes كما أن ظهور هذه النظرية مرتبط بازمة الكساد لسنة 1929م، لقد راى كينز أن أزمة 1929م هي دليل على فشل أطروحات النظرية الكلاسيكية القديمة التي تعد امكانية حدوث الأزمات في النظام الرأسمالي بسب وجود نظام طبيعي يمنع ذلك وعليه لم تأتي هذه النظرية لانتقاد النظام الاقتصادي الليبرالي والدعوة للاستبداله بل أتت لاكتشاف مواطن الخلل فيه واقتراح حلول لحماية من الأزمات.[1]

تقوم رؤية كينز الأساسية على أننا لا نعلم ما سيحدث في المستقبل ولا يمكن التنبؤ به وفي ظل هذا الوضع تمثل النقود مصدر اطمئنان نفسي في مواجهة عدم اليقين وحينما يشعر المدخرون بالتشاؤم اتجاه المستقبل، يمكنهم الاتجاه الى الاحتفاظ بمدخراتهم بدلا من استعمالها في الأعمال لذا ليست ثمة ما يضمن انفاق الفرد لاستغلال جميع مواردنا المتاحة.[2]

تقوم النظرية الكينزية في تحليلها وشرحها للأزمات الاقتصادية على الاعتقاد بأن الأفراد كلما ارتفع دخلهم يرتفع معه استهلاكهم، لكن استهلاكم لا يرتفع بنفس النسبة مع الدخل، والسبب هو أن الأفراد يدخرون أكثر. كلما ارتفع دخلهم حيث يلجؤون للاستهلاك فقط بالنسبة التي تتجاوب حاجاتهم الأساسية ليوجهوا الباقي للادخار ويعتبر كينزي هذه الظاهرة بالعمل النفساني او قانون ملل الناس للادخار.[3]

من جهة أخرى يرى أن الناس لهم دوافع نفسية للتعلق بالنقود فكلما احتفظوا بها رفظوا انفاقها، أدى ذلك الى فيض في الادخار ما ينتج ارتفاع في معدلات الفائدة في السوق وأمام هذه الأوضاع تنتج ظاهرة **"عدم كفاية الطلب"** أي تراجع الطلب على السلع الاستهلاكية التي تنتجها المصانع و الشركات بسبب العوامل النفسية للفراد الذين يفضلون الادخار على الاستهلاك، ما يؤثر على الفعالية الحدية لرأس المال efficacité marginal capitale "du "، حيث يعي المستثمرون مخاطر الاستثمار في هذه الظروف ما يجعلهم يبنون توقعات مستقبلية متشائمة حيال مردود استثماراتهم, وبالتالي تتراجع نسبة الاستثمارات وتتزايد أعداد البطالة، ويتفاعل كل هذه المتغيرات تنفجر الأزمة الاقتصادية. فإذا قل الاستهلاك يقل الاستثمار، وكلما تراجع الاستثمار يتأثر مستوى التشغيل وتظهر الأزمة ولتجاوز الأزمات دعى كينز لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في أوقات الأزمة من خلال تنظيم مقدار الاستهلاك لضخ السيولة النقدية في الأسواق ، تأميم البنوك وإنقاذ الشركات الكبرى.[4]

---

[1] - سعيد سايل ، **التعاون الاوروبي –المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية**. مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2012،ص.49.

[2] - روبرت سكب السكي، **جون مينار كينز**،القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2010،ص.2.

[3] - سعيد سايل، **مرجع سابق**،ص.49.

[4] - **المرجع نفسه**،ص.50.

النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

يقوم النموذج الكينزي في تحديد الدخل التوازني علي بعض الإفتاراضات والأسس من أهمها

- يحدد الطلب علي السلع والخدمات مستوي الإنتاج المحلي الإجمالي علي الأقل في الأجل القصير
- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الاسعار خلالها أو تتغير بشكل
- طفيف جداً، حيث يعرض المنتجون جميع الإنتاج المطلوب.
- يتعدل الإقتصاد بسرعة في الأجل القصير من أجل الوصول إلي مستوي التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج" **العرض الكلي"**
- يركز كينز علي الطلب الكلي بينما يركز الكلاسيك علي العرض، ولهذا وفقاً لقانون (ساي)عند الكلاسيك، أما كينز فقد بني نظريته علي أساس أن الطلب الكلي هوالأساس الذي يخلق عرضه الخاص، فوجود الطلب علي السلعة سيدفع المنتجون لإنتاج هذه السلع لتلبية هذا الطلب فالطلب هو الذي يحدد الإنتاج.
- أوضح كينز أن إنخفاض الأجور يؤدي إلي إنخفاض الطلب الفعلي، وعندها يخفض المنتجون من إنتاجهم فتزيد البطالة عكس ما كانت تري المدرسة التقليدية من أن إنخفاض الأجور يؤدي إلي إرتفاع الارباح ومن هنا خلص كينز إلي أن مستوي الأجور ليس هو المحدد لمستوي التشغيل وإنما يحدده الطلب الكلي
- يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري- إقتصاد مغلق -وأوضح أن الطلب الإستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، وفي حين يتحدد الطلب الإستثماري تبعاً للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدي تغطيته لتكاليف الإستخدام[1].

II. النظرية النقدية:

ظهرت هذه النظرية في الثلاثنيات والأربعينيات من القرن العشرين، تعتبر أحدث النظريات في علم الاقتصاد السياسي، ظهرت على يد كل من الاقتصاديان الأمريكيان "ميلتون فريدمان Milton Fridman "و" بول كروغمان Paul Krugman "وهناك من يعتقد أن هذه النظرية بمثابة رد فعل على أفكار النظرية الكينزية[2] خاصة فيما يخص الفكرة المرتبطة بظرورة تدخل الدولة لمواجهة الأزمات الاقتصادية ويمكن اعتبار هذه النظرية بمثابة محاولة معاصرة لإعادة بعث أفكار النظرية الكلاسيكية القديمة والجديدة التي لطالما دعمت الحرية الاقتصادية مثلما يرى **"فيملتون فريدمان"** أن أصل الأزمات غير مرتبط في حرية السواق كما يرى كينز ، لكن في تدخل الدولة غير المناسب في الاقتصاد خاصة فيما يخص تحديد السياسات النقدية والمالية غير المدروسة والخاطئة كما يرى**"بول كروغمان"** أن في الفترة التي أعقبت نهاية الكساد العظيم 1929 يعد انسحاب الحكومات من الحياة الاقتصادية من جديد قد أظهرت فعالية الأسواق الحرة في الاقتصاد العالمي بحيث يرى أن سبب الأزمات اللاحقة لهذه الفترة كانت عادة لسياسة التدخل من قبل الدولة، ويرى أن أفضل طريقة للخروج من الأزمة هي ترك آليات السوق تهتم بنفسها، ذلك بإعادة التوازن للاقتصاد

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **- المرجع نفسه**،ص.49

ومن هنا يتضح على أنه يلح على عدم اصلاح النظام الاقتصادي الرأسمالي ولا لأخلقته"**Moralisation** " وإنما لحمايته من خلال ضمان حريته.[1]

إلاّ أن في بداية عام 2007م أخذت أزمة مالية أخرى واقتصادية تصيب النظام الاقتصادي العالمي وأمام عجز الأسواق منفردة على ايجاد التوازنات الضرورية لإصلاح الأوضاع الاقتصادية.

أخذت أفكار هذه النظرية بالتلاشي أمام تصاعد أصوات الكثير من المنظرين الاقتصاديين والسياسيين بالاضافة للعديد من الدول والمنظمات الدولية بضرورة إعادة تفعيل الفكر الكينيزي للتحديات من أجل حصار الأزمة والسيطرة عليها.[2]

3-النظرية الكلاسيكية.

ظهرت هذه المدرسة في انجلترا نهاية القرن18 وبداية القرن19، عرف العالم تغييرا جذريا بعد الثورة الصناعية وظهور الآلة حيث عرف العالم الاقتصادي تغييرا من وسائل الانتاج البسيطة الى الوسائل الأكثر دقة. ومنه ظهرت فيه أفكار بسيطة ونظريات وعلماء ومفكرين ساهموا في تطور العالم الاقتصادي، من بينهم "آدم سميث" وحيث اعتمدوا في دراساتهم التحليلية للظواهر الاقتصادية على نظريات من بينها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وهاتان الدراستان جاءتا لتصحيح بعض الأفكار التي ةكانت تسود في الفكر الاقتصادي القديم وقد انبثق منها العديد من الفلاسفة والمفكرين من بينهم دافيد ريكاردو ومالست وجون ميل وكلار منجر.[3]

لقد اهتم معظم الكلاسيك بتفسير أزمات "الافراط في الانتاج" حيث يبين كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وتزماس مالتوس أن الأزمات الاقتصادية لا يمكن حدوثها كما جاء جون باتيش ساي من خلال قانون المنافذ ليؤكد فكرة استحالة الأزمات والذي يلخص في أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، حيث يفترض هذا القانون أن النظام الرأسمالي مزود في حالة الأداء الحر دون تدخل الدولة بألية تخلق له التوازن التلقائي, وهذه الآلية تتحقق بفضل وجود نوعين من الأثمان أحدهما يوجد في سوق العمل النقدية وهو معدل الفائدة والثاني يوجد في سوق العمل وهو معدل الأجور[4]. الشيء نفسه بالنسبة للأزمة النقدية فهي الأخرى لايمكن حدوثها لأن النقود معدنية والمعدن هو الذي يخزن القيمة وهي أيضا خاضعة لنفس القانون الذي يسوي بين العرض والطلب بين النقود تلقائيا، وهو ما يرجع الكلاسيك الأزمات ذات الطابع النقدي أو المالي الى سببين:

السبب الأول: يتمثل في دوران الأوراق النقدية محل العملة المعدنية، حيث أعطى كل من سميث ودافيد ريكاردو أولوية وأهمية لهذه الظاهرة باعتبارهم أن عندما تكون كمية الأوراق النقدية والمتداولة غير متوافقة تماما مع كمية الذهب الموضوعة في احتياطات البنوك المصدرة للعملة، فإنها تتعرض للمخاطر.

---

[1] - **المرجع نفسه** ,ص.50.

[2] - **المرجع نفسه**،ص.51.

[3] - النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية"، نقلا عن،
http://sciencesjwidiques.ahlamontada.net/e1077.tqic بتاريخ (2017/07/15)

[4] - نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج- دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية :جامعة الحاج لخضرباتنة, ، 2013/2012،ص.26.

أما السبب الثاني: فيتمثل في تدخل الدولة فيما يخص المجال النقدي بحيث يعتبر الكلاسيك أن كل ما تقوم به الدولة يسيء الى أداء القوانين الطبيعية للاقتصاد وبالتالي فهي توفر الفرص والخلل للأزمات وهذا الطرح الخاص بدور كعامل للأزمات. أو عامل يزيد من خطورة الأزمة وقد طور فيما بعد من طرف النيولبراليين، ويرى سميث أن مهما كانت النيات الحسنة للحكومة ومهما كانت مستوى كفاءاتهم فإن مصالحهم الخاصة تتعلق على المصلحة العامة ,إلاّ أنهم لا يدعون دورها في حالات أين تكون هي الوحيدة القادرة على التصرف فيها ولايمكن للسوق فعل ذلك كالدفاع عن الحدود أو توفير الأمن والعدالة وغيرها، نظر لكون الأموال اللازمة لذلك ضخمة جدا أو لأن عائد هذه الأعمال يكون متأخرا والأزمات عند الكلاسيك تحتل مكانة ثانوية .رغم إدراكهم لوجودها ولعل أهم ما توصلت اليه هذه النظرية هو اكتشاف القوانين الطبيعية للاقتصاد، أما بالنسبة لنيوكلاسيك أمثال باريتو فإن أعمالهم لم تختلف كثيرا عن أعمال كل من ريكاردو وآدم سميث .[1]

أسس التحليل الكلاسيكي:

وينص القانون بأختصار علي" كل عرض يخلق الطلب الخاص به "أى أن الطلب هو متغير تابع للعرض وليس العكس.

ويعتقد الكلاسيك أن القطاع العائلي سوف يعرض الموارد فى السوق وذلك فقط إذا كانت لديهم الرغبة في إستهلاك بعض السلع والخدمات التي ينتجها الإقتصاد القومي، فإذا رغب رجال الأعمال في بيع إنتاج التوظيف الكامل فما عليهم إلا أن يقوموا بعرض هذا الناتج، وقانون ساي يضمن لهم توافر القوة الشرائية الكافية لأمتصاص هذا الناتج.

-هذا الأعتقاد يغفل أمراً هاماً، وهو أنه ليس هناك ما يضمن أن الحاصلين علي الدخل سوف ينفقونه بالكامل علي شراء الناتج .فمن المحتمل أن يتسرب جزء من الدخل في صورة مدخرات، الامر الذي يبطل إنطباق قانون ساي[2].

المطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي:

يمثل الطلب الكلى العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر بإفتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها، حيث نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما فى الشكل1.

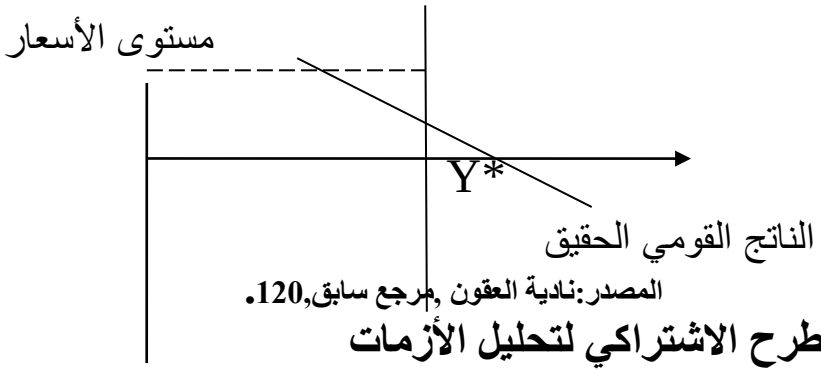

المصدر:نادية العقون ,مرجع سابق,120.

المطلب الثاني: الطرح الاشتراكي لتحليل الأزمات

[1] - **مرجع نفسه**، ص.27.

[2] **المرجع نفسه**

1-النظرية الماركسية:

ظهرت النظرية الماركسية كمذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في شرق أوروبا وسميت كذلك نسبة لمؤسسها كارل ماركس، حيث استوحى نظريته من التراث الفكري آنذاك والذي عاصر فيه الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الانجليزي والاشتراكية الفرنسية، حيث كانت نظريته مادية بحتة بعيدة عن الميتافيزيقية والمثالية تدور حول ملكية الأفراد لوسائل الانتاج والتي تملكها الطبقة الرأسمالية وطبقة البروليتارية الكادحة وتطور المجتمع من طبقة الى أخرى حيث لا يتم هذا التحول إلا بوجود الصراع بين هذه الطبقات كما وضع قوانين جدلية وتاريخية واتخذها كمنهج لنظريته حيث كان يطمح الى قيام مجتمع شيوعي إلاّ أن هذا الطموح اصطدم بواقع الرأسمالية المتعصب ولم تضمحل الرأسمالية لتحل محلها الاشتراكية ومن ثم الشيوعية ، هذا ما أدى ببعض المفكرين بنقد نظريته ونعتها بالناقصة.[1]

ومن هنا ينطلق كارل ماركس في مؤلفه الرأسمال في الاعتقاد أن ظهور الأزمة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي أمر حتمي ناتج عن التناقضات الطبيعية التي تأسس عليها النظام الرأسمالي ذاته، فالتناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج أي (حقوق الطبقة البروليتارية الكادحة) والملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج (الرأسماليين الذين تتراكم رؤوس أموالهم بسبب استغلالهم للعمال بعدم دفعهم أجورهم المستحقة مقابل قيمة العمل المبذول في انتاج السلع) اضافة الى ذلك التناقض الموجود بين الانتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي, ما يؤدي في نهاية المطاف الى تشكيل أزمة كبرى في النظام الرأسمالي التي تعيده الى الانهيار وفنائه وحل محله النظام الاشتراكي من أجل تهيئة الظروف للشيوعية أين تكون وسائل الانتاج مشاعة وتنعدم الطبقية مع انهيار الدولة، ما قد حول تغييره في قانون "انهيار النظام الرأسمالي".[2]

فإن مبادئ الرأسمالية تغرض على صاحب العمل (الرأسمالي) أن يزيد من رأسماله المادي الذي صاحب العمل أن يزيد من رأسماله المادي الذي يكون باستغلاله للطبقة العاملة. ويرى ماركس أن العبث أن يلام الرأسمالي على سلوكه هذا فهو لا يفعل ذلك عن جشع، بل إن سلوكه يرجع الى منطقة الموقف الذي يجد نفسه فيه والعاملة وذلك انطلاقا من تراكم رأسماله الذي ينتج من فائض قيمة العمل الذي يبذله العمال في انتاج السلع فمثلا اذ بذل العمال ثمانية ساعة في انتاج أو وضع منتوج معين فإن الرأسمالي يدفع للعمال حوالي أربعة ساعات أي نصف الوقت المستغل لدى صاحب العمل على شكل أرباح تحصل عليها بواسطة استغلال جهود العمال. وفي الوقت الذي تتراكم فيه رؤوس الأموال لدى أصحاب العمل يقومون بزيادة الانتاج والاستثمار وفي نفس الوقت تزداد الطبقة الكادحة فقرا وهي تمثل أغلبية عبدية في المجتمع، تصبح غير قادرة على الشراء ومن جهة أخرى يؤدي تنافس كبار الرأسماليين وصغارهم للإفلاس وهي الشريحة الأخيرة لتنظم بدورها الطبقة الكادحة الفقيرة المشكلة كما يسميه ماركس"بالجيش الاحتياطي الصناعي" وهكذا تتقلص بالتدرج الطبقة الرأسمالية بفعل عملية تركز الأموال على مستواهم وتتسع الطبقة الكادحة التي تزداد بؤسا،

---

[1]- "النظرية الماركسية التقليدية"، نقلا عن الموقع: WWW.Startimes.com/F.aspx?t=35242977. بتاريخ (2017/07/28).

[2] - سعيد سايل، **مرجع سابق**،ص.47..

هكذا تحدث أزمة كساد كبيرة أمام هذه الأوضاع نتيجة تقلص استهلاك الكادحين الفقراء في الوقت الذي يكون هناك فائض في الانتاج الرأسمالي ما يقود هذا النظام للإنهيار بحكم الصيرورة الطبيعية لتطور النظام الرأسمالي حسب ماركس.[1]

المطلب الثالث:الطرح الاقتصادي الاسلامي

هي مجموعة من المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي، وقد وردت هذه النصوص والأصول في القرآن والسنة النبوية والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادي وفق المنظور الإسلامي[2] تقوم على أسس هي[3]:

- الدفع في الإسلام برأس المال نحو الاقتصاد الحقيقي القائم على انتاج السلع والخدمات وليس نحو الاقتصاد القائم على المضاربة بالأموال مثل الربا وبيع الديون، والهدف من ذلك هو تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع من خلال تأمين الوظائف للأفراد حيث أن تنامي العملية الإنتاجية في الاقتصاد يعني زيادة عدد المصانع والمنشات الاقتصادية المنتجة والتي بدورها سوف توفر الوظائف لأبناء المجتمع وبالتالي الرفاهية، لذلك فقد حرم الإسلام الربا لقول الله عز وجل **"وأحل الله البيع وحرم الربا"**[4] وهو تجارة (المال –بالمال) لأن هذا النوع من الاقتصاد ألربوي سيؤدي أولا إلى التقاعس على الاقتصاد القائم على الإنتاج الحقيقي الذي سوف يؤمن الوظائف للمجتمع لذلك سنجد في ظل النظام الرأس مالي الحالي أن حجم الأموال العالمية المستخدمة في الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج لا تتجاوز 2% فقط، بينما حجم الأموال العالمية المستخدمة في الاقتصاد الربيوي غير المنتج تصل إلى 98%، وثانيا سيؤدي هذا النظام ألربوي إلى تكديس الثروة في يد طبقة معينة من المجتمع، ومن الوسائل الأخرى التي استخدمها النظام الإسلامي لدفع الاقتصاد الإنتاجي هو:
- فرض الزكاة على المال الراكد الذي تمر عليه سنة كاملة وهو لم يعمل، أما المال الذي يعمل وينتج فإن الإسلام يرفع عنه الزكاة وذلك لأنه سيوفر الوظائف والعمل والرفاهية لأفراد المجتمع
- الحرص على حماية السوق من أي عوامل خارجية قد تؤثر على القيمة الحقيقية لسلعة بمعنى أن الإسلام حريص على أن يجعل سعر السلعة خاضعة لقانون العرض والطلب فقط.
- منع بيع الشيء قبل قبضه ومعاينته والتأكد من وجوده، وترى أن إصدار الأوراق يجب أن تكون مغطاة بالذهب والفضة.

تطبيق معايير وسطية تحقق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع عكس النظرية الرأس مالية التي مالت إلى مصالح الفرد على حساب مصالح المجتمع.

---

[1] - **المرجع سابق**، ص،ص.47،48.

[2]- "النظرية الاقتصادية في الإسلام" نقلا عن http://www.okaz.com.sa/artecle/381395/ بالتاريخ (2017/07/18)

[3] -**المرجع نفسه**

[4] - القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 275.

خلاصة الفصل:

في آخر الفصل نستنتج أن مصطلح الأزمة يعتبر من بين مصطلحات التي تعود على المحافل الدولية نتيجة تكرار الأزمات وقد تفرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم الأزمة من وجهات نظر مختلفة لفهم أسبابها وأنواعها، كما أن تكرار الأزمات في القرن العشرين قد أكسب الموضوع أهمية بالغة تثير فضول الباحثين خاصة بعد أزمة 1929 التي أثرت تحول في النظام الاقتصادي حيث تعددت النظريات المفسرة للأزمات من أجل كشف جوهر نشوئها.

الفصل الثاني

الأزمة المالية العالمية لـ 2008:

دراسة في النشأة والتطور والأسباب

تمهيد الفصل الثاني

تعتبر الأزمة المالية 2008م من اعنف الأزمات منذ الكساد الكبير 1929م, بحيث انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محركا لنمو الاقتصاد العالمي, حيث عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سوى. بدأت بوادرها سنة 2007 و برزت أكثر في 2008م, إلا آن لها امتداد تاريخي بحيث مهدت لها ألازمات السابقة خاصة الأزمات الرأسمالية .

كما كشفت هذه الأزمة عن هشاشة النظام الرأسمالي الليبرالي و قد صاحبت هذه الأزمة مجموعة من المظاهر على النظام المصرفي وتطورت حتى مست مجمل النشاط الاقتصادي الامركي , و العالمي بدرجات متفاوتة, و في مراحل مختلفة. و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل محاولة منا إبراز أهم الأزمات التي سبقت الحالية ,ومراحل تطورها كما سنتطرق آيظا إلى بوادر ظهور الأزمة و قد قسمنا الفصل كالأتي :

المبحث الأول: دراسة في جذور و أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثاني: بوادر ظهور الأزمة المالية و أهم مظاهرها و مراحل تطورها.

المبحث الأول: دراسة في جذور و اسباب الأزمة المالية 2008م

لقد ساهمت في نشوء هذه الأزمة الحالية عوامل عدة, من بينها عوامل اقتصادية , سياسية وكذا اجتماعية كما نجد أنا أسباب هذه الأزمة ليست وليدة اليوم, إنما لها مظاهر تاريخية سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث كما قد خصص المطلب الآتي لعرض أهم الأزمات المالية التي سبقت الحالية.

المطلب الأول: عرض للأهم الأزمات المالية العالمية

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين عدد من الأزمات المالية و التي كان لها واقع و اثر كبير على اقتصاديات البلدان المعنية و من أهمها:

أولا: أزمة الكساد الكبير 1929:

تعتبر أزمة الكساد الكبير أعظم أزمات أدت إلى ركود اقتصادي في تاريخ العالم الصناعي الغربي, حيث ضربت أمريكا الشمالية و أروبا وغيرها من المناطق الصناعية في العالم ,وقد بدأت في عام 1929م سنة حتى 1939م وذلك عند إعلان الحرب العالمية الثانية، و بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية, حيث دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود في صيف 1929م, وانخفض الإنفاق الاستهلاكي وبدأت البضائع غير المباعة تتراكم مسببة تباطئ في الإنتاج في نفس الوقت واصلت أسعار الأسهم في الإرتفاع بحيث وصلت إلى أسعار لا يمكن تبريرها في حدود الخريف نفس السنة من خلال الأرباح المستقبلية المتوقعة لها. وفي 24 أكتوبر نفس السنة انفجرت الفقاعة حيث بدأ أسهمهم لا لأن لم يجد مشتري حيث سجل في ذلك اليوم تداول 12.9 مليون سهما وسمي "بالخميس الأسود" وفي ردود ثلاثة أيام تداول ما يقارب 16 مليون سهم وفي 22 أكتوبر و13 نوفمبر يفقد مؤشر DOWJONES قيمته إلى 89 % [1]

بعد موجة أخرى من الذكر اجتاحت "Walls street" وبذلك فقدت ملايين الأسهم من قيمتها فكانت سوق الأوراق التي كانت الطريق أكثر ضمانا لتحقيق الأرباح، أصبحت الطريق إلى الإفلاس وفقد المستهلكين ثقتهم عقب انهيار سوق الأوراق المالية مما أدى إلى انكماش عالي في الإنفاق والاستثمار وذلك لم يترك خيار آخر لأصحاب الشركات والمصانع سوى الحد من كمية الانتاج والاستغناء عن الكثير من الموظفين[2].

---

[1] - Sulienan Al-Ruston،"الكساد العالمي العظيم 1929" نقلا عن: www.syr-res.com/articl/840-html بتاريخ (15-07-2017)

[2]- وليد أحمد صافي,"الأزمة المالية 2008/ طبيعتها أسبابها وتأثيرها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي"، مداخلة ألقيت في ملتقي الدولي الثاني-الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمعرفية، الجزائر: جامعة خميس مليانة- يومي 6/5، ماي، 2009)، ص8.

وفي عام 1932 انخفض الناتج المحلي الأمريكي إلى 54% من مستواه، وارتفاع نسبة البطالة إلى 25%-30% ما بين 15 و12 مليون عامل عن العمل[1].

إفلاس العديد من البنوك كونها استثمرت أجزاء كبيرة من مدخرات موكليها في سوق الأوراق المالية فقد اضطر بعضها إلى إفلاسها بعد تحطم السوق مسببة حالة الذعر في أنحاء البلاد وسارع المواطنون إلى البنوك التي مازالت قائمة على إكمالها لسحب أموالهم خوفا من فقدانها وذلك أدى إلى إغلاق وفشل هذه البنوك بدورها ومن لم يسحبها في الوقت المناسب قد أفلس هو أيضا.وفشل 11 ألف بنك في الولايات ذو أصول 25 مليون وبدأ الكساد العظيم في الولايات المتحدة .وسرعان ما تحول إلى ركود اقتصادي عالمي، وفي 1929م شهدت ألمانيا ارتفاع حاد في مستوى البطالة وبلغت في حلول 1932م إلى 25% أي ما يقارب 6 ملايين عامل[2]

1- أسباب أزمة 1929 يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- وفرة الإدخار وسهولة الاقتراض لتمويل المشتريات نقدا والمشتريات الحدية (على أساس هامش الضمان)
- انشاء الشركات الاستثمارية المتعددة التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة (1929/1927).
- تسامح السلطات النقدية الأمريكية وذلك بعدم رغبتها في الوقوف في وجه حركة الإرتفاع خاصة وأن قيام بنك الاحتياطي الفدرالي برفع معدل الخصم من 5% إلى 6% من أوت 1929 يعتبر متأخرا.
- المضاربة الوهمية حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الأمال وليس لأن توزيعات وأرباح الشركات في ارتفاع أي أن الأسعار تتصاعد وتصل إلى مستوى لا يقابل أبدا أرباح الشركات.
- تراجعت أسعار الأسهم في سبتمبر 1929 وزاد توتر الأعصاب كما يدل على ذلك عدم انتظام الشعير في البورصة.
- اتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق وعمليات البيع الشاملة من أجل أوامر البيع الموقوف وطلبات حد الضمان.

2-نتائج أزمة الكساد الكبير1929 يمكن إيجازها فيما يلي[4] :

---

[1]- Sulienan Al-Ruston، **مرجع سابق**

[2]- **المرجع نفسه**

[3]- نادية العقون، **مرجع سابق**، ص 89.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 90.

- زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي بكامله وكان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حوالي أربع سنوات واختلاف حدتها من بلد لآخر بشكل كبير.
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا انخفاض الودائع لدى البنوك بمقدار 33% من اجمالي عدد البنوك الأمريكية ,مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين وكان ظهور هذه الأزمة في الأسواق المالية من خلال انهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة 66% و90% في الولايات.
- انخفاض في أسعار الفائدة حيث كان سعر الخصم في بنك إنجلترا خلال فترة (1930-1933) بحدود 3.1% مقابل 5.5% ففي بداية الأزمة كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناتجا عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة, ولكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي و المبادلات, وزيادة عرض رؤوس الأموال.

ثانيا: أزمة أكتوبر 1987:

بدأت في يوم الإثنين الملقب "بالإثنين الأسود" وذلك بخلل في التوازن بين العرض والطلب في الأسواق الحاضرة في سوق العقود المستقبلة وقد نشأ هذا الخلل لسبب سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق لها مثيل, وانتهى الأمر بهبوط الأسعار في السوقين فقد اختلفت أنظمة العمل في كل منهما وكانت الأسباب راجعة إلى اتساع في الميزانية الأمريكية (20 مليار دولار عام 1986م) والعجز التجاري الأمريكي (150 مليار دولار عام 1986م) وكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم مكافآت لجذب المكتتبين في سندات الخزينة لتمويل العجز في ميزانيتها من خلال رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل كخطوة أولى لبيع الخزينة لتمويل العجز في موازنتها لجوء الكثير من المستثمرين إلى استبدال أصولهم المالية طويلة الأجل (الأقل سيولة) بأصول أخرى فقيرة الأجل (أكثر سيولة) مما يوفر ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة وارتفاع معدل الفائدة.[1]

اختلاف بين السياسة الاقتصادية الأمريكية والألمانية وعودة ظهور بعد تصريح السكرتير المركزي للولايات المتحدة الأمريكية "بيكى" بتهديده بخفض الدولار وذلك كرد فعل على زيادة معدلات تدخل المعرف المركزي الألماني "Bendes Bank" من 3.5% إلى 3.8% في صيف 1987م وهي زيادة مناقضة "اتفاقية اللوفر" وقعت دول السبع

[1]-عبد الغالي علي، "أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية"، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير: جامعة دالي براهيم ، 2010/2009)،ص22.

الصناعية على هذه الاتفاقية في 1987م, وجاء من خلالها التزام الدول المشاركة بحد اعلى وحد أدنى سعر صرف الدولار في مقابل العملات الأخرى.

وقد ساد الاخلال بهذا الاتفاق كثيرا إلى ثقة المستثمرين، كما أدى انعدام الثقة التي سادت الأسواق المالية إلى تحفيز كل فرد على مراقبة وتقليد الآخرين[1].

كما أدى اتساع هذا الانخفاض في أسعار الصرف ليوم 19 أكتوبر 1987م إلى كثافة مبيعات المضاربين، حيث سارع المستثمرين إلى التخلص من أصولهم المالية المحرز بالدولار وهو ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية خاصة الأسهم وأدى ذلك إلى انهيار أسعارها.

كما ترتب عن هذه الأزمة نتائج عدة من بينها[2]:

- انخفاض أسعار الأسهم.
- قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها بالتمويل وحدوث انكماش واضح في استثماراتها كما تعرضت البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين لتسديد ما لديهم من قروض لتلك البنوك.
- زيادة أعداد العاطلين عن العمل, وخصوصا العاملين في البنوك والمؤسسات المالية
- تأثر البلدان والبنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار وخاصة البلدان النفطية.

ثالثا: الأزمة المكسيكية:

حدثت أزمة المكسيك في نهاية سنة 1994م وكشفت معها عن ضعف اقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة في الصمود والتكثيف مع الصدمات التي تحدها العولمة المالية وذلك بسبب التحرير المالي الاقتصادي وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق وقد نشأت هذه الأزمة من تدفق لرؤوس الأموال إلى الخارج بشكل سريع مثير للانتباه ومهدد للإنهيار النظام المالي العالمي, فحسب المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي "Michel Candssus" إن الأزمة المكسيكية عام 1994م كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد عالم الأسواق المعولمة التي جرت وراء أزمات في عدد كبير من الدول العالم ولاسيما في بلدان جنوب شرق آسيا وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية فلقد ازدادت أزمة سعر الصرف في المكسيك تفاقما مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات. أما في ما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار[3] وكانت للأزمة المكسيك أسباب بارزة من أهمها[1]:

---

[1]- نادية العقون، **مرجع سابق**، ص 92-93.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 94.

[3] "اهم الازمات المالية " نقلا عن http://elwartilamisoft.top-tak.net/t80-topic بتاريخ (2017/08/19)

- تقيم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية واختفاء التدهور في المدخرات الخاصة, واختفاء العجز في حساب العمليات الجارية الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.
- الاعتقاد بأن تأجيل الاصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى بلا صلاح وكذا اتباع سياسات انفتاح غير سليمة من ناحية سياسية الصرف، حيث تم تثبيت الصرف على الدولار من مارس إلى ديسمبر 1988 ليتم التخلي عن هذه السياسة الصارمة للصرف في السنوات الثلاثة التالية، واتباع سياسة تخفيض منتظمة أو نظام تماثل منزلق "Système de partie glissante"
- وفي أواخر السنة 1991 تم تليين سياسة الصرف أكثر بخلق هامش للتدخل من قبل السلطات يسمح بتذبذبات سعر الصرف بالنسبة للدولار وكنتيجة طبيعية لهذه التحولات الكبيرة والتدفقات الضخمة لرؤوس الأموال, فإن الطلب الكلي قد توسع بشكل ساهم في زيادة الأسهم وارتفاع العقارات و نمو كبير للأصول والخصوم المعرفية , أيضا عجز في الحساب الجاري الخارجي و ذلك قبل الازمة فقد بلغ في سنة 1992 الى 6.7%كما تراجع في سنة 1993 الما نسبته 5.7% ما نلاحظه في الجدول الاتي.

الجدول رقم2:"عجز الحساب الجاري للمكسيك قبل الأزمة"

السنة	1992	1993	1994
عجز الحساب الجاري	6.7	5.7	7

المصدر:نادية العقون, **مرجع سابق** ,ص97.

وأدى هذا التراجع في الحساب الجاري إلى انخفاض البيزوا منذ نهاية 1993 وذلك بنسبة 40% من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994.

- ضعف النظام المالية المتسمة بعدم الاشراف واللوائح التنضيمية
- اختلال الموازين الخارجية وارتفاع كبير في قيمة العملة نتيجة ارتبطها بسعر حرف ثابت مع الدولار.

- حدوث توسع نقدي بدرجة تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية, وقد أدى ارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي والدين القصير الأجل المتنامي وحجم العجز في الحساب الجاري, وهي الأمور التي تعقدت بفعل ضعف النظام المالي إلى ممارسة ضغوط قوية على سوق النقد الأجنبي وأدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى فائض في سيولة

[1] محمد بن ناصر ، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان,"محاضرات في مقياس الأزمات المالية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، (2016/2015)، ص ص 73,74.

نظامها المالي, مما أدى إلى توسع البنوك في الإقراض للقطاع الخاص وخاصة قطاع العقارات مما ترتب عليه تفاقم مشكلات الديون المعدومة.

- الاعتماد على قروض مقومة بالدولار وإتباعها لنظام سعر صرف غير مرن مما جعلها أكثر عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية.
- إتباع سياسة سعر صرف معوم في 22 ديسمبر 1994م نتيجة العجز الكبير في الميزان التجاري والخسائر الكبيرة في الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية والمضاربة على العملة "البيزوا" الذي تدهورت قيمته.
- تدفق رؤوس الأموال المفاجئ إلى الخارج على نطاق واسع والتوقف المفاجئ في تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل, مما أدى إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية على نحو هذا استقرار القطاعات الإنتاجية[1].

4- الأزمة المالية الأسوية:

لقد شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمو الآسيوية) انهيار كبير منذ 2 أكتوبر 1997م والذي أطلق عليه بيوم "الإثنين المجنون" حيث ابتدأت الأزمة في تايلاند في تموز عام 1997م عندما تراجعت عملتها "البات" على نحو عنيف وغير متغير لينتشر الفزع إلى الدول الآسيوية المجاورة لينتج عن هذا تراجع باقي العملات الآسيوية مثل "الروبية" الأندنوسية و"الوون" الكوري بجانب "الرينفيذ ساك" الماليزي ليؤدي هذا إلى انهيار أسواق المال الآسيوية وتأخذ الأزمة شكلا عالميا انهار على أثرها سعر برميل النفط ليصل إلى 8 دولار في نهاية 1998 وهو ما أدى إلى حدوث أزمة أخرى بين الدول المصدرة للنفط في منطقة أوبك، وكانت الفترة التي نشأت بها الأزمة الآسيوية كانت تشهد نمو أرصدة هائلة من العملات الأجنبية نتيجة الانفتاح التجاري الذي شاهدته هذه الدول والاعتماد بشكل أساسي على الصادرات في دعم مستويات النمو بها[2].

ومن بين أسبابها[3]:

-الانخفاض الحاد في قيمة "Blat" العملة الوطنية التايلندية بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت وهذا ما حفز على الاقتراض الخارجي وعرض قطاع الأعمال والمال إلى المخاطر،

- فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامعة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب أسواق المال.

-ضعف الاشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة مدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

---

[1] نادية العقون, **مرجع سابق**,ص ص 97,98.

[2]- محمد الجندي، "الأزمة المالية الأسيوية عام 1997" نقلا عن https://malgendy.wordpress.com بتاريخ (2017/07/15)

[3] "الأزمة المالية الأسيوية"، نقلا عن : http://www.marefa.org بتاريخ(2017/07/27)

إضافة إلى ما سبق فقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة وأهمها:

التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلاند أو بقية دول المنطقة في منتصف التسعينات بسبب انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة وقد أدى انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بأخر ثم إلى تضاءل درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية كما أن الدول التي تعرضت للأزمة كانت تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية وذلك ما ساعد على تفشي الأزمة ومن بين تلك الاختلالات ما يلى[1]:

- الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو
- الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر إلى جانب الاقتراض الخارجي غير المغطي من قبل القطاع الخاص المحلي.
- الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية
- ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساسا:
- نقص الشفافية: ويقصد بها عدم كفاية ودقة البيانات والمعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات العامة والخاصة وخاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي مما تسبب في فقدان كبير للثقة وهروب رأس المال للخارج.

5- الأزمة المالية الروسية:

شهد الاقتصاد الروسي منذ أواخر عام 1991م تطورات سياسية واقتصادية سريعة أطاحت بالإتحاد السوفيتي رسميا والرئيس "قورباشوف" سياسيا وبالترويكا الثلاثية والإشتراكية اقتصاديا وعبرت بجمهورية روسيا للاتحادية إلى اقتصاد السوق من خلال برنامج للاصلاح الاقتصادي تضمن التخلي عن نظام الأوامر والتوجه نحو اقتصاد السوق, وتحول روسيا إلى دولة رأسمالية ولكن هذا التحول كما دمر النظام السياسي السابق وأقال "غورباشوف" وأنهى عهد الحزب الشيوعي, تماما نجده أيضا سيدمر الاقتصاد الروسي ,لأنه هذا التحول لم تسبقه خطوات تمهيدية وكان للأزمة الروسية التي نشأت عام 1998م مكون مالي قوى فابتداء من جوان 1998 احتلت روسيا مكان آسيا كمركز للتوترات, حيث كانت المؤشرات تنبئ بأزمة وشبكة عندما أعلنت روسيا عن التوقف عن سد ديونها قصرة الأجل لمدة ثلاثة أشهر. واعادة هيكلة ديونها وكذلك انخفاض قيمة "الروبل" بـ 300% ورغم المساعدات التي تلقتها روسيا من مختلف الهيئات الدولية في جويلية 1998م لتفادي

[1]- **المرجع نفسه.**

الانهيار التام فإنها لم تتمكن من حماية عملتها بنفاذ احتياطاتها من العرف في منتصف أوت 1998[1]

كما أن البنوك الروسية خسرت خسارة كبيرة قدرت بـ 27 بليون دولار من القيمة الإسمية للأوراق المالية الحكومية. وزادت مطلوباتها من الديون الخارجية هذا إلى جانب فرض الرقابة على الصرف في حساب رأس المال, أما بنسبة لإعادة هيكلة الدين المحلي والبالغ 290 بليون "روبل" فهو يتكون من اصدارات (GOOS) و(OFZS) حيث تبلغ هذه الأوراقق 73% من الدين المحلي وعموما فإن تدهور النظام المصرفي والأثار السلبية على الميزانيات في القطاع غير المالي قادا إلى أزمة مالية حادة. إلى جانب عدم الاستقرار السياسي و انتشار الفساد بشكل غير مسبوق واقترانه بالجريمة المنظمة, وسوء الإدارة العامة الروسية كما أن سياسة تنفيذ الخصخصة بصورة عشوائية ومشتركة لآلاف المؤسسات العامة وعدم مراعاة التدرج في انتقال من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق أدى إلى تدمير الطاقات الإنتاجية التي كانت قائمة[2].

6- الأزمة المالية البرازيلية 1999/1998م:

تعتبر البرازيل أكبر الاقتصاديات في أمريكا اللاتينية. ومن أبرز الأسواق الناشئة وقد كانت الأوضاع في البرازيل مشابهة بما حدث في روسي,ا من حيث مشاكل الميزانية ودور الدولة في مركز الضغوطات ومشابهة لبلدان جنوب شرق آسيا من حيث نظام الصرف واشتداد المضاربات على العملات، وقد عملت البرازيل منذ 1994 م على مكافحة التضخم المزمن وهو ما دفع بالسلطات البرازيلية إلى الدفاع عن سعر العرض من خلال طرح عملة جديدة "الريال" في جويلية 1994 م وتثبيته بالدولار وقد نجحت هذه العملية في البداية لكن سرعان ما عادت الاختلالات لتظهر تحت ظغوط كبيرة أدت إلى نشوء أزمة في البرازيل فبحلول يوم 15 جانفي 1999م تخلت البرازيل عن الدفاع عن سعر الصرف المغالي فيه للريال البرازيلي المرتبط بالدولار بعد مرور ما يزيد عن أربع سنوات ونصف من الدفاع المستمر عن سعر الصرف وقد ترتب على القرار الخاص بتعويض الريال البرازيلي، دون أن يصاحب ذلك الإلتزام بسياسة نقدية ومالية ملائمة, اختلالات مالية واقتصادية بدأت مع الأزمة المالية الأسيوية وتصاعدت حدتها مع الأزمة الروسية[3] وقد نشأت هذه الأزمة نتيجة العديد من الأسباب المتداخلة منها[4]:

- تفاقم عجز الموازنة وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها نظرا لإرتفاع أعباء المديونية.
- انخفاض الاحتياطات من النقد الأجنبي بسبب حماية الريال البرازيلي عن طريق التدخل في سوق النقد.

---

[1]- نادية العقون، **مرجع سابق**، ص 108.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 109.
[3]- **المرجع نفسه**، ص 111.
[4]- عبد الغاني بن علي، **مرجع سابق**،ص ص48،47.

- انعدام التوازن في إدارة مالية الحكومة ممثلة في عجز كبير في الميزانية وعدم وجود نظام ضريبي كفئ لتوفير الإيرادات المطلوبة وهو ما أخل بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وأشاع الفوضى وعدم الثقة في النظام المالي السائد.
- التشكيك في قدرة البرازيل على تحميل أعباء المديونية التي اعتبرت أعلى نسبة في العالم (148 مليار دولار)
- ارتفاع الواردات وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات
- انخفاض الإنتاجية وارتفاع نسبة البطالة (أعلى نسبة بطالة وفقر في العالم)
- هروب المستثمرين المفاجئ من سوق الأسهم البرازيلية التي تعد أضخم سوق في أمريكا اللاتينية وثالث أكبر سوق أسهم ناشئة بعد تايوان وجنوب إفريقيا، وفي أعقاب الأزمة الروسية ولمنع تدفقات رأس المال الضخمة ركز البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة. ولكن نتج عن ذلك زيادة كبيرة في الديون ولاشك في أن الأزمة المالية البرازيلية مثلت مشكلة كبيرة للمؤسسات الدولية في العالم أجمل نظرا لمكانة البرازيل في الاقتصاد العالمي ولذلك تضافرت الجهود الدولية بقيادة صندوق النقد الدولي في نوفمبر 1998م على برنامج دولي لإنقاذ الاقتصاد البرازيلي بقيمة 41.5 مليار دولار مربوط بخطة للإصلاح المالي و الاقتصادي.

7- أزمة الأرجنتين:

تعرضت الأرجنتين لأزمة اقتصادية حادة بلغت ذروتها شهر ديسمبر سنة 2001 حيث أدى انفجار هذه الأزمة لظهور موجات عنف من مختلف فئات الشعب, مما أدى لإسقاط الحكومة ورئيس الدولة وكانت بداية الأزمة اقتصادية ناتجة عن السياسات الاقتصادية المتخبطة والمتراكمة من جانب الحكومات المتعاقبة مطلع تشعيبات القرن الماضي إلا أن هذه الأزمة المالية سرعان ما أدت لحدوث أزمة سياسية (فراغ دستوري) 5 مرات خلال أسبوعين فقط بسبب الاستقلالات المتكررة للرؤساء المنتخبين من قبل الكونغراس الأرجنتيني (مجلس الشيوخ والنواب)، بداية من الرئيس "فرناند ودي لاروا" وانتهاء بـ "أدولفو رودريغس" المنتخب من قبل الكونغرس أو بسبب عزوف بعض المسؤولين المنوط بهم تولى منصب رئيس الجمهورية لفترة انتقالية طبقا للدستور الأرجنتيني، منهم رئيس مجلس الشيوخ بالكونغراس "رايمون بويرتا"[1]

وقد كانت بداية الأزمة الأرجنتينية مطلع التسعينات القرن الماضي, متزامنة مع اتجاه الدولة للأخذ بنظام السوق واتباع برامج الإصلاح الهيكلي, ومن ثم الخضوع لشروط المؤسسات المالية خاصة صندوق النقد الدولي, والبنك الدولي وقد كان للسياسات المتسرعة

[1]- محمد بن ناصر، **المرجع السابق**، ص 137.

من قبل الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة في تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي أثار سلبية ظهرت على السطح وذلك على النحو التالي[1]:

جاء قرار الحكومة بتحرير التجارة الخارجية ليضع تحديا جديدا أمام الاقتصاد الوطني فنتج تأثير سلبي على الاقتصاد كونه لم يرفع كفاءة المنتج المحلي لتنافس المنتج الأرجنتيني الذي أصبح لديه ميزة تنافسية , بعد إزالة الرسوم والقيود المفروضة عليها بحيث أصبحت أسعاره أرخص من الأسعار المحلية مما أدى لإقبال المستهلك المحلي على السلع الأجنبية وبالتالي إلى إغلاق الكثير من المصانع الوطنية و تسريح عدد كبير من العمال فنجح عن ذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 20% ما اضطرت الحكومة لتخفيض المعاشات والمرتبات بمقدار 13%, مما أدى لإشعال المظاهرات المطالبة بمحاكمة المسؤولين كما آلت إليه الأوضاع في الأرجنتين كما كان للاتجاه المتزايد من جانب الدولة على الاقتراض من الخارج لتمويل برامج للإصلاح الهيكلي, تأثير مضاعف على تزايد الديون الخارجية على الأرجنتين مما أدى إلى عجز الحكومة عن سداد فوائد هذه الديون التي وصلت إلى مليار دولار وكان 80% منها يدفع بدولار وليس بالبيزوا، الأمر الذي أسفر عن تزايد الركود الاقتصادي وضعف القدرة على التصدير خارج حدود الدولة

كانت سياسة تثبت سعر الصرف المحلي بالدولار وبالا على الأرجنتين عن بعضهما البعض مما عرض اقتصاد الأرجنتين لتقلبات تبعا لمدى تغير واستقرار الاقتصاد الأمريكي الذي كان من أزمة انكماش وركود خاصة بعد 11 سبتمبر، كما اشتغلت شركات الاستثمار الأجنبية فرصة تثبيت سعر الصرف بالدولار للاقتراض من الخارج على أساس تساوي سعر صرف البيزو والدولار, مما أدى لاستنزاف موارد الدولة وتصديرها للمواطن الأصلي لهذه الشركات.

8- أزمة فقاعات الأنترنت:

عرف قطاع التكنولوجيا المعلومات والانترنت في الولايات المتحدة ,تطور كبير قبل سنة 2000م أدى هذا الأمر إلى ادخال أسهم الكثير من الشركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف باسم مؤشر نازادك "Nasdaq" فارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بصورة كبيرة ولكن مع التخوفات والذكر الذي أصاب العالم من إمكانيات توقف أجهزة الإعلام الآلي وحصول اختلالات في الأنظمة الإلكترونية مع مطلع سنة 2000م أدى إلى هبوط حاد في مؤشر نازداك[2].

- **المرجع نفسه**، ص 141.

[2]- ساعد مرابط، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، عنوان المداخلة "الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير: جامعة فرحات عباس، سطيف)، 2009/10

كما أدت هذه الأزمة إلى استمرار انخفاض بحولي 75% تزمن أحداث 11 منذ سبتمبر 2001 مع هذه الأزمة أدى إلى غلق الأسواق المالية الأمريكية بشكل مؤقت إلى حين زوال أثار تلك الأزمة

انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز 0.8% سنة 2001 وقيام بنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة من 6.25% إلى حدود 1% خلال فترة قصيرة من أجل النمو الاقتصادي وخوف من شبح الركود[1].

المطلب الثاني: جذور الأزمة المالية العالمية 2008م

تعتبر أزمة الرهن العقاري من أسوء الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات من القرن الماضي ,حيث تكمن خطورتها في كون انطلاقها من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي, حيث تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية لذا فأن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر أثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

فالأزمة المالية العالمية نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ,التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة ,ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وذلك رغم الجهود الكبيرة والحلول المقترحة للتقليل منها واحتوائها ومن بين أهم الإجراءات المتخذة ضخ الأموال وتدخل كبير من قبل الحكومات في النظام المالي, وتدخلت المؤسسات المالية البنكية الإسلامية كبديل لمواجهة تداعيات الأزمة، خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتا من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات العقارية والمالية حول العالم بحيث ترجع هذه الأزمة المالية العالمية في الأساس إلى فقاعة العقارات والتي بدورها تعود إلى عدة عوامل وهيأت الظروف المناسبة لتكوينها ثم انفجارها حيث تظافرت هذه العوامل وكل منهما مهد لما بعد. [2]

لذا تعود جذور الأزمة الرهن العقاري إلى ما قبل سنة 1938 حيث كان سوق الرهن العقاري يتكون من مؤسسات الودائع الخاصة لرقابة البنوك وجمعيات الفروض والادخار وأمام رغبة الرئيس الأمريكي روزفلت (Resevelt) في توفير المزيد من السيولة قام بإنشاء

[1]- فريد كروتل/كمال رزيق، **مرجع سابق**، ص 5.
[2]- فهيمة حميش ، "الأزمة المالية وأثرها على الأسواق المالية العربية"، مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ,جامعة أكلي محند أولحاج: البويرة، ، 2015/2014، ص 48

الجمعية الفدرالية للرهن العقاري الوطني (Fannie mae) [1] حيث أوكل لهذه الجمعية دوران هما: [2]

- إنشاء القروض العقارية التي تصدرها البنوك.
- إصدار السندات مضمونة بمرهونات عقارية مقابل مجموعة من ديون الرهن الممنوعة من طرف البنوك غير أن الجمعية قامت فقط بشراء القروض التي تتوفر فيها معاير معينة (قروض الرهن العقاري من الدرجة الأولى) مما جعلها تحقق نتائج ممتازة في السنوات الستينات بحيث كانت القروض التي نمنحها لتحويل شرائها لقروض الرهن العقاري تمثل جزء من الديون الأمريكية وبهدف التخلص من هذه الديون الى اعادة تنظيم السوق سنة 1968م وذلك في عهد الرئيس "جونسن" وذلك باستحداث مؤسسة أخرى تدعى "Macginni" للإشراف على الرهون العقارية المضمونة من طرف الحكومة وفي نفس السنة تم خصخصة شركة "Fannie Mae" من قبل الكونغراس عام 1968م ثم تبني بعد عامين أي 1970م شركة أخرى هي "Freddie Mac" إذ تهيمنت مع المؤسسات السابقة على سوق الرهن العقاري الأمريكي, وذلك من خلال شراء ديون قروض البنوك ثم تقوم بتحويلها إلى أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية. ومع مرور الوقت استطاعت هذه المؤسسات جذب رؤوس الأموال ضخمة لقطاع الرهن العقاري وبذلك تسنيد القروض ذات المخاطر, وبوجهة نظر مغايرة يرى أن التطورات التي تشهدها عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان ثمانينات القرن الماضي ,وهو العهد الذي شهد العديد من الأزمات الاقتصادية.,كانت عاملا اضافيا ومساعدا في ابقاء الشرارة الأولى لقيام الأزمة الحالية. وتمثلت هذه التغيرات في ثلاثة عوامل[3]:
- إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط السوق المالية, حيث كان أخطر ما في هذا الإجراء رفع جميع القيود التي تنظم نشاط المؤسسات المالية
- خصخصة المرافق العامة وتحويل السلع العامة إلى سلع خاصة, وقد طالبت هذه العملية مرافق حيوية تخص الأمن في المرافئ والمطارات, وبعض الأمور الأخرى ذات الطابع العسكري فضلا عن خصخصة الإكتشافات العلمية الجديدة ,وتكريس الحق الفردي للملكية الفردية.
- تبني العقيدة العسكرية لحروب الصدمة والركب والاستباقية وقد تظافرت هذه العوامل الثلاثة في إحداث تغير شامل في بنية الاقتصاد السياسي للمجتمع الأمريكي. ونجم عن هذا التغير اتساع كبير في الفجوة بين الأغنياء, والفقراء على نحو هداد الطبقة المتوسطة

[1]- **المرجع نفسه،** ص 49.
[2]- حمزة دبار ،" انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مذكرة مجاستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,جامعة محند خيضر: بسكرة ، 2013/2012، ص 30.
[3]- **المرجع نفسه،** ص 31.

فضلا عن تزايد انتشار عمليات المغامرة المالية في الدخل المغامرات العسكرية بالخارج.

وكما أرجع بعض المحليلين جذور هذه الأزمة الحالية إلى نتيجة أزمة الكساد العظيم التي سادت في الثلاثينيات. وبدأت نتائج الحروب العالمية الأولى والثانية تلعب دورا في التأثير على مسار الأحداث الدولية, في مرحلة ما عد تلك الحروب مما أوجب معه ارهاصات لإمكانية ولادة نظام اقتصادي دولي جديد, ظهرت معالمه قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في مؤتمر بروتون ودز (Breton Woods) عام1944م والذي أسفر عن ولادة نظام مالي دولي متمثل بإنشاء إتفاقية "الجات" عام 1947، والتي كانت تشكل الإطار العملي والقانوني لمنظمة التجارة العالمية والتي ظهرت عام 1995م في إتفاقية مراكش, فقد نشأت المؤسسات الاقتصادية العالمية من أجل قيادة نظام اقتصادي عالمي في إطاره المالي والتجاري و بتأثير من الفاعلين الدوليين (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها).[1]

وقد شكلت المنافسة الدولية بين المنضومة الإشتراكية والمنضومة الرأس مالية الليبرالية, معالم وخصائص النظام الاقتصادي العالمي ,مما أوجب في مرحلة من المراحل سيطرة كاملة للمنضومة الرأس مالية المتمثلة بالمؤسسات الدولية, والتي شكلت أزمة النفط والتي اظهرت في مرحلة السبعينات من القرن الماضي كساد كبير في الاقتصاد العالمي أضر بالاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية, على حد سوى بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة التضخم. فبدأت تظهر أزمة الديون العالمية المتمثلة (بأزمة المكسيك عام 1982) كمثال لتأثر اقتصاديات العالم الثالث بأزمة القروض الخارجية وبداية سيطرة النظام الرأس مالي على سياسات العالم من النظام الرأس مالي دفع معظم الدول النامية إلى الأخذ بالطريق الثاني المتبقي, كي لا تعيش في حالة من التهميش وهو الخيار الرأس مالي الذي ظهر بقوة في فترة التسعينات من القرن العشرين, بظهور الحديث عن العولمة بجوانبها المختلفة والتأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة والتي أضهرت زيادة أكثر في الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية, وبدأ انصياع الدول النامية لما يسمى (بالمشروطية السياسية) للمؤسسات المالية الدولية، وبدأ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اقتصاديا من خلال هذه المؤسسات الدولية، وبروز التكتلات الاقتصادية العملاقة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات وسياسات دول العالم الثالث، وامتدت السيطرة الأمريكية تأخذ منحنى التصاعد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحملة الأمريكية على الإرهاب المجاني.[2]

[1] علي الفلاح المناصير,وصفي عبد الكريم الكساسة,بحث تحت عنوان "الازمة المالية العالمية حقيقتها اسبابها تداعياتها وسبل العلاج" جامعة الزرقاء الخاصة:كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ,2009,ص 8.

[2] Radwan almajali"الازمة المالية العالمية" نقلا عن
www.tigweb.org/express/panorama/article.html?contentid = 22975

وعودة إلى حقبة النيوليبرالية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين مرت المراكز الرأس مالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة بعملية "نزع التصنيع" لا تضيع (deindustrialization)، انتقلت بموجبها الرأس مالية الغربية من الإعتماد على الأسواق المحلية القومية إلى الشكل المتعولم الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرها، وترافق مع ذلك تحرير أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها مما أدى إلى هجرة جماعية للرساميل إلى "الجات الأسيوية". هذا التطور أدى إلى توسع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة.[1]

المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008.

لقد ساهمت عوامل وأسباب عدة في تشكيل وإنفجار الأزمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل في نفس السنة باقي دول العالم بأسره محدثة سسلة من التدعيات التي لا زال العالم يعيش تأثيرها وكادت تأدي بالإقتصاد العالمي إلى الإنهيار لذا توقفنا عند أهم أسباب تشكيل هذه الأزمة ومنها:

أولا: تغيير ظروف الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي.

وذلك تحت تاثير ما يلي:

1- **عجز الميزانية:** بحيث يقدر العجز المالي الأمريكي في ميزانية 2008م بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي, وهذا يؤكد ضرورة الإهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليس المالية, ويغلب الطابع العسكري على النفقات العامة حيث لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية.[2]

شكل رقم (2): إجمالي عجز الموازنة في الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة 2001/2009م.

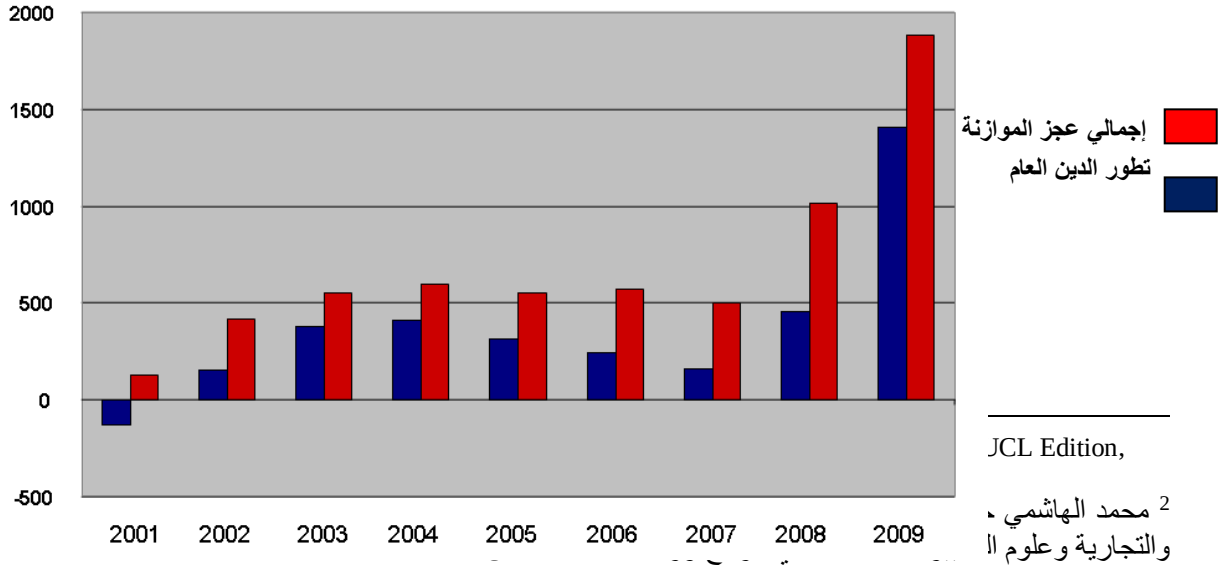

[1] V... JCL Edition, Par... دية

[2] محمد الهاشمي ... والتجارية وعلوم ال...

المصدر: http://commons-wikimedia-org/wiki/file deficits-vs-debt-incereases-2009-png
بتاريخ (17/07/2017)

2-العجز التجاري: سجل عجز منذ عام 1971م إذ انه لم يسجل أي فائض بل عجز يزداد سنويا, حتى وصل عام 2002م إلى ما يقارب 450 مليار دولار وإلى حوالي 758 مليار دولار 2007م كما يوضحه الشكل.[1]

الشكل رقم (3) العجز التجاري للولايات المتحدة خلال فترة 1980-2010م.

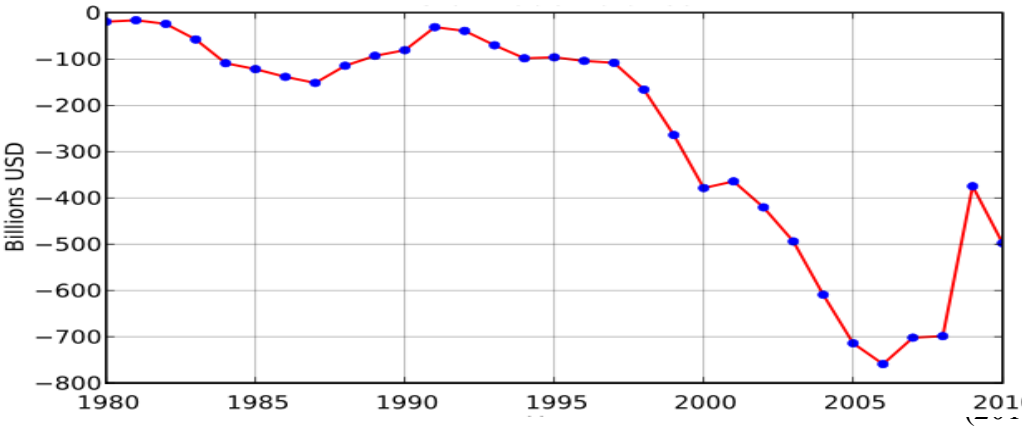

بتاريخ (10/[illegible])

قدر العجز في ميزانية المدفوعات حوالي 5.7% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2004م وحوالي 6.2% سنة 2006م.

3-المديونية: لقد أظهرت إحصائيات وزارة الخزينة الأمريكية إرتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارة المحلية) من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في عام 2003, وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007, وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص109.
[2] **المرجع نفسه**، ص112.

الشكل رقم (4): تطور الدين العام في الولايات المتحدة.

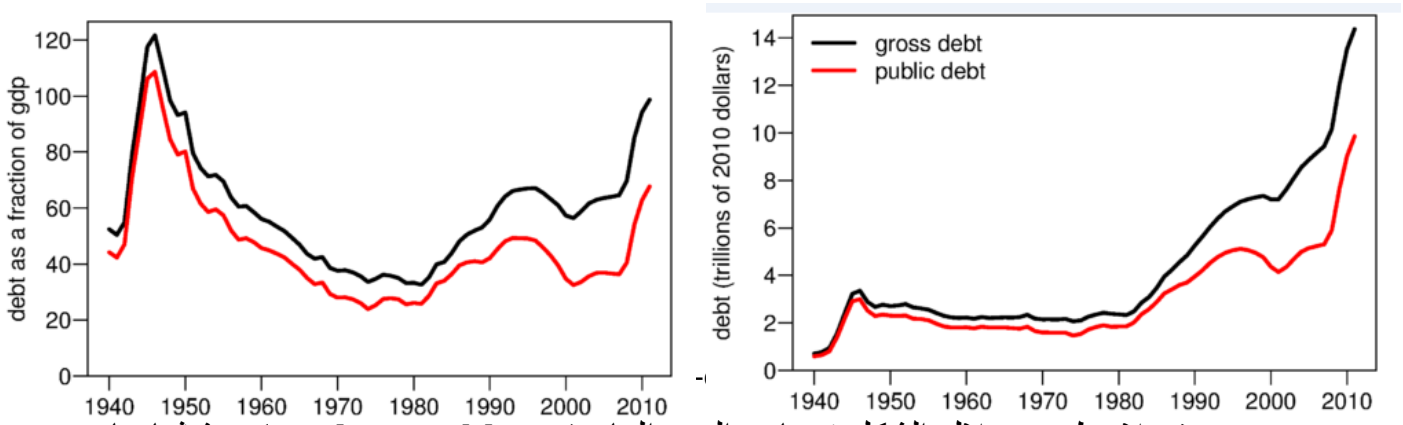

- بحيث نلاحظ من خلال الشكل تصاعد الدين العام (La dette publique) منذ ثمانينات القرن الماضي (الجزء الأعلى من الشكل), بينما كنسبة من الناتج القومي (الجزء الأسفل من الشكل) لا يزال لا يقارن بسنوات الركود العظيم في عام 1930 نظرا للزيادة الهائلة في الدخل القومي، لقد كان ذلك مؤشرا مهما لحدوث الأزمات في كل الأزمات السابقة التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: ترابط الاقتصاديات: كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل, لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى ومؤسسات الإستثمار, من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكية مما أدى إلى نشر مخاطرها في ساحة أوسع. ما ادى إلى إنهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية بدأت تنتشر في العالم وتؤدي إلى إنكماش إئتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الإقتصاد, تطلب تدخل البنوك المركزية بدفع مليارات من أجل توفر السيولة النقدية في القطاع المصرفي من أجل شراء أصول فاسدة من البنوك كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية.[1]

ثالثا: الإنحراف عن المقياس المعمول بها في منح القروض العقارية

من بين أسباب الأزمة قيام المؤسسات المالية الكبرى بإقراض المال للأفراد الأكثر مجازفة أي (المقترضين خارج قوانين التسليف المتعارف عليها) لشراء عقارات السكنية وخلال قيامها بذلك أضلت هذه المؤسسات بالقانون التقليدي للتسليف الذي يكفل منح القروض للقادرين على إعادتها أو للمؤسسات ذات التصنيف الإئتماني الجيد, فكانت البنوك تعتقد أنه ليس هناك أي خطر أو ما يدعو للقلق ما دام أن أسعار المنازل في إرتفاع مستمر, الشيء الذي في حالة التعويقات يمكنهم من كسب الربح وذلك بإعادة بيع المنازل وكان المقترضون على قناعة بنفس السيناريو, حيث إنهم لا يزالون قادرون على إعادة دفع ديونهم بعد بيع

[1] سعدية خاطر ، "التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية"، مذكرة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية : جامعة وهران 2، 2015/2014، ص16.

منازلهم بأسعار عالية إلا أن كل شيء لم يتم كيف ما هو متوقع ,وذلك عندما ارتفعت معدلات سعر الفائدة نتيجة للزيادة الغير مسبوقة في أسعار الغذاء والطاقة التي أدت للضغوط التضخمية وكانت النتيجة عزوف الناس عن شراء منازل جديدة حتى اللذين إشتروا منازل من قبل أصبحو غير قادرين على تسديد قروضهم العقارية .وفي حقيقة الأمر حتى القادرون على دفع قروضهم والذين تحصلوا على تلك الإئتمانات في حدود الطر اللائحية للإقراض رجحوا عدم تسديد أقساط القروض التي إشتروا بها العقارات السكنية مع وصول قيمة منازلهم إلى مستوى أقل من قيمة القروض نتيجة لذلك بدأت أسعار المساكن في الهبوط, بمعدل كبير ونتيجة لذلك بدأت البنوك ومؤسسات التسليف الأخرى توجه نقضا في التمويل لإعادة تسديد ديونها.[1]

رابعا: تضخم الاقتصاد المالي والانفصام بينه وبين الاقتصاد الحقيقي

إنّ الإقتصاد الحقيقي هو ذلك النشاط الذي يدور حول توفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية, من خلال مجموعة وضائف إقتصادية منها (الإنتاج، التوزيع والإستهلاك) وهذا يتطلب التبادل لأنه لا يوجد أحد يمكنه إنتاج كل ما يحتاجه من سلع وخدمات بنفسه والتبادل يحتاج إلى تمويل ومن هنا وجد الاقتصاد المالي بخدمة الإقتصاد الحقيقي.[2]

إلا أن الإقتصاد المالي انفصل عن الإقتصاد الحقيقي وأصبح يتم التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعا وشراء بمعزل من الأصول المادية الحقيقية التي وجدت من أجلها, مما وسع الفجوة بينهما وجعل الناس يكسبون من الإقتصاد المالي أضعاف ما يكسبون من الإقتصاد الحقيقي, فتوجهت القدرات المالية للأسواق المال والإقراض وسوق الصرف, بدلا من توجهها لإنتاج السلع والخدمات ومن جانب آخر أصبح حجم التمويل المحتاج من خلال الإئتمان أضعاف قيمة الإقتصاد الحقيقي مما أدى إلى خلل التوازن بينهما وأن الإقتصاد المالي أصبح لا يستند إلى قاعدة من الأصول, وإنما إلى أهرامات من الديون التي ركبت فوق بعضها البعض في توازن هش من أجل كسب المزيد من العوائد في صورة فوائد وفروق أسعار، فإنه عند وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة (كما حدث عند توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري عند سداد القروض) فسوف ينهار البناء المالي بكامله وتحدث الأزمة ما نلاحظه من خلال الشكل الاتي بحيث يشهد النمو المالي ارتفاع كبير بالمقارنة مع نمو المنتجات الصناعية .[3]

---

[1] تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للتدول الإسلامية، بعنوان: "الأزمة المالية عام 2008/"2009، (منظمة المؤتمر الإسلامي، أنقرة: تركيا)، رقم 4.67.000، سنة 2009، ص ص2-3.

[2] مريم سرارمة ، "دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008، دراسة تحليلية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة منتوري: قسنطينة، ، 2011-2012، ص142.

[3] **المرجع نفسه, ص143.**

الشكل رقم(5): ارتفاع النمو المالي على نمو المنتجات الصناعية.

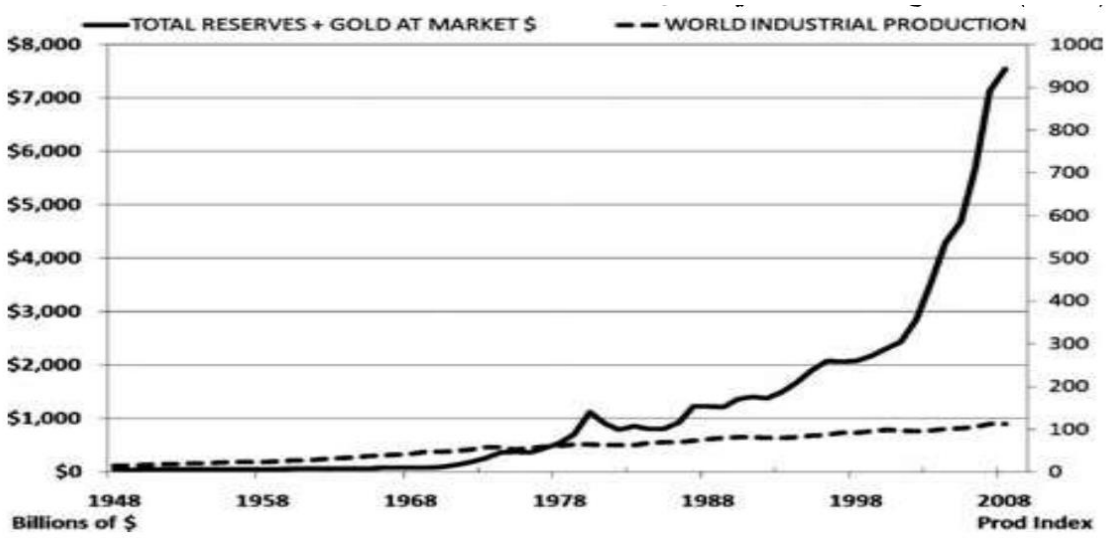

في التعامل بالمشتقات المالية, التي أدت إلى إرتفاع الجانب المالي على الحقيقي خلال المرحلة ما قبل الأزمة في سنة 2008 فقد إزداد الفارق بنسبة كبيرة جدا[1]، وهذا ما يظهر في الشكل رقم 4.

خامسا: توفر الأموال الرخيصة

وذلك جراء إنخفاض سعر الفائدة ,حتى وصل إلى 1% سنة 2003 مما رفع الطلب على القروض خاصة في مجال العقارات, وبسهولة وتسير هذه القروض تزيد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في أمريكا بحيث أغرت الفقاعة البنوك الكبرى وصناديق الإستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية، مما أدى إلى إنتشار مخاطرها على نطاق أوسع.[2]

سادسا: إنشغال الإدارة الأمريكية بالسياسة الخارجية والهيمنة العدوانية للوضع الداخلي، منها الحرب على العراق, وافغنستان إذ أن تأييد سياسة الولايات في الحرب على الإرهاب قد إنقلبت إلى معارضة, بعد إرتفاع مستوى الخسائر البشرية والمادية للجيش الأمريكي حيث اتضح أن المستفيد الأساسي من هذه الحروب والإستعراضات العسكرية هي الشركات الغير قومية, لاسيما شركات إنتاج الأسلحة, وشركات النفط , ولقد ارتفعت هذه الحروب حيث أرهقت واثقلت كاهل دفع الضرائب الأمريكي. الأمر الذي جاء بنتائج تمثلت في نتائج سياسية وذلك في تدني شعبية الرئيس الأمريكي إلى أدنى مستوى الأمر الذي أفاد الحزب الديمقراطي في إنتخابات عام 2008, ونتائج إقتصادية تمثلت في إرتفاع تكلفة الحرب على الإرهاب الأمر الذي كاهل دفع الضرائب في القرن العشرين وكذا نتائج إجتماعية تظهر في توسع موجة الطبقية بين الأغنياء والفقراء فإن تبني الحكومة الأمريكية سياسة الحرب على

[1] سعيدة خاطر ، **مرجع سابق**، ص20.
[2] مريم سرارمة ، **مرجع سابق**، ص140.

الإرهاب قد قادت في نهاية المطاف إلى إندلاع الأزمة التي لم تتضح أثارها بعيدة المدى بعد.[1]

جدول رقم (3): حجم الإنفاق العسكري الأمريكي خلال فترة (2003-2008م)

السنة	الحرب على العراق (ألف دولار) في الدقيقة	الحرب على الإرهاب (ألف دولار) في الدقيقة	ميزانية الدفاع الأمريكي
2003	93	54	438
2004	111	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	/

المصدر:حميش فهيمة,مرجع سابق,ص64.

سابعا: إرتفاع أسعار العقارات وارتفاع أسعار الفائدة

لقد شهدت أسعار العقارات خصوصا السكنية منها في الولايات المتحدة الأمريكية إرتفاعا ملحوظا خلال فترة (1997-2006)م، وصل إلى حدود 124% مما دفع الكثير على الإقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة, حيث إرتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% في عام 1996 إلى 69,2% في عام 2004 وفي ظل إرتفاع أسعار العقارات هذه أخذ الكثير من أصحابها في الإقتراض بضمان قيمتها والتي تم تسديد بالأساس وكانت قيمة العقار الذي يتزايد بستمرار هي الضمان، وفي عام 2006 و 2007 بدأت أسعار الفائدة بالإرتفاع بصورة غير متوقعة أضعفت من إلتزامات ذوي الدخل المحدود.[2]

وزادت من أعباء قروض العقارات التي إلتزموا بها في بناء أو شراء تلك العقارات والقروض التي حصلت عليها بضمان العقار نفسه مما حدا من قدرتهم على السداد وأصبحوا غير قادرين على سداد الأقساط الباهضة للقروض، مما أدى إلى توجه البنوك إلى بيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين قاموا بالتأمين عليها وبعد قيام الأزمة أفلست البنوك وشركات التأمين معا.[3]

ثامنا: الإستعمال المكثف لتقنيات الهندسة المالية وذلك من خلال:

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خثيم، "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول العربية"، **مجلة الشؤون العربية**، ع138،س 2009، ص ص212, 213.
[2] وليد أحمد صافي، **مرجع سابق**، ص22.
[3] **المرجع نفسه** ، ص23.

1- توريق الديون العقارية:

وهي عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول, أي تحويل الديون التي إقترضها أصحاب المنازل للشراء من القرض الأساسي أي البنوك والمؤسسات المالية، وقد لجأ إلى هذه العملية أي توريق معظم القروض العقارية من نوع (Subprime) من أجل التخلص من الأخطار التي تمثلها هذه القروض بالنسبة للبنوك بإخراجها من ميزانيتها وإعادة التمويل لمواصلة عمليات الإقراض وزيادة العائدة خاصة في ظل إنخفاض أسعار الفائدة وكذا التقليل من الحاجة للأموال الخاصة والتخلص من القيود القانونية وكأن البنك لم يكتفي بالإقراض الأول بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية وتستمر العملية موجة بعد موجة ثانية ,بحيث يولد الإقراض موجات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد أخرى وقد يساهم التوريق بتوزيع المخاطر مما أدى إلى ضعف الرقابة والإهتمام بالمخاطر وتضاءلت دقة تقيم الضمانات.[1]

2- المشتقات المالية:

وهي عقود تستند قيمتها إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات أو مؤشرات الأسواق (البورصات) وتشتمل المشتقات أنواعها كثيرة من العقود أهمها المستقبليات (futures) والخيارات (options) والمبادلة (Swaps).[2]

ويبلغ المبلغ الإجمالي لعقود المشتقات غير المسدد حتى الآن 600 ترليون دولار أي أكبر بعشر مرات من حجم الإقتصاد العالمي.[3]

تاسعا: ضعف النظام الرقابي وغياب الشفافية وعدم تماثل المعلومات

لقد أثبتت أزمة الرهن العقاري وما ترتب عنها من إفلاس العديد من الشركات الكبيرة, فشل الحكومة في ضمان وحماية حقوق المساهمين وضبط أداء الشركات وذلك بسبب فشل مجالس الإدارة في القيام بدورها الإداري والّإشرافي التنظيمي بطريقة جيدة, وخاصة في بعض المؤسسات المالية حيث ساهم ضعف الإطار التنظيمي والرقابي في هذه المؤسسات والتقدير الضعيف للمخاطر بقدر كبير في حدوث الأزمة فمثلا: تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنوك المركزية, في حين تضعف هذه الرقابة أو تنعدم في مؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الإستثمار وصناديق التحوط وسماسرة الرهون العقارية وغيرها.[4]

وقد مهد للأزمة الحالية بيئة تنظيمية وتشريعية تناسبها فسوق مشتقات الإئتمان, كان شبه معدوم في أواخر التسعينات القرن العشرين لكنه تما بدرجة غير عادية بعدما أقر

[1] "الأزمة المالية العالمية"، ص7نقلا عن 2017/06/31www.dof.gov.ae/en-us/publications/lists/en.pdf،
[2] "الأزمة المالية العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع175، أفريل 2009، ص119.
[3] "الأزمة المالية العالمية",**مرجع سابق** ، ص8.
[4] نادية العقون، **مرجع سابق**، ص176.

الكونغريس الأمريكي تشريعا عام 2000م يمنح تنظيم وتقيد اسواق المشتقات وسبق في عام 1999 صدور تشريع آخر يسمح ببنوك التجارية بالدخول في سوق الأوراق المالية والسمسرة وهكذا أصبح الباب مفتوح على معرفة لأهم المؤسسات المالية, وهي البنوك لتغامر بأخطر الأدوات المالية, وهي المشتقات وفي أهم الأصول الإقتصادية وهي العقارات ويعتبر تغاضي السلطات الرقابية الأمريكية عن ذلك وسماحها للبنوك بعدم التقيد بقواعد التحوط بمثابة إستمرار لمواجهة التحرير المالي وإزالة القوانين التي بدأت في ثمانينات القرن الماضي.

كما يعتبر مشكل تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في الرقابة المالية أحد أهم أسباب الأزمة إضافة إلى عدم تماثل المعلومات من خلال الشك حول نوعية الإبتكارات المالية, خاصة تلك المتعلقة وحتى إلى إختفاء هذه السوق في حد ذاتها وقد إنتشر مشكل عدم تماثل المعلومات إلى سوق ما بين البنوك نتيجة التخوف والشك حول ملائمة البنوك وبالتالي رفع معدلات الفائدة في هذه السوق وحدوث شح في السيولة. إلى جانب بيع كميات ضخمة من الأصول الجيدة التي لم تتأثر بالأزمة وهو ما أدى إلى إنخفاض في أسعارها وجعل العديد من المؤسسات المالية على وشك الإفلاس وقد عمق الإفتقار لشفافية حول أسعار السوق لصكوك الإئتمان المهيكل التحديات المتعلقة بالمحاسبة والتقييم التي طرحتها الأزمة, وادى إلى تفاقم الموقف في أسواق المعاملات خارج البورصة وهكذا أصاب الرعب المستثمرين وهو لو من شأن مخاطر الرهونات العقارية الثانوية وإنصرفوا حتى عن الشرائح الممتازة من الفئة الإستثمارية.[1]

ثامنا: نشاط المظاربة:

عند حدوث الأزمة المالية في أي بلد فأبحث عن نشاط المضاربين وهكذا فإن الأزمة المالية الحالية العالمية لا تخلوا من وجود نشاط هؤلاء المضاربي, الذي تما بسرعة وبمبالغ هائلة لم يقابله نموا مماثلا في النشاط الإقتصادي، حيث تجاوزت قيم الأسهم التي أصدرتها الشركات القيمة الإقتصادية للشركات نفسها بسبب المضاربات بالأسهم أن هذه المضاربات لا تستند إلى أية أسس إقتصادية, وهذا ما حصل في الإستثمار الذي حدث في القطاع العقاري الذي حقق نمو متزايد، أو تضخما كبيرا في أسعاره لا يطابق السعر الحقيقي له أن هذا التوجه في الإستثمار في النشاط العقاري تنتج من الأرباح العالية التي تحققت فيه ومن التسهيلات الإئتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين فيه وعندما حل وقت شديد القروض لم يستطع أصحابها تسديد ما بذمتهم, وعرض الكثير من العقارات السكنية للبيع دون إخلاءها من ساكنيها مما تسبب في تهاوي وإنهيار أسعارها وهكذا بدأت الأزمة لتصل إلى كل المتعاملين بهذه العقارات تملكا وإقراضا وتأمينا وسندات ومشتقات مالية.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص177.
[2] وليد أحمد صافي، **مرجع سابق**، ص23.

كما يرجع البعض ظهور هذه الأزمة إلى عاملين أساسيين هما السياسة الإقتصادية الكلية خصوصا سياسة سعر الفائدة الإحتياطي الفدرالي الأمريكي, ونظام مالي بني على مسلمة تقول بأنه دائما تكون هناك سيولة أكثر من اللازم.

الشكل رقم (6): سعر الفائدة الفدرالي (جانفي 2000-مارس 2010م)

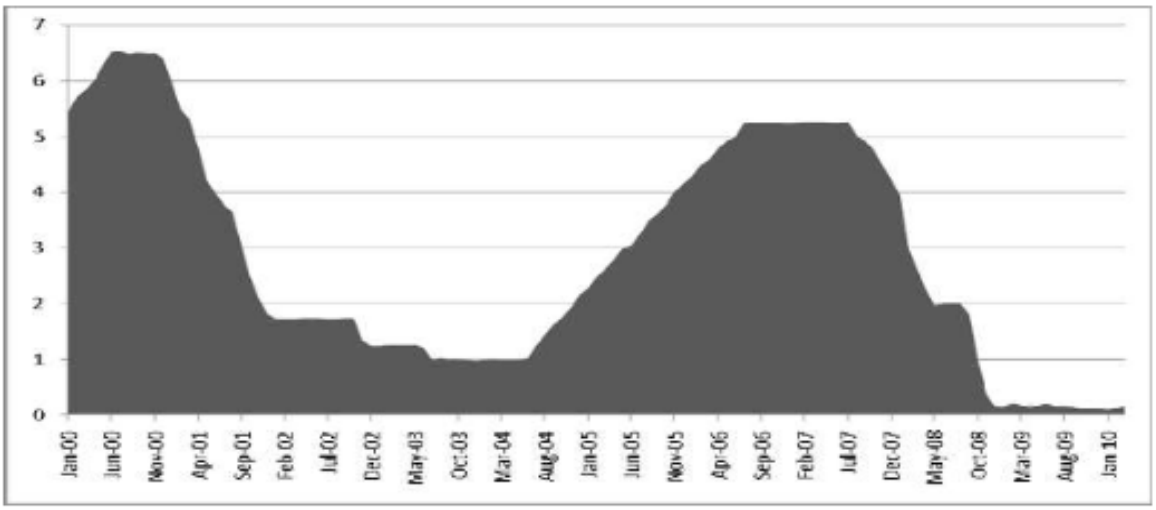

الفائدة, والذي شهد ارتفاعا في السنوات التي بدأت فيها الأزمة ثم تم خفض معدل الفائدة من قبل الفيدرالية الأمريكية إبتداء من سنة 2009 أي في المرحلة التي عرف فيها الإقتصاد العالمي ركود, قد خيم على مختلف النشاطات الاقتصادية والذي يمكن أن يكون كأحد الحلول المطروحة للخروج من الأزمة.[1]

المبحث الثاني: ظهور الأزمة المالية العالمية وأهم مظاهرها ومراحل تطورها.

لقد ظهرت الازمة المالية العالمية 2008م في الولايات المتحدة الامريكية في قطاع العقار ومرت بمراحل عدة, منذ بدايتها في 2007م كما صاحب الازمة مجموعة من المظاهر سواء على صعيد المؤسسات المصرفية او الافراد او النشاط الاقتصادي. لذا سنتطرق من هذا المبحث الى بوادر ظهور هذه الازمة و اهم مظاهرها و مراحل تطورها.

[1] خاطر سعدية، **مرجع سابق**، ص ص19,20.

المطلب الأول: بداية الأزمة المالية العالمية 2008.

بدأت الازمة في عام 2007 أزمة مالية في قطاع العقار السكني الأمريكي, أدى إلى جفاف الإئتمان شل تدريجيا عالم المصاريف الدولية, وفي بداية 2008م تتحول الأزمة إلى أزمة إقتصادية عالمية ما أدى إلى إنهيار العديد من المؤسسات والمصاريف إلى جانب المؤسساتين العملاقتين للإئتمان "Fannie Mae" و "Fereddi Macg" التي تدخلت الحكومة لـتأميمها ثم إنهيار المؤسسات الإستثمارية المعروفة بـ "Wall Street" بدورها.[1]

و قد تطورت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة واشتدت و لفهما يجب العودة الى التركيز الى ان هناك نوعين من القروض في المصاريف العقارية الأمريكية:

الأولى: هي قروض بضمانات وتتسم بإنخفاض سعر الفائدة الذي يصل إلى 6% نتيجة مضمونة إسترجاعية.

الثانية: هي قروض بظمانات ويتسم بارتفاع سعر الفائدة الذي يصل إلى 14 وذلك نتيجة عدم تقديم الزابون لضمانات معينة لإسترجاعه، وقد إزداد النوع الثاني من القروض بصورة كبيرة ومع هبوط مستوى النشاط الإقتصادي في الولايات المتحدة إبتداء من عام 2006 وارتفاع نسب البطالة والتضخم فقد عجز أغلب المقترضين عن الوفاء بها في ذمتهم من الديون الأمر الذي أدى إلى إعلان أربعة من أكبر مصاريف التسليف العقاري في الولايات المتحدة إفلاسها, بذلك إندلعت أزمة الرهن العقاري "Mortag crisis" في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام 2007، حيث كانت هناك ندرة في السيولة في أسواق الإئتمان والأجهزة المصرفية العالمية إلى جانب بداية الإنكماش في قطاع العقارات والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والإقتراض.[2]

وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما إنفجرت فقاعة سوق العقارات والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتوية وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى, ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ أعدى لمحدودي الدخل، فقد كانت في مجملها إلتفافا على قوانين الدولة والحد الإئتماني حيث نضمت العقود نصوصا تجعل القسط يرتفع مع طول المدة وفي حين عدم تسديد للمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم تسديده, وذلك لوجود بنود في العقود ترفع الفائدة عن تغيرها

[1] Paul Jorion, « **La crise des subprimes au séisme financiers planétaire** »foyar edition :paris ,sans page.

[2] Marciel Boyer, « La crise économique et ses conséquences sur l'emploi », Quebec, institut économique de Montréal, Décembre 2009, pp7, 9.

من البنك الفيدرالي الأمريكي فيما يسمى بالرهن العقاري ذو الفائدة القابلة للتغير "Adjustable Rate Mortgages (ARM)".[1]

وشهدت السنوات السابقة تسهيلا في الإئتمان وإتجاه طويل المدى لإرتفاع أسعار العقارات بحيث إرتفعت أسعار العقارات بالتحديد السكنية منها ما يقارب 124% خلال فترة 1997م و 2006م ما حفز الكثيرين على الإقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة, لسكن حيث إرتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من 64% في 1996 إلى 69.2% في 2004.

وفي ظل الارتفاع العام للأسعار تلك العقارات أخذ كثير منهم في الإقتراض بضمان قيمتها التي تم التسديد في الأساس وكان الإعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تزايد باستمرار في السوق كضمان.[2]

الشكل رقم (7): ملكية المنازل ومعدل الرهون العقارية في الولايات المتحدة للفترة (1997-2007).

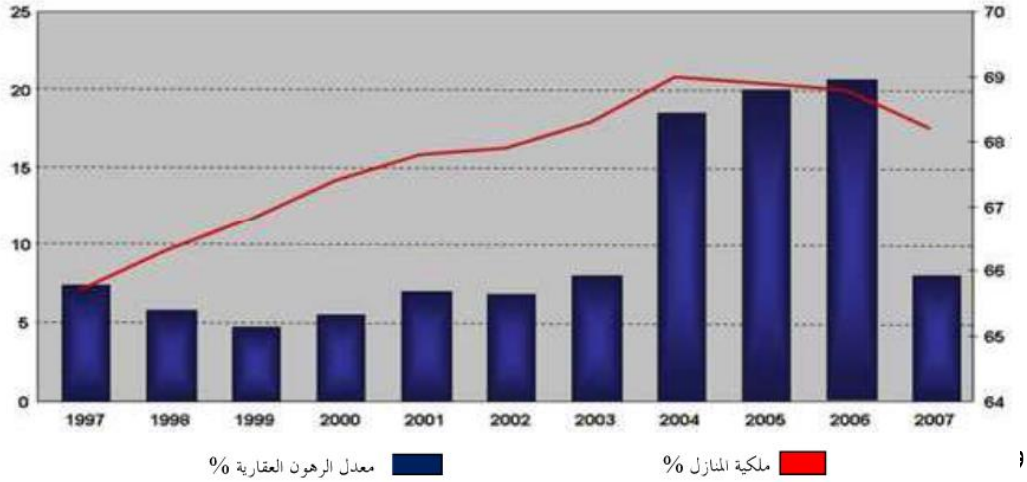

ى إلى تزايد إلتزامات محدودي الدخل, حيث إرتفعت اعباء قروض العقارات التي إلتزموا بها بالإضافة إلى القروض التي تشكل قيمة العقارات ضمانا لها فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة وبدأت أسعار العقارات نحو الأسفل.[3]

ولإحتواء ذلك الوضع قامت البنوك وشركات العقار بيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات الذين لجأو بدورهم إلى تأمين هذه السندات عند شركات التأمين, والتي أوجت فرصة الربح من هذه الأزمة بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودي الدخل عن التسديد, وقامت بتصنيف الديون إلى فئتين (أ) فئة قابلة لتسديد، (ب) فئة لا يمكن سدادها، وبدات بأخذ أقساط التأمين على تلك السندات من المستثمرين وفي ظل تلك

[1] د. جواد كاظم البكري، **فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**، بيروت: حمو ربي لبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2011، ص122.
[2] **المرجع نفسه**.
[3] محمد الهاشمي حجاج، **مرجع سابق**، ص ص10-101.

الظروف قام البنك الفديرالي الأمريكي بخفض اسعار الفائدة، حيث شرع في جانفي 2008م بخفض معدل الفائدة الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي ثم تخفيضه تدريجيا إلى 2% بين جانفي وافريل من نفس السنة كما هو في الشكل.[1]

شكل رقم (8):تطور مؤشر اسعار الفائدة للاحتياطي الفدرالي للإقراض ما بين البنوك 2008/1954

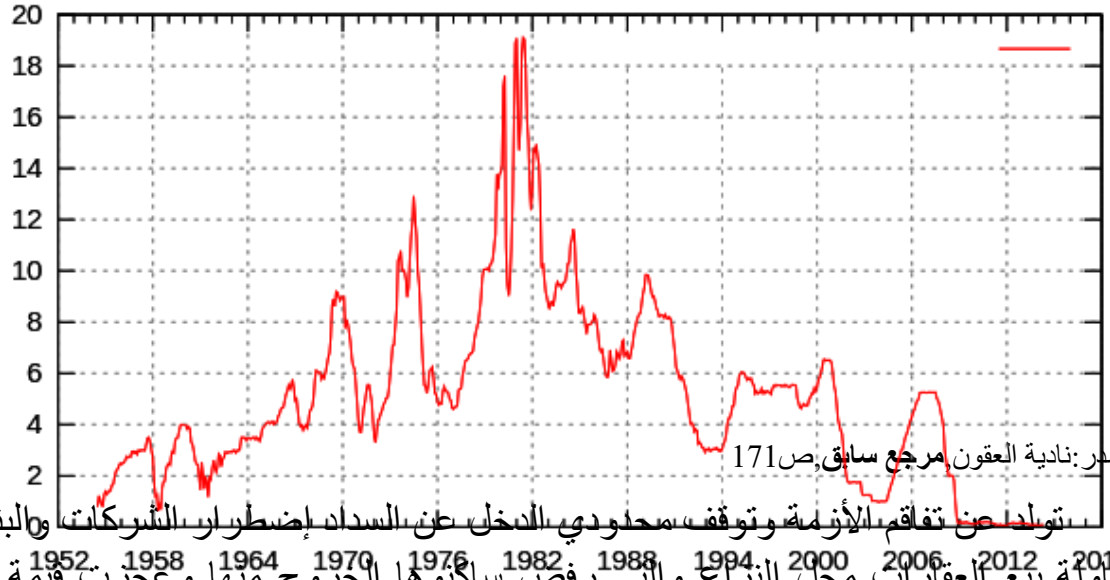

المصدر:نادية العقون,**مرجع سابق**,ص171

تولدا عن تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد إضطرار الشركات والبنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها وعجزت قيمة تلك العقارات عن تغطية إلتزامات أي من البنوك أو شركات العقار أو التأمين مما أثر على السندات, فطالب المستثمرين بحقوقهم من شركات التأمين وأعلنت أكبر شركة التأمين في العالم (AIG) عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبا ما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل إمتلاك 79.9% من رأس مالها. ونفس الوضع للعديد من المؤسسات المالية الامريكية مثل" Gold Bachs" و "Morgan Stanby" و "Kehman Brochers" يعلن إفلاسه في سبتمبر 2008 وقد قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في جويلية 2008 بما يقارب من 435 مليار دولار أمريكي، كما شهدت البورصات في أوت 2007م تدهور شديد أمام مخاطر إتساع الأزمة وتدخلت المصاريف المركزية لدعم سوق السيولة.[2]

ومنذ عام 2000، وعند إنفجار ما يسمى بفقاعة الأنترنت أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل انواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة, واقبل الأمريكيون أفرادا وشركات على شراء العقار سواء لسكن أو الإستثمار طويل الأجل أو المضاربة واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أين منحت هذه الأخيرة قروض للمواطنين غير قادرين عن

[1] د. جواد كاظم البكري، **مرجع سابق**، ص123.
[2] **المرجع نفسه**، ص124.

تسديد دينهم, وذلك بسبب مدخولهم السيء ما أدى إلى إنفتاح الفقاعة في مجال العقارات وإنفجرت في حدود جويلية 2007م، بحيث هبطت أسعار وقيمة هذه العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سد دونهم حتى بيع عقاراتهم المرهونة وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحو مكبلين بالإلتزامات المالية طيلة حياتهم, ونتيجة لتضرر المصاريف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها و ذالك لعدم قدرة العائلات عن تسديد ديونهم العقارية ما نلاحظه من خلال الشكل الاتي.[1]

الشكل رقم (9):معدل عجز العائلات عن تسديد قروض الرهن العقاري

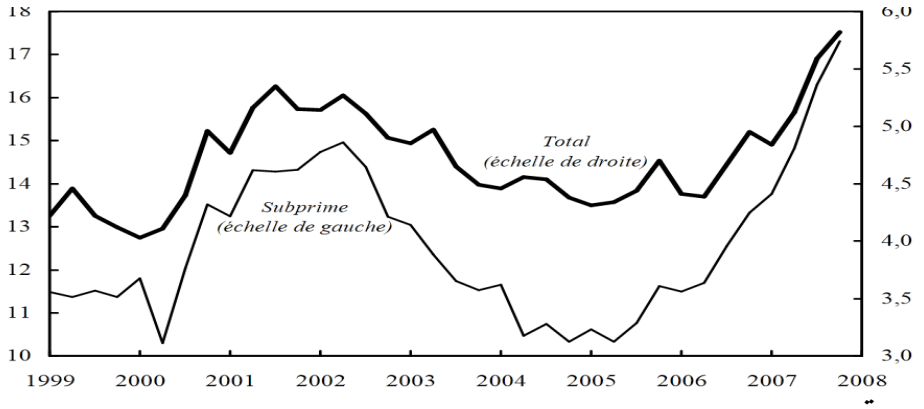

Source ,2008,p72

المطلب ا

كانت الأزمة المالية العالمية 2008 من بين الأزمات المالية أشد حدة وقد أدت بالإقتصاد العالمي إلى الركود, كما صاحب هذه الأزمة مجموعة من المظاهر سواء على الصعيد المؤسسات المصرفية او الأفراد ومجمل النشاط الإقتصادي ومن بين هذه المظاهر:

- التجاوزات الممنوحة لقيمة الملكيات والعقارات المرهونة وذلك بسبب إنخفاظ حاد في أسعار هذه العقارات ، وكذلك عدم القدرة عن الدفع ما أدى إلى نزع الملكيات، إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التامين.[2]

شكل رقم (10):يوضح طبيعة الأزمة المالية 2008م

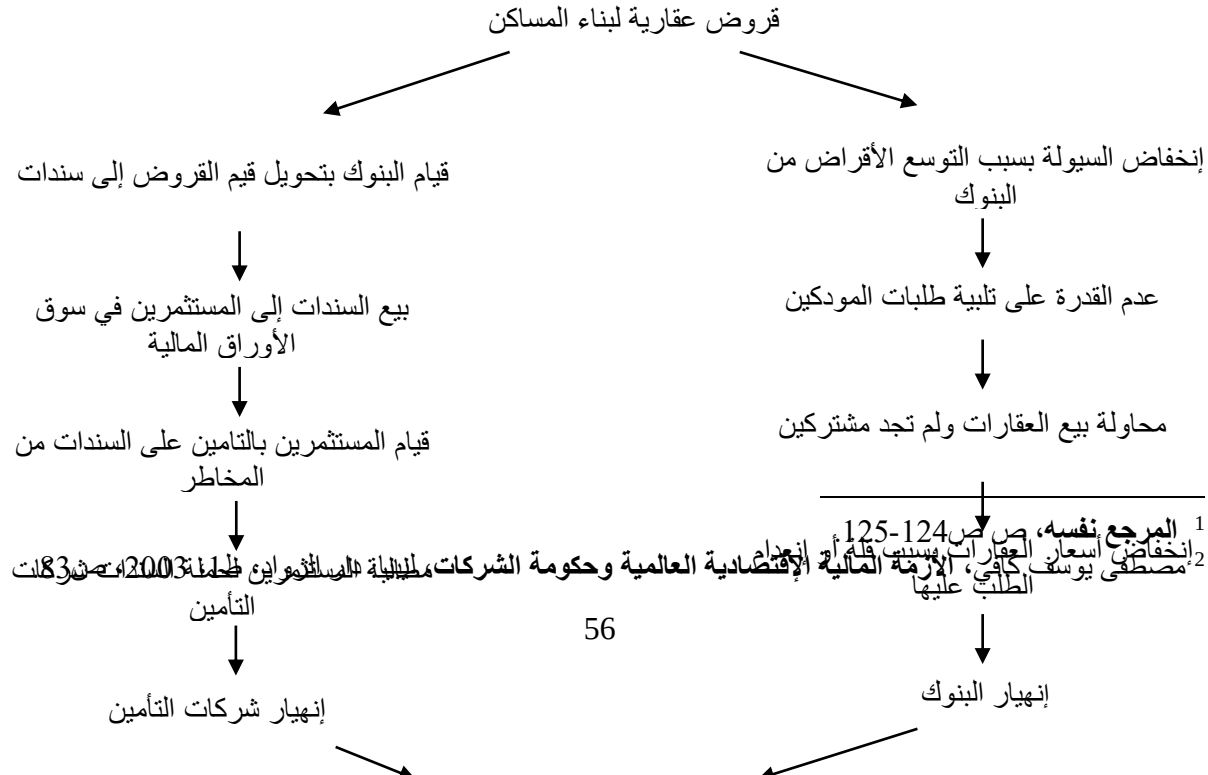

[1] **المرجع نفسه**، ص ص124-125.
[2] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحكومة الشركات**، مطبعة الوراق، ط1، 2013، ص83.

المصدر :وليد احمد صافي,مرجع سابق,ص11.

بحيث قامت البنوك بمنح قروض من أجل العقار بالغة الأهمية بدون إحترام الشروط اللازمة للأفراد محدودي, الدخل بمعدل فائدة متغير تكون منخفظة في البداية ومرتفعة مع مرور الوقت، وكذا إذا ما تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القرض فإن أسعار الفائدة ترتفع بـ 3 مرات إلى جانب المدفوعات الشهرية في السنوات الثلاث الأولى تذهب إلى تسديد فوائد القروض, أي أنها لا تنهب إلى ملكية العقار إلا بعد مرور سنوات عند إرتفاع أسعار العقار وشكل مشكلة.[1]

الى جانب صعوبة تسديد القروض ومحاولة بيع العقارات ولم تجدها هناك مشتركين ما شكل تضخم في المجال العقاري، وأدى بإنخفاض أسعار العقار الى تحويل البنوك لهذه القروض إلى سندات للمستثمرين في سوق الأوراق المالية, وفي نفس الوقت هذا الأخير يتوجه إلى شركات التأمين لتأمين هذه السندات من المخاطر وبعد تدهور الوضع وإدراك أن قيمة المدفوعات العقارية لا تغطي لا تآمين البنوك ولا شركات العقار والتأمين ما أثر سلبا على المستثمرين الدوليين والمطالبة بحقوقهم من شركات التأمين ولعدم الوفاء بإلتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبا أعلنت أكبر شركات التأمين في العالم "AIG" عن إفلاسها, ما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة مالية بقيمة85 مليون دولار مقابل إمتلاك 79.5% من رأس مالها.[2]

وقد إنهار 11 بنك منها "Andy Mac" الذي سيتحول 32 مليار دولار من الأصول ومن المتوقع إنهيار 110 بنك مجموع ودافع أصولها يقارب 850 مليار دولار جراء التأثير بالقطاع المصرفي والمالي, ما يفسر بقلب مستوى التدولات وتترتب عنها إضطراب وخلل في مؤشرات البورصة[3]

تراجع القيمة السوقية ومؤسسات مالية إلى حوالي 574 مليار دولار خلال العام نفسه.[4]

إرتفاع نسبة الديون العقارية إلى ما يقارب 6.6 ترليون دولار كما بلغت نسبة الديون الشركات إلى 18.4 ترليون دولار جراء التغير وبلغ مجموع الكلي للديون ما يعادل 39

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص83.
[2] فريد كورتل، كمال رزيق، **مرجع سابق**، ص20.
[3] دبار حمزة، **مرجع سابق**، ص18.
[4] ساعد مرابط، **مرجع سابق**، ص13.

ترليون دولار أي ما يعادل ثلاثة اضعاف الناتج المحلي الاجمالي ونسبة البطالة الي 5% كنتيجة عدم وفاء الشركات بالتزاماتها تجاه العمال وفصل الملاين من العاملين جراء إفلاس وغلق العديد من الشركات, كما بلغ عدد التضخم 4% وشاهد العالم أيضا تراجع كبير في الدول الصناعية, من 1.4% في 2008 إلى 0.3% في حلول عام 2009.[1]

التسارع إلى البنوك لسحب الإيداعات لخوفهم على المخاطرة من إفلاس هذه البنوك أو عدم الوفاء بإلتزاماتها لأن رأس المال جبان, قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد القروض سواء للمؤسسات أو الأفراد وذلك خوفا من عدم القدرة أو إيجاد الصعوبة على تسديدها.

وإلى جانب نقض في السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وإنخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال, ما أنتج خللا في مؤشرات الهبوط والصعود وإنخفاض في المبيعات خاصة في قطاع العقارات وقطاع السيارات نتيجة لضعف السيولة.[2]

إرتفاع معدل البضاعة نتيجة لتوقف العديد من المؤسسات المالية وشركات التأمين والبنوك وأخرى مهددة بالإفلاس ما دفع بها إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه

العمال ما يجعلها أمام قرار فصل العديد عن وظائفهم, وكذا نقص الطلب في سوق العمل ما شكل أزمة بطالة, بزيادة العاطلين عن العمل نتيجة إنخفاظ معدلات الإستهلاك لإنفاق والإدخار وكذا االإستثمار بحيث شهدت الولايات معدل بطالة مرتفع في اواخر سنة 2008 ما نلاحظه من خلال الشكل فقد وصل الى 40%.[3]

الشكل رقم (11):معدل البطالة في الولايات المتحدة 2008/1948م

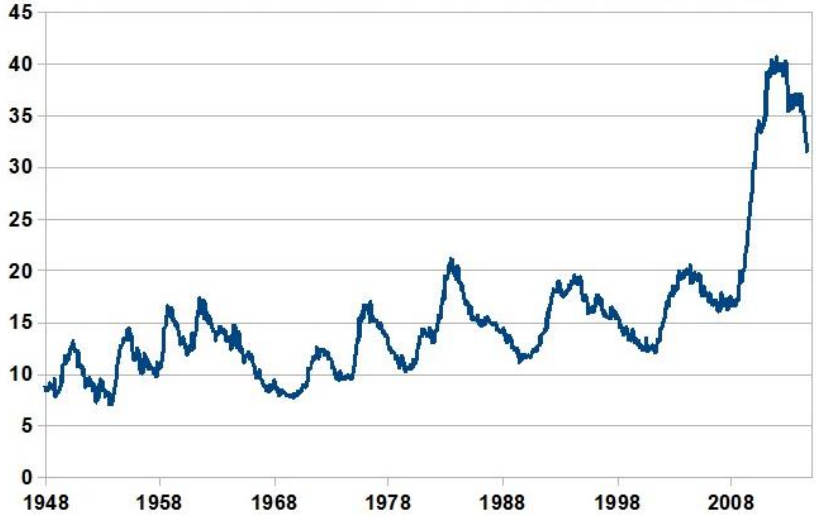

[1] خاطر سعيدة، **مرجع سابق**، ص21.
[2] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص84.
[3] دبار حمزة، **مرجع سابق**، ص 19.

المصدر:"اقتصاد الولايات المتحدة "/www.marefa.org تاريخ الاطلاع 2017/08/15

ومن مظاهر الأزمة أيضا: [1]

- إفلاس العديد من البنوك ما بلغ 285 بنك أمريكي بسبب مشاكل في السيولة المالية وحل مؤسستين عملاقتين في الولايات المتحدة الأمريكية
- وإعلان اهم واكبر بنك تعاوني أمريكي (Wannu) عن توقفه عن الدفع ما شكل أكبر إفلاس للولايات المتحدة الأمريكية ,حيث بلغ أصول هذا البك إلى 300 مليار دولار إفلاس العديد من المودعين ووضع أكبر مؤسستين لإعادة تمويل القروض " Fannie mae" و "Freddie Mac" تحت إشراف الدول, ونفس الحال مع أكبر شركات التأمين في العالم بلوغ خسائر المؤسسات المالية العالمية ما يتجاوز 2000 مليار دولار.
- ومشاهدة حالة الركود في البيع والشراء وإفلاس الكثير من الشركات لعدم قدرتها على دفع أجور العمال, والكثير منهم معرضون بتهديد الانفصال عن العمل ما يساعد في إرتفاع معدل البطالة تطلب العديد من المؤسسات بمساعدات الحكومات ومن بينهم Toyota, BMW, Ford, Général Motors الى جانب إنخفاض أسعار البترول والذهب, ما يشكل عائق اقتصادي أمام الدول التي ترتكز اقتصادياتها على تصدير هذه الموارد وكذا تدهور اسعار الأسهم، وتراجعها بحيث سعر أسهم واحد في البنك Of" amiroca" من 98 دولار عام 2007 إلى حوالي 29 دولار أو أقل وبلوغ العجز الأمريكي إلى 164 مليار دولار، كما أن تم إلغاء 350 ألف وضيفة من قبل بنك Of amirica" بعد إندماجه مع بنك "ميريل" "لينش" وتعلن شركة "general motors" عن إفلاسها ودخول الإقتصاد الأمريكي إلى جانب العديد من الإقتصاديات مرحلة الركود مثل ألمانيا.

المطلب الثالث: مراحل تطور الأزمة المالية العالمية 2008م.

تمر الأزمة المالية بعدّة مراحل من فترة ميلادها حتى فترة الإختفاء كما يبينه الشكل:

الشكل رقم (12): دورة حياة الأزمة.

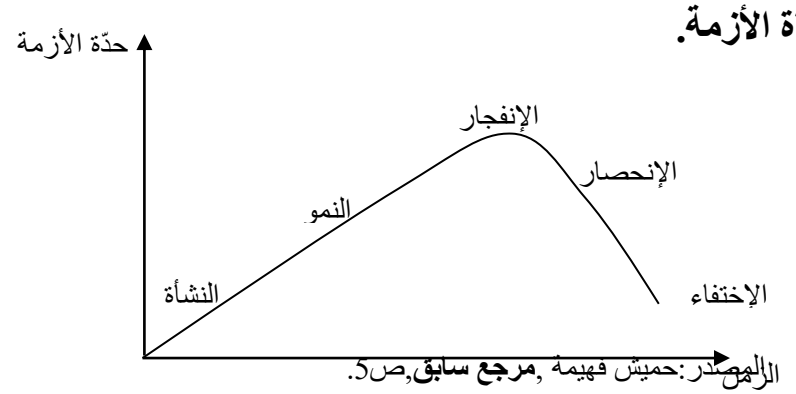

المصدر:حميش فهيمة ,**مرجع سابق**,ص5.

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص85.

1- **مرحلة الميلاد:** فيها تبدأ الأزمة بالظهور الأول مرّة، حيث يكون نسبي غير مفهوم موقف المعالم الحجم، والمدى الذي يصل إليه وهذا يرجع إلى عدم أو غياب المعلومات حول أسبابها، وقوة الدفع المولدة لها، وهنا يصبح من الممكن إكتشاف العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الأزمة والإستعداد بها يكفل الحيلولة دون حدوثها.
2- **مرحلة النمو والإتساع:** فيها يتعاظم الإحساس بالأزمة ويشعر بها الكثيرون، ولا يستطيع متخذ القرار إنكارها نظرا لوجود ضغط مباشر فضلا عن دخول أطراف سواء الإمتداد خطرها إليهم، او لخوفهم من نتائجها، وهنا على متخذ القرار التدخل لاتفادها فيها المظفرة والمقوية لها.
3- **مرحلة الإنفجار:** تصل الأزمة إليها عندما يخفق متخذ القرار في التعامل مع الازمات وفي هذه المرحلة تصل إلى أقصى قوتها وعنفها، حيث تتدخل موالدة طلقة ضخمة ذات أبعاد مختلفة، يصعب حصرها وحتى قياس حجمها.
4- **مرحلة الإنحضار والتقلص:** عندما يتم مواجهة الأزمة بعد إنفجارها، للتخفيف والتقليص من شدّة أقارها تبدأ في الإنحصار والتقلص وتفقد جزءا هاما من قوة الدفع لديها.
5- **مرحلة الإختفاء:** تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها التي تنتمي إليها، ومن ثم تتلاشى مظاهرها وينتهي الإهتمام والحديث عنها، إلا لإعتبارها حدثا تاريخيا قد انحصر وإنتهى[1].

بدأت الأزمة في أواخر سنة 2007 وتعتبر من الأكثر الأحداث الإقتصادية خطورة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لما يرى العالم أزمة إقتصادية عالمية تكاد نؤدي بالإقتصاد العالمي إلى الإنهيار كانت بدايتها في الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع العقارات ثم امتدت إلى باقي القطاعات, وكذا إلى مختلف دول العالم التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالإقتصاد الأمريكي، بحيث أدت إلى إنهيار العديد من البنوك، كما تم توقع المزيد من الإنهيارات للبنوك بدأت في أواخر 2007م و 2008م، أين مرت بمراحل عدة من أهم مراحلها:

- **فيفري 2007:** عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة للمدنيين بحيث لا يتمتعون بقدرة كافية تمكنهم من التسديد، كون المؤسسات المالية منحت قروض الأشخاص لا تتوفر فيهم الشروط والدخل الشهري لهم غير كافي وآخرون بدون عمل ما سبب في التراكم في الولايات المتحدة الأمريكية وأدى بالمؤسسات المالية إلى الإفلاس بالخصوص المؤسسات المصرفية.[2]

[1] خاطر سعدية، **مرجع سابق**، ص ص16,17 .
[2] المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمي
WWW.ALJAZEERA.NET/ENCYCLOPERIA/ECONOMY/2008/10/02 تاريخ الإطلاع 2017/07/15 على الساعة 18H00

- **أوت 2007:** الشهر الحاد في البورصات أمام مخاطر إتساع الازمة ما سمح بالمصاريف المركزية بتدخل من أجل دعم السيولة كما أعلنت العديد من المصاريف الكبرى عن الانخفاض الكبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.[1]
- **جانفي 2008:** تخفظ معدل الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الإحتياطي الاتحادي الأمريكي بثلاثة أرباع النقطة إلى 35% كاجزاء إستثنائي ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين جانفي وفيفري وتدخل الحكومة البريطانية لتأميم بنك " Northerm Rock".
- **مارس 2008:** تظافر جهود المصاريف المركزية مجددة بمعالجة سوق القروض وإعلان "JP Margam Chase" عن شراء بنك الأعمال الأمريكي " Bear Strears" بسعر متداني ومع المساعدة المالية من بنك الإحتياطي الإتحادي.
- **24 أفريل 2008:** قيام بنك "UBS" (سوسري) بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي أدت إلى 40 مليار دولار من أصوله في أكبر خسارة يتعرض لها أوا بنك سويسري المصنف الثالث أوروبيا والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة
- **30 ماي 2008:** تأكيد مسؤول بوزارة الخزينة الأمريكية بأن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الإحتياطي الفديرالي والبنوك المركزية الأخرى ووضع الأموال في المؤسسات المالية وصرح وزير الخزينة للشؤون الدولية إن الاحتياطي الفدرالي والبنوك الأخرى تنسق جهودها من أجل حماية النظام المالي من الاضطرابات بعدما ظهرت أزمة القروض الرهن العقاري في 2007.

وأشار إلى أن المؤسسات المالية بلغت عن خسائر تفوق 300 مليار دولار بسبب الأزمة المالية لكن تم التخفيف من هذه الحدة بتوفير 200 مليار دولار من قبل البنوك المركزية مما ساعد البنوك في توفير القروض.

- **7 سبتمبر 2008:** وضع المجموعتين العلاقتين في مجال القروض الرهن العقاري "Freddie Mae et Famnie Mae" تحت الوصاية من طرف وزارة الخزينة الأمريكية طيلة المدة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتها, مع كفالة ديونها بـ 200 مليار دولار[2].
- **15 سبتمبر 2008**: قيام بنك الأعمال "Lehaman Brothers" بإعتراف بإفلاسه بينما يعلن أكبر المصاريف الأمريكية بنك "Of America" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة Wall Street وبنك "Morril Lynch"، وكذا إتفاق عشرة مصاريف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأس مال 70 مليار دولار, لمواجهة أكثر حاجتها

[1]" The global financial crisis", Bis, 19th, anuel report, p18.

[2] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص78.

في حين وقفت المصاريف المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

- **16 سبتمبر 2008:** الإحتياطي الإتحاد والحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم "AIG" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار كما توسعت هذه المساعدات بحلول شهر مارس 2009 إلى 163 مليار دولار وذلك مقابل إمتلاك الحكومة الأمريكية 9.79% من رأس المال هذه المجموعة "IAG".
- **17 سبتمبر 2008:** البورصات العالمية تواصل تدهورها بينما تحاول البنوك المركزية تكثيف العمليات في تقديم السيولة للمؤسسات المالية 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني "Lloyd TSB" يشتري منافسة "HBS" المهدد بالإفلاس وفي نفس الوقت تعلن السلطات الأمريكية عن إعدادها لخطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصاريف من أصولها الغير قابلة للبيع, بينما يوجه الرئيس الأمريكي "Georg Bush" نداء إلى التحرك فورا حيال خطة إنقاذ المصاريف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة، وذلك في يوم 19 سبتمبر 2008،.
- **23 سبتمبر 2008:** تطغى الازمة المالية على المناقشات في الجمعيات العامة للأمم المتحدة في نيويورك وفي نفس الوقت الأسواق المالية تضاعف قلقها بنسبة لنداء حول الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.
- **36 سبتمبر 2008:** إنهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "Fortex" في البورصة بسبب شكوك في قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "J.P. Morgan" منافسة " Washington Mutuiel" بمساعدة من السلطات الفدرالية.
- **28 سبتمبر 2008:** الاتفاق على خطة الإنقاذ الأمريكية في الكونغرس وفي أروبا تجري تعويم "fortex" من قبل سلطات بلجيكية وهولندية ولوكسمبرغ وفي بريطانيا تأمام "Yard Ford" و "Pinghi".
- **29 سبتمبر 2008:** مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ وبورصة "WallStreet" إنهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصاريف إرتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل نفسها وكذلك إعلان بنك "Citigroup" الأمريكي أنه يشتري منافسة بنك "Okpfia" بمساعدة من المؤسسات الفديرالية، وذلك قبل رفض الإنقاذ الأمريكية وفي البرازيل تم تغليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة وتفوق 10% وفي أكتوبر 2008: يقر مجلس الشيوخ الأمريكي خطة الإنقاذ المالي المعادلة.[1]

[1] **المرجع سابق،** ص ص 80 , 79.

خلاصة الفصل الثاني

وفي اخر هذا الفصل نستنتج ان الازمة التى بدات في صيف 2007مع انفجار ازمة قروض الرهن العقاري و ازمة " subprime" هي نتيجة توسع البنوك في منح نوع من القروض العقارية عالية المخاطر التى تحولت في سبتمبر2008 الى ازمة مالية عالمية اي ازمة نظامية تجسدت في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى منها البنوك وشركات التامين و كذا شاركت التمويل العقاري ,و صناديق الاستثمار ...الخ

و قد كانت لهذه الازمة الكثير من السباب مباشرة و غير مباشرة الا ان تقنيات الهندسة المالية و النظام الاقتصادي القائم لهما دور بارز في إحداث مثل هذه الازمات.

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة المالية العالمية ل2008 على إقتصاديات دول المتوسط وآليات مواجهتها

مقدمة الفصل

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ أزمة 1929 ، و قد تفوقها في الحجم و في سرعة انتقالها إلى مختلف دول العالم ، و ذلك بفضل العولمة ، و من خلال الروابط التجارية و الروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و باقي دول العالم . و قد أثرت الأزمة المالية سلبا على معظم اقتصاديات دول العالم ، النامية منها والمتقدمة بدرجات متفاوتة والتي ترتبط بالاقتصاد العالمي ولهذا ظهرت اضطرابات وعدم استقرار وانهيار بالمؤسسات المالية، بالاقتصاد العالمي المتمثلة في أسواق النقد وأسواق الطاقة (النفط) وأسواق المال العالمية.

ولهذا قد خصصنا هذا الفصل لتداعيات الأزمة على دول المتوسط بضفتيه، فقسمنا الفصل الى مبحثين وكل مبحث الى مطلبين، فأتى

المبحث الأول : تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات دول المتوسط،

المبحث الثاني: آليات دول المتوسط في مواجهة الأزمة.

المبحث الأول: تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات المتوسط

إن الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عنها من تقلص الطلب ونقص سيولة، كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت في حدتها من بلد لآخر، وهذا تبعا لطبيعة الروابط التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية اقتصاديات العالم، فمن خلال هذا المبحث الذي قسمناه الى مطلبين سنتطرق الى تداعيات الأزمة على اقتصاديات دول الضفة الشمالية للحوض المتوسط، فأتى المطلب الأول بعنوان: **تداعيات الأزمة على اقتصاديات دول الضفة الشمالية**، أما المطلب الثاني فقد أتى بعنوان: **تداعيات الأزمة على اقتصاديات دول الضفة الجنوبية.**

المطلب الأول: تداعيات الأزمة على دول الضفة الشمالية

في أواخر عام 2008 شهدت الأسواق المالية حالة من الاستقرار، وإن ظلت خاضعة لضغوط في الفترة المتبقية من السنة المالية 2009 ، وظلت أوضاع العديد من أسواق الأسهم منخفضة عن مستويات الذروة المسجلة بنسبة تزيد عن .% 40 وبعد سنوات طويلة من التراكم القياسي للدين، دخلت المؤسسات المالية والأسر في مرحلة انخفاض الرفع المالي المؤلمة، مدفوعة بتزايد حالات شطب الديون المصرفية في ظل تدهور جودة الائتمان والتحول في اتجاه الادخار عبر الفترات الزمنية بالنسبة للأسر وبعض الشركات .وفي الوقت الحالي نجد أن العديد من توقعات'' النظام المصرفي غير الرسمي''، القائمة على أساس زيادة الرفع المالي، بدأت في الزوال .فقد اتسع نطاق الضغوط المالية الناجمة عن دورة الرفع المالي امتد أجلها، نتيجة تناوب حلقة الآثار المرتدة الضارة مع الاقتصاد الحقيقي .ومع انكماش الناتج، أدت زيادة احتمالات عدم السداد في قطاعي الشركات والأسر المعيشية إلى اتساع فروق العائد وازدياد الخسائر المرتبطة بالائتمان في الميزانيات العمومية للبنوك .وفي الربع الرابع من 2008 ، شهدت الاقتصاديات المتقدمة انخفاضا غير مسبوق في الناتج بلغ % 70محسوبا عل أساس المعدل السنوي.[1]

استحوذت الحكومة البريطانية في 8 مارس 2009 على حصة أغلبية تصل إلى % 65 في مجموعة لويدز المصرفية التي تعاني من اضطرابات مالية لترفع بذلك حصتها السابقة والتي كانت % 43 وستغطي الحكومة تأمين ما يصل إلى 260 مليار جنيه 365 مليار دولار من الأصول المتعثرة للمجموعة .فاضطرت الحكومة للتدخل لإنقاذ بنك "إتش بي أو أس" عن طريق قيام بنك "لويدز" بشرائه مقابل 12 مليار جنيه إسترليني، كما قامت بضخ 63 مليار دولار في عدد من البنوك الرئيسة تفاديا لانهيار كامل قطاعها المصرفي، خاصة بعد إفلاس بنك " نورثن روك" الذي واجه أزمة سيولة خانقة نتيجة تدافع زبائنه على سحب ودائعهم[2].

[1] : صندوق النقد الولي ، تقرير سنوي، 2009،ص 18.

[2] : فارس بن رقرق، "مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الانقاذ الأمريكية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة سطيف ، 2012-2013 ،ص46.

ومن ناحية أخرى أحدثت الأزمة المالية العالمية ركودا في سوق السيارات في العالم نتيجة حذر المستهلكين في عمليات الشراء على أمل أن تنخفض أسعارها نتيجة لتعرض بعض شركات السيارات الكبرى لخسائر مالية متأثرة بالأزمة المالية العالمية, وقد أدت الأزمة المالية إلى انخفاض مبيعات السيارات في العالم وفي الأسواق الأوروبية والأمريكية على وجه الخصوص، كما دفعت شركات تصنيع السيارات التخفيض من إنتاجها، حيث تراجعت مبيعات السيارات في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 9.2 % في أكتوبر 2008. وأعلنت شركات السيارات الكبرى في الدول الصناعية الكبرى السبع تقليص إنتاجها وذلك نتيجة لتراجع مبيعاته[1].

[1] : عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية -أزمة الرهن العقاري-**، مصر: دار نشر الثقافة، 2009، ص 329.

جدول رقم 04 يوضح: انخفاض إنتاج السيارات في دول الضفة الشمالية للمتوسط

	ألمانيا	فرنسا	ايطاليا	بريطانيا
التغيير الفصلي للانتاج الصناعي لقطاع السيارات				
فصل 1 2008	1	1-	6-	0
فصل2 2008	3-	6-	2	2-
فصل 3 2008	3-	3-	15-	6-
فصل 4 2008	17-	32-	21-	20-

Source : Institut national de la statistique et des études économiques, Note de conjoncture, mars 2009, P17.

وفي أوروبا تعرضت النظم المالية لصدمة أشد وأطول أمد من المتوقع، وكانت السياسات الاقتصادية الكلية عموما أبطأ من أن تتفاعل معها، كما تدهورت الثقة في ظل تراجع نشاط قطاعي الأسر والشركات .وأدى التعرض لمخاطر الأصول الأمريكية إلى عواقب جسيمة في النظام المصرفي الأوروبي نظرا لشدة الارتباط فيما بين كبرى المؤسسات المالية في أوروبا وارتفاع درجة التمويل بالديون فيها .وبالتالي تعرضت اقتصاديات معظم البلدان المتقدمة إلى نوبات انكماش حادة في السنة 2009.[1]

كما نجد تراجع الصادرات الخارجية لمنطقة اليورو بحوالي 17% في الفصل الثاني من سنة 2009 بالمقارنة مع نفس الفترة بما يعادل 14% ففي ألمانيا نجد مثلا التي تعد أكبر دولة اقتصادية في الاتحاد الاوروبي والتي تمثل فيها الصادرات الخارجية حوالي 52 من دخلها القومي السنوي, بحيث انكمشت تجارتها الخارجية بحوالي 4,5% في نفس الفترة.

أما بريطانيا التي هي الأخرى عرف اقتصادها ركود منذ أكثر من 15 سنة نتيجة للأزمة المالية العالمية وقال المعهد الوطني للأبحاث الاجتماعية والاقتصادية في لندن، إن اقتصاد بريطانيا سينكمش بنسبة 1.5%، كما أن البطالة تشهد ارتفاع الى ثلاثة ملايين شخص في العام 2010 كما قدر المعهد أن برنامج انقاذ تبلغ تكاليفه 30مليار دولار.يمكن أن يحسن النمو بنسبة 1% العام المقبل متوقعا أن ينكمش الاقتصاد البريطاني لسنة أرباع من السنة على التوالي ولذا يبدأ في الانتعاش قبل أوائل 2010.[2]

فقد أقر تقرير "أفاق النمو العالمي" بأن معظم مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي قد تحققت، وهو ما جعل "صندوق النقد الدولي"FMI" يراجع توقعاته بخصوص 2008 ،حيث عاد بمعدلات النمو العالمية المتوقعة إلى 3,8 %و هو أدنى معدل خلال عقدين من الزمن، وهذا ما جعل وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى يتفقون على خطورة الأوضاع وعلى

[1]: **المرجع نفسه.**

[2] : أهم تأثيرات الأزمة المالية على اقتصاديات بعض الدول، نقلا عن الموقع: http://WWW.aldjaierc.net/news/ebursiness/24/11/20078 بتاريخ الاطلاع: 27-08-2017.

كونها تتطلب اتخاذ إجراءات طارئة وغير عادية ، والجدول التالي يبين مدى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في الربع الأخير من 2008.

الجدول رقم (5): تراجع الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الأوربية في الربع الأخير من 2008

الدول	الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2008 %	عجز الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008	معدل الانكماش%
ايطاليا	7,4	1,7-	0,5
فرنسا	4,8	1,2-	1,5
ألمانيا	7,5	2,1	2,0

المصدر: دبارة حمزة، **مرجع سابق** ،ص36.

تركيا: لقد أثرت الأزمة المالية على اقتصاد تركيا مع الرغم أن السياسين لم يتقبلوا الوضع حيث أن حجم الديون الخارجية والداخلية التركية بلغ في 12-12-2008 ما قيمته 284.4 مليار دولار، فنسبة 67%من هذا الدين أي ما يعادل 190.5 مليار دولار ديون لقطاع الخاص، ونصيب القطاع العام 27%أي ما يعادل 77.7 مليار دولار، وديون البنك المركزي 16.2 مليار دولار، وديون العامة 1.9 مليار دولار، وديون القطاع الخاص ذات الأجال القصيرة 47.7 مليار دولار[1]

إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة بحيث بلغ عدد الاشخاص المطردون من العمل إلى 100 ألف عامل من جراء الأزمة وتأثرت الصادرات التركية بحيث صرح الوزير الدولة "قورتشاد توزمان" بأن صادرات تركيا ستتأثر بسبب الأزمة بما يقارب 2 مليار دولار وأن الواردات ستتأثر بما يقارب 10 مليارات، وهكذا ستكون صادراتنا 130 مليار دولار واستراداتنا 220 مليار دولار وكون أن قيمة الدولار قد انخفضت قيمته قد تسبب بالظرر على الصادرات فقد انخفضت الضرائب المأخوذة من الاستردات بشكل جدي. وحسب التقارير المؤسسات الدولية فإن الاوضاع الحالية قد انعكست على التوقعات التركية كمؤسسة "أو تسي إي دي" الاقتصادية وهي من بين المؤسسات المولة في الخارج ذكرت أن ما تتوقعه تركيا لسنة 2009 فيما يتعلق بالحكم النمو قد انخفض إلى 1.98% [2].

وقد اثرت الأزمة أيضا على القطاع الحقيقي حيث فقدت الأسواق الاستقرار وشهد الانتاج الصناعي انخفاض بمقدار 5.5% ونسبة الاستعمال للقدرة الانتاجية الصناعية تقلصت في شهر أكتوبر إلى 76.6% فقد خسر قطاع السيارات في شهر أكتوبر 39.2%

[1] - تأثير الازمة الاقتصادية على تركيا نقلا عن: www.yaeni.com//news/news/4067/dz.wc4p04-00m8بالتاريخ (2017/08 /20)

[2] - **المرجع نفسه.**

وأما إنتاج النسيج فقد تقلص في شهر سبتمبر 20% أدى هذا التقلص في قطاع السيارات إلى توقف مصانع "Tovache, RENAULT, Hondai" انتاجها مؤقتا وخروج عمالها من العمل، كما أدت الأزمة إلى إغلاق العديد من الشركات ومحلات إلى جانب تضرر قطاع الصحة والبناء[1]

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على دول الضفة الجنوبية

ستعاني اقتصاديات دول جنوب المتوسط المعتمدة في نموها على الاستثمار الأجنبي المباشر صعوبات نتيجة سحب أو تراجع حجم الاستثمارات فيها. وقد لاحظ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 أن عمليات الاندماج والشراء تراجعت في النصف الأول من سنة 2008؛ إذ كانت قيمة هذه الصفقات أقل بما نسبته 29 %عن مستواها المسجل في النصف الثاني من سنة . 2007 ويقدر أن تبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008 قرابة 1600 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض 10 %عن مستواها لسنة 2007 .إلا أن التأثير في التدفقات إلى الدول النامية سيكون أقل. ولهذا التراجع انعكاساته على مستوى التشغيل، الاستهلاك...وغير ذلك منه.[2]

ويمكن أن يفسر تراجع الاستثمارات في بعض جوانبه بإعادة المستثمرين ضخ رؤوس أموالهم في الدول الصناعية بعد خطط الإنقاذ المعتمدة و تراجع تحويلات العاملين إلى الدول النامية، ذلك أن هذه التحويلات أصبحت أحد مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية، حيث تشير بعض التقارير إلى أن إجمالي تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول النامية انتقل من 96.5 مليار دولار سنة 2001 إلى188.5مليار دولار سنة 2005 ،وذلك بسبب التطور الحاصل في عدد العمالة المهاجرة حول العالم، وانخفاض تكلفة خدمات التحويل. وتقف الولايات المتحدة على رأس عشرين دولة مرسلة لتحويلات العاملين في العالم، مما يعكس درجة التأثير الذي يمكن أن تمارسه الأزمة على هذه التدفقات خسائر الصناديق السيادية التابعة للدول النامية والعاملة على مستوى الأسواق المالية للدول الصناعية المعنية بالأزمة، إمكانية تراجع الدول الصناعية عن تعهداتها بخصوص زيادة المعونات إلى البلدان النامية المتضررة من آثار الأزمة، بفعل تراجع النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية. وهو ما يمكن أن يزيد من عدد الفقراء، ويعمق مستويات الفقر في الدول النامية.

أدى تباطؤ معدلات النمو العالمي إلى تراجع الطلب على النفط الذي يعتبر أهم مكون لصادرات بعض الدول النامية (العربية منها)، مما دفع إلى انخفاض أسعاره. ويقوم الكثير من هذه الدول بإعداد ميزانياتها وتقدير برامجها على أساس الأسعار المرجعية للنفط. وهذا ما يعني أنه في حالة استمرار ذلك، فإن الكثير من البرامج والمشاريع سوف تعرف التوقف، وستكون هناك مراجعات تقشفية لأولويات الإنفاق العام.

أما عن تأثير الأزمة المالية العالمية على مستوى الاقتصاديات العربية المتوسطية في هذا الإطار يمكننـا تقسيمها الى:

---

[1]- **المرجع نفسه**.

[2] :. مصطفي يوسف كافي,**مرجع سابق**،ص126.

تونس

نتج عن الأزمة المالية العالمية تراجعا حادا في معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم لاسيما الصناعية منها، وبالتالي تدني مستويات التبادل الدولي وانحسار حركة التجارة الدولية، وباعتبار الاقتصاد التونسي يعتمد أساسا على ثلاث قطاعات رئيسية (قطاع الزراعة، السياحة، وبعض الصناعات الخفيفة)، فإن انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية التي تشكل نسبة 65 % من الصادرات التونسية، ونقص حركة السياحة العالمية خاصة تلك الوافدة من أوروبا والتي تمثل القسم الأكبر من السياحة الوافدة إلى تونس، هذه العوامل من شأنها التأثير بشدة على إيراد ات الدولة واحتياطاتها من النقد الأجنبي، وبالتالي تعثر مشاريع التنمية سواء القائمة أو المبرمجة، نتيجة لنقص التمويل الكافي والتأخر في إنجاز برامج التنمية المخططة، مما سينعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية بدءا بارتفاع معدلات البطالة التي تتعدى نسبة 17.78 % وزيادة العجز في الميزان التجاري، ناهيك عن تأزم الأوضاع الاجتماعية وانتشار مظاهر الفقر وتدني مستويات المعيشة خاصة للأفراد ذوي الدخل المحدود، الذين يشكلون الفئة الأكثر تضررا من الأزمة المالية العالمية[1].

الاقتصاد المغربي:

يرتكز الاقتصاد المغربي بالأساس على السياحة، تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، مداخيل صادرات الفوسفات وبعض المواد الغذائية والنسيج، بالإضافة إلى المداخيل الجبائية التي سجلت في 2007نسبة نمو استثنائية لتصل إلى ما يفوق 150 مليار درهم، أي ما يعادل 89.4% من مجموع المداخيل (دون احتساب مداخيل الخوصصة)، وتمثل بذلك25 % من الناتج الداخلي الإجمالي، وأما مبيعات الفوسفات ومشتقاته إلى غاية شهر أكتوبر 2008 فقد بلغت 37.5 مليار درهم محققة ارتفاعا بنسبة 167.4 % أي ما يعادل 23.5 مليار درهم، وكانت هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، بحيث تضاعف سعر الفوسفات ثلاث مرات في ظرف 6 أشهر، وبالمقابل يعتبر المغرب مستوردا للطاقة ولنسبة هامة من المواد الغذائية...، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن العجز التجاري تفاقم في سنة 2007 بنسبة 40.8 % ليمثل 23 % من الناتج الداخلي الإجمالي[2].

ولا شك أن الأزمة المالية العالمية ستكون لها انعكاسات مباشرة على الاقتصاد المغربي، حيث سيتراجع الطلب على الصادرات المغربية، وبخاصة الفوسفات والمواد الغذائية، وسيتأثر أكثر قطاع السياحة الذي يرتبط أساسا بالدول الأوربية المتضررة جراء الأزمة، بالإضافة إلى انخفاض تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج نتيجة الكساد الاقتصادي وتفاقم مشكل البطالة في أو روبا، والذي بدأت تظهر بوادره خاصة بإسبانيا التي تستقبل غالبية المهاجرين المغاربة، وهذا الوضع سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة وإلى ارتفاع حجم المديونية العمومية، مما سينعكس سلبا على الأوضاع

[1] -عبد الغاني بن علي,**مرجع سابق**,ص140.
[2] - **المرجع نفسه،ص146.**

الاجتماعية، بسبب تراجع الاستثمارات الموجهة نحو قطاعات اجتماعية حيوية (التعليم، الصحة...)[1]

الاقتصاد الليبي:

يواجه الاقتصاد الليبي سلسلة من التحديات، باعتباره يستورد أكثر من 75 %من احتياجاته الغذائية، أما قطاعات الزراعة والسياحة... فلا تستوعب أكثر من 4 % من العمالة، ولا تساهم إلا بنسبة 5 % من الناتج المحلي الإجمالي،وهو ما يعني أن الاقتصاد الليبي لا يزال اقتصاد ريعي ، كما أن نسبة البطالة تتعدى 17 .% وتمثل صادرات النفط حوالي 80 % من الصادرات الليبية، وبلغت سنة 2005 36.6 مليار دولار، في حين كان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا في حدود 6.7 % سنة 2004 ،6.5 % سنة 2005 ،بينما وصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في شهر جوان 2006 إلى 54.5 مليار دولار، إلا أنه سنة 2008 لم يتجاوز 45 مليار دولار نتيجة انهيار الأسعار، أما قطاع الاستثمار فإن 80 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة نحو قطاع النفط، في حين أن 20 % فقط من تلك الاستثمارات الأجنبية هو من نصيب القطاعات الاقتصادية الأخرى، و بلغت الاحتياطات من العملة الأجنبية في نهاية 2006حوالي 50 مليار دولار. هذا كون ليبيا احدى الدول التي لها علاقات دولية اقتصادية وتجارية في مجال تصدير النفط واستيراد الغذاء والمستلزمات الصناعية من الخارج وهي رغم ذلك درجة انفتاح اقتصادي ومالي محدود ونظرا لعدم ارتباطها بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي مثل بقية الدول العربية الأخرى،كذلك نظرا لمحدودية حجم تعاملات المصرف المركزي الليبي مع المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية (خاصة المصاريف المنهارة) لهذا فإن تأثير الأزمة على ليبيا سيكون محدودا بقدر انفتاحها على الاقتصاد العالمي.[2]

الاقتصاد المصري:

التباطؤ الملحوظ الذي لحق بمعدلات المرور بقناة السويس، وذلك في جميع أنواع السفن لاسيما سفن البضائع، ففي ديسمبر 2007 كانت 1815 ،وفي نوفمبر 2008 انخفض عدد السفن إلى 1770 سفينة، لينخفض في ديسمبر 2008 إلى 1560 سفينة، بتغير شهري -11.9% كما انخفض عدد الناقلات البترولية من 373 نوفمبر 2007 ،لينخفض عدد هذه السفن إلى 270 في ديسمبر 2008 بنسبة تغيير24.9-% كما أن عائدات قناة السويس قد انخفضت من 8.419 مليون دولار أمريكي في نوفمبر 2008 إلى 319.8 في ديسمبر 2008 بنسبة تغيير6.7-% وكان ذلك نتيجة لتراجع حجم التجارة الدولية. كما شهدت مصر انخفاض ملحوظ في قطاع السياحة يصل إلى % 30في نهاية عام 2008[3].

---

[1] -**المرجع نفسه.**

[2] - محمد سالم خشخوش، **"آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي"**مؤتمر دولي للمنظمة العربية للتنمية الادارية منعقد بمصر، يوم(4/5 /04),2009 ،ص153

[3] - رمضان محمد أحمد الروبي , المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول "الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية" المنعقد يومي 2/1 أفريل, كلية الحقوق: جامعة المنصورة ,مداخلة بعنوان**" الأزمة المالية العالمية، حقائقها وسبل الخروج منها"** 2009 ،ص14

ومتوقع تزايد نسبة الانخفاض هذه الى 5% خلال 2009 وذلك يتشابك مع الاقتصاد العالمي حيث أن 75% من الناتج الاجمالي المحلي يتمثل في التبادل التجاري بنسبة 32% من الصادرات المصرية تتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية وتأتي 32.5% من الواردات من أمريكا والاتحاد الأوربي الى جانب ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين آتية من الولايات المتحدة وأوروبا وتتوقع وزارة التنمية الاقتصادية أن تبلغ الخسائر الناتجة عن الأزمة ما يقارب 4 مليار دولار في عام 2009، من حيث المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو 22 مليار دولار وتوقع في انخفاض الميزان البترولي بنحو مليار دولار وانخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل 600 مليون دولار وانخفاض في المجال السياحي خلال فترة 2009 بأكثر من 02 مليار دولار الى جانب انخفاض أسعار البورصة نتيجة لتأثرها بالسوق العالمي وسحب الأجانب أموالهم من البورصة مما ينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية النرتبطة بالسياحة وانخفاض ايرادات قناة السويس بنحو 400 مليون دولار نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية في القناة وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فإن جانب الايرادات سيتأثر سلبا نتيجة توقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك.[1]

الاقتصاد الجزائري:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية:[2]

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذالك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار

---

[1] - علي فلاح المناصر، وضعي عبد الكريم الكساسة، **مرجع سابق**،ص24.

[2] - فريد كورتل، **مرجع سابق،ص15.**

إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة 4.9 %مقابل 3.1 %سنة2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات بـ6 %وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة2007 بـ130مليار دولار بزيادة قيمتها30مليار دولار مقارنة بنهاية 2007 ،إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي جند له أكثر من150 إلى160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر بـ3.8 % ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الإقتصاد الجزائري.[1]

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية بـ650مليار دولار وأكثر من1400مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة بـ4.6%عام2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر2008 ما قيمته 9,3مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1%من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة57.2 %في2007 و55% في2006 و52 % في2005 ،وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر2008 نسبة 40%من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر بـ4192مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار يكفي لتمويل الإقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين. وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70مليار دولار بنسب متواضعة تصل1.5 %على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة3.8%وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة[2].

فلسطين:

[1] - **عبد الغاني بن علي:مرجع سابق**، ص 143.
[2] - فريد كورتل، **مرجع نفسه**،ص17.

كان تأثير الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الفلسطيني محدودا وهامشيا بسبب طبيعة الاقتصاد الفلسطيني, المعزول كما أن التقلبات الطفيفة الحاصلة لبعض مؤشرات أداء المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة 2006-2010 لا تعدوا كونها تقلبات اعتيادية ومألوفة في الإطار البيئة المحلية للاقتصاد المحلي بعيدا عن مجريات الأزمة المالية تداعياتها الواسعة، وذلك لكون الاقتصاد الفلسطيني غير مرتبط بالاقتصاد العالمي. كما أن ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتدني حجم التجارة الخارجية الفلسطينية مع الدول المتقدمة قد حد من التأثر للأزمة المالية وتداعياتها، كما يعتبر الاقتصاد الفلسطيني شبه مغلق لعدم وجود الاستثمارات الخارجية للقطاع المصرفي سواء في الأدوات، أو المؤسسات المالية العالمية. أما بنسبة للمؤسسات والشركات الفلسطينية فإن قدرتها التنفسية لم تتأثر سلبا أو إيجابا بالأزمة الحالية[1]

المبحث الثاني: آليات التصدي والحد من آثار الأزمة المالية العالمية:

تشترك جميع الحلول المقترحة في بلدان العالم بضخ أموال في شرايين البنوك لضمان استمرارها في الإقراض وعد إحجامها عنه خشية الدخول بمرحلة كساد عالمي، إضافة إلى ضمان الودائع المصرفية الشخصية لضمان تدفق الأموال من المودعين في شرايين البنوك مثل ما لجأت اليه الولايات المتحدة الأمريكية في خطة الانقاذ* التي عمدت اليها.

المطلب الأول: المطلب: آليات دول شمال المتوسط في المواجهة للأزمة(أوروبا):

بدأت مواجهة الأزمة المالية في أوروبا بتحركات أحادية من الدول الأوروبية، تفتقر إلى التنسيق المشترك فيما بينها، وإن توافقت فيما بينها في الإستراتيجية التي تحكمها ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إدراك أهمية التنسيق المشترك، لاتخاذ مواقف متناسقة بين هذه الدول في مواجهة الأزمة المالية.

أولا :تحركات أحادية أوروبية في مواجهة الأزمة المالية:

[1]- رسلان أحمد محمد، "الأزمة المالية العالمية واثرها على الجهاز المصرفي الفلسطيني"، **مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية**، ع 2، م14، س2012، ص ص 299 ،300.

*هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري، تهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية والتي تعود إلى دافع الضرائب كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن .لقد عارض الرئيس الأمريكي جورج بوش في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي، حيث اعتبرها لإنقاذ المقترضين والمقرضين الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه بعد ذلك تراجع عن التهديد باستخدام الفيتو حق النقيض ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون بأن دعم الشركيتين فاني ماي وفريدي ماك هو أمر ضروري لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية، عرضت خطة الإنقاذ على مجلس النواب في الكونجرس الأمريكي يوم الاثنين الموافق 30 سبتمبر 2008 ، فرفضها 228 نائبا مقابل 205 نائب. يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليارا بطلب من الرئيس .ويملك أعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه في 700 مليار دولار.كما تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

بمجرد اندلاع الأزمة المالية العالية، وتعدي آثارها الفورية إلى جميع دول أوروبا، أعلنت كل دولة من الدول الأوروبية عن تحركات أحادية من جانبها، تتضمن خطط إنقاذ مالية هائلة – على نسق خطة الإنقاذ الأمريكية – لمواجهة الأزمة المالية:

ففي بريطانيا :تم تخصيص 37 مليار جنيه إسترليني ما يعادل 63.3 مليار دولار لشراء أسهم في عدد من كبرى البنوك البريطانية، وأصبحت الدولة بذلك أكبر مساهم في العديد من البنوك، من أشهرها بنكي " رويال بنك اوف اسكتلندا (HBOS)و(ROS) وقامت في مقابل ذلك بإجبار البنوك على الحد من المكافآت التي كانت تمنح لمديريها، على اعتبار أن هذه المكافآت المغالي فيها كانت على رأس العوامل التي شجعت مفاهيم المخاطرة، وتسببت تبعا لذلك في الأزمة المالية العالية .مع تأكيد وزير الخزانة البريطاني " اليستر دارلينج – " في نفس الوقت – على أن تدخل الحكومة آنذاك كان لمجرد " التأمين " وليس للإدارة المباشرة من قبل الدولة، وإن الدولة ما تزال مع نظام السوق الحر، الذي يقضي بإدارة البنوك على أساس تجاري تحكمه قوى السوق، ولكن تحت رقابة الحكومة "من بعيد."

ووضعت وزارة الخزانة البريطانية عدة شروط لتنفيذ خطة انقاذ أهمها :التزام البنوك بإقراض أصحاب المنازل والمنشآت الصغيرة بمستويات الإقراض التي كانت سائدة خلال سنة 2007م والحد من مرتبات مديري البنوك ومع تعيين الحكومة لأعضاء يمثلونها في مجالس إدارات البنوك. بل لقد وصل الأمر إلى أن شكلت الحكومة البريطانية لجنة طوارئ للأزمات المالية شبيهة بلجنة كوبرا"، التي تتعامل مع قضايا الأمن القومي البريطاني، والمكونة من بعض الوكالات الحكومية وأجهزة المخابرات[1].

وشملت الخطة البريطانية[2] :

- خطة لضخ مليارات الجنيهات الإسترلينية لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيه (نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد. وتوفر خطة الإنقاذ البريطانية خمسين مليار جنيه86 أي مليار دولار من أموال دافعي الضرائب لضخها في بنوكها.
- عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

وعندما قامت مجموعة من البنوك البريطانية الكبرى بطرح كميات كبيرة من الأسهم، في إصدارات جديدة، بهدف زيادة رأسمالها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولم يقبل المستثمرون على الشراء، تدخلت الحكومة لشراء كميات كبيرة من هذه الأسهم .فعلى سبيل المثال،قام بنك رويال بنك أوف اسكوتلاند The ROYAL Bank of Scotland البريطاني بإصدار 56 مليون سهم لم يشتر المساهمون منها سوى 0.24 % حتى نهاية شهر نوفمبر 2008 م مما اضطر الحكومة البريطانية إلى التدخل لشراء حصة رئيسية في هذه الأسهم وصلت إلى% 57.9 بمبلغ قدره 15 :مليون جنيه إسترليني 5 حوالي 22.5 مليون دولار.

[1] : عبد الغاني، **مرجع سابق**، ص150.

[2] : قنطقجي سامر مظهر , **مرجع سابق**, ص ص.84 ،85.

وفي فرنسا :أعلن الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي "أن بلاده أعدت خطتين لمساعدة البنوك على التغلب على الأزمة المالية .الأولى بقيمة 300 مليار يورو، كضمانات للقروض المشتركة بين البنوك .والأخرى بقيمة 40 مليار يورو، للحصول على حصص في الشركات والمؤسسات المالية المتعثرة .فضلا عن إنشاء صندوق سيادي " لمصلحة الشركات الإستراتيجية التي تواجه صعوبات مالية، تأسيا بالسياسات المتبعة في قطاع إنتاج البترول، وما يحدث في(روسيا والصين،) وهي الدول التي أسست الاشتراكية ورعتها من قبل للتدخل بشكل قوي كلما احتاجت شركة من هذه الشركات الإستراتيجية على أموال.

كما تقدم باقتراح للإنشاء صندوق أوروبي برأسمال قدره 300 :مليار يورو لمساعدة البنوك الأوروبية .إلا أن ألمانيا رفضت هذا الاقتراح، كما وقفت في مواجهة أي اقتراح آخر يترتب عليه زعزعة سلطات البنك المركزي الأوروبي، الذي استوحى نظامه الداخلي من البنك المركزي الألماني .وفي نهاية شهر نوفمبر . 2008 أعلن عن خطة جديدة لمساعدة قطاعات الإسكان والسيارات، بقيمة 26 يورو حوالي 32.84 مليار دولار أي ما يعادل 1.3 %من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا .يورو حوالي 32.84 مليار دولار أي ما يعادل 1.3 %من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا .ليرتفع عجز الموازنة إلى % 4 من إجمالي الناتج المحلي سنة 2009 م بدلا من % 3.1كما كان متوقعا قبل الأزمة المالية ثم تخصيص مليار يورو منها لإعادة شركات السيارات، حتى تتمكن من طرح سياراتها للبيع بالتقسيط[1].

وفي ايطاليا :حاولت السلطات الإيطالية، ومديرو البنوك تهدئة الأسواق، من خلال إطلاق تصريحات مفادها :أن المخاطر التي تتعرض لها ايطاليا من اضطرابات الأسواق المالية محدودة بفضل ممارسات الإقراض المتحفظة.

وأعلنت الحكومة الإيطالية عن إطلاق خطة تستهدف استقرار السوق كإجراء " احترازي " لإنقاذ البنوك والودائع البنكية حتى لا يتعرض أي بنك الإفلاس بتوفير تمويل إنقاذ بقيمة 20 مليار يورو لقطاع البنوك , حيث وجه البرلمان الأوروبي طلبا رسميا للجهاز التنفيذي الأوروبي المفوضية الأوروبية لإعداد تشريعات جديدة، تعمل على ضبط عمل القطاع المصرفي في أوروبا، على خلفية الأزمة المالية بأغلبية كبيرة بموافقة 565 صوتا ومعارضة 74 وامتناع 18 من النواب عن التصويت وشدد البرلمان الأوروبي على ضرورة وضع قواعد صارمة، لمراقبة حركة الأسواق المالية، وضمان استمرار فاعليتها، ودعم الدور الذي تلعبه البنوك المركزية الأوروبية في حركة السوق، واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة، وسرعة تطبيق الضمانات على الودائع المصرفية بشكل متناسق بين الدول الأعضاء، وضرورة تنشيط وضبط عمل وكالات التصنيف الائتماني.[2]

واعتبر"جان كلود تريشيه" رئيس البنك المركزي الأوروبي أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي ليست مهيأة لإطلاق خطة إنقاذ مصرفية مماثلة للخطة الجاري إقرارها بالولايات المتحدة لعدم وجود ميزانية فدرالية بالاتحاد الأوروبي .كما طرح فكرة إقامة صندوق إنقاذ مصرفي أوروبي حجمه 300 مليار يورو 417 مليار دولار لكن رئيس لجنة وزراء مالية منطقة

[1] احمد زغدار,تقرير عن "فصول الازمة المالية العالمية ,اسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية " كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير :جامعة الجزائر ,ص19.

[2] قنطقجي سامر مظهر, **مرجع سابق**، ص 85.

اليورو أيد موقف ألمانيا بعدم ضرورة تكوين صندوق أوروبي للبنوك المتعثرة، وهو الموقف نفسه الذي تبنته الحكومة الهولندية مع تأييدها لفكرة صندوق إنقاذ يخصص له 3% من إجمالي الناتج المحلي لإنقاذ البنوك الوطنية .وأصر جان كلود يونكر رئيس مجموعة اليورو على أن أوروبا ليست بحاجة لبرنامج مماثل لما انتهجته الحكومة الأمريكية، لأن الأزمة المالية أعمق بكثير في الولايات المتحدة منها في أوروبا. كما ذكر المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني (غوردون براون) أنه لا يتوقع بحث إنشاء صندوق إنقاذ أوروبي. وقالت وزارة الاقتصاد الإسبانية إنها ستؤيد مسعى أوروبيا منسقا لزيادة ضمانات الودائع المصرفية من الحد الأدنى الحالي على مستوى أوروبا وهو 20 ألف يورو[1].

تركيا:

بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية بتأثير على تركيا مع ذلك نمى الاقتصاد التركي في ذلك العام 0.7% في حين أنه تراجع في عام 2009 بنسبة 4.8% ولكنه سرعان ما استعد نموه وارتفع ليصل 9.2% في عام 2010 ، وفي 2011 أصبحت تركيا الثانية في النمو الاقتصادي عالميا بعد الصين، فقد بلغ نموها الاقتصادي 8.8% في حين كانت الازمة الاقتصادية تهز أروبا في ذلك العام، وفي عامين 2012-2013 ازدادت نسبة النمو 2.1% و4% على توالي وكان ذلك نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي اهتم بها حزب العدالة والتنمية ووضع في برنامجه جزءا خاصا يوضح كل ما يختص بنهوض الاقتصاد وخصوصا بعد الازمة التي عانت منها البلاد بحث اعتمدوا على الاستراتيجية اقتصاد السوق بكل آلياته، واعتمد على المالية العامة، والخصخصة وبرعاة الاختراع، والتجارة الخارجية، وسياسات الانتاج والاستثمار[2]

المطلب الثاني: أليات دول جنوب المتوسط في مواجهة الأزمة المالية العالمية

لقد ظهرت بعض المحاولات في دول جنوب المتوسط لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية خاصة التي أتت من طرف الاتحاد المغاربي والجامعة العربية , وذلك قصد خلق وجهات نظر مشتركة حول الوسائل والطرق التي يجب تفعيلها لمواجهة آثار الأزمة على شعوب ودول جنوب المتوسط على غرار اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول المغاربية في مدينة طرابلس الليبية يوم 15 نومفبر 2008 لبعث مدى وجود مؤشرات دالة على تأثر الدول المغاربية بالأزمة المالية العالمية.

فيما يلي بعض سياسات دول جنوب المتوسط لمواجهة الأزمة مثل السياسة الجزائرية بالرغم من أنها تتأثر كثيرا بالأزمة والسياسة التونسية بالإضافة الى السياسة المصرية.

فنجد الجزائر قد لجأت الى:[3]

---

[1] :**المرجع نفسه**,ص86.

[2] - الاقتصاد التركي نقلا عن: www.turkey-post:net/p-81051/ بالتاريخ: (2017/08/19)

[3] : سايل سعيد، **مرجع سابق**،ص.169.

- إعادة احياء القطاع الاقتصادي العمومي ممثل مسح ديون الشركات الاقتصادية العامة وإعادة تأهيلها، منحها قروض لتوسيع نشاطها واقتناء وسائل انتاج جديدة ، تخصيص 15% من الصفقات العمومية لهذه الشركات.
- تشجيع الاستثمارات العمومية في القطاعات السياحية، البنى التحتية والصناعية من خلال إعطاء دور استثماري أكثر أهمية للصندوق الوطني للاستثمار.
- صدور مرسوم رئاسي رقم 09-181 بتاريخ 12 ماي 2009 والذي يلزم الشركات الأجنبية في الاستيراد والنشطة في الجزائر بفتح رأسمالها بنسبة 30% للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين.
- إجبارية المشاركة الوطنية في كل مشروع استثماري أجنبي بالجزائر بنسبة 51% لصالح الطرف الوطني و49% لصالح الطرف الأجنبي (قاعدة 49/51).
- الغاء القروض البنكية الموجهة للاستهلاك وتعويضها "بالقروض المستندي" بخصوص تمويل الواردات الخارجية نحو الجزائر.
- وضع برنامج خماسي (2009-2014) يستند الى تخصيص غلاف مالي يقدر ب: 286 مليار دولار للاستثمارات الوطنية والذي يقوم على اشراك القطاع الاقتصادي الوطني بكثافة في انجازه.

كما نجد تونس قد اعتمد على سياسة وفيما يلي بعض ما عمدت اليه تونس:

- تحفيز الصادرات التونسية للخارج من خلال تقديم تسهيلات مالية وقروض ميسرة واستحداث مكافآت تحفيزية للمحافظة على الأسواق التصديرية الخارجية لتونس خاصة الأوروبية منها.
- تحمل الخزينة العمومية التونسية لنسبة 50% من اجمالي النفقات الاجتماعية التي تسددها المؤسسات الاقتصادية لفائدة عمالها ومستأجريها لصالح الصندوق التونسي للضمان الاجتماعي وذلك طيلة الفترة التي تعرف فيها هذه المؤسسات صعوبات مالية.
- اطلاق برامج مختلفة للاستثمارات الحكومية والخاصة في ميدان تطوير البنسة التحتية،النقل وغيرها من البنى وذلك لاحتواء أعداد البطالة المتفاقمة مع الأزمة الاقتصادية العالمية.

أما مصر قد نجدها قد عمدت الى مايلي:

- تبني مجموعة من الاجراءات الضريبية منذ ديسمبر 2008 من خلال تخفيض الضرائب عللا الشركات المصرية وتحفيزها على توسيع نشاطاتها الاستثمارية ةتشغيل المزيد من العمالة خاصة أمام التزايد المستمر لأعداد اعلبطالة.
- تبني برامج مالية استثمارية لتشجيع النهوض الاقتصادي من خلال رصد مبلغ 205 مليار دولار بين 2008 و2009 إضافة لبرنامج ثاني يمتد من 2009الى 2010

والذي يقدر حوالي 08 مليا دولار موجه أساسا لتقوية البنية التحتية المصرية عن طريق بناء المزيد من السكك الحديدية وتوسيع المطارات.[1]

- وعليه ومن من خلال ما سبق نستنتج أنه على نقيض الاتحاد الأوروبي والضفة الشمالية للمتوسط، لانلمس تحرك جماعي لدول الضفة الجنوبية بل هي تحركات أحادية وذلك بالرغم من توفر آليات وأدوات مشتركة تؤلها لمجابهة الأزمة المالية العالمية مثل اتحاد المغرب العربي و الجامعة العربية والتي في اتفاقيات تأسيسها تنص على أنها أدوات عربية جنوبية تعمل على مواجهو ورفع التحديات المختلفة بما فيها الأزمات الاقتصادية، اللأمنية ،السياسة والاجتماعية لدول وشعوب جنوب المتوسط.

[1] : **المرجع نفسه**،ص ص،173،174.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نخلص الى أنه أمام استفحال آثار هذه الأزمة، لجأت الكثير من الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية إلى الإسراع لإيجاد حلول مستعجلة لهذه الظاهرة. و قد كان هناك اتفاق بين المحللين الاقتصاديين والخبراء و كذا القادة السياسيين على ضرورة التحرك السريع لإنقاذ العالم من الأزمة المالية العالمية، خلال فترة وجيزة من الزمن، لكنهم اختلفوا في آلية التحرك، فجميع الحلول المقترحة سواء تعلقت بضخ السيولة أو بتخفيض سعر الفائدة أو بالتأميم تعتبر حلول مؤقتة. وعلى الرغم من التناسق الدولي لعلاج الأزمة المالية العالمية إلا هذه الحلول كان يمكن الخروج بها بدون تناسق دولي.

خاتمـــــة

خاتـــــــــــمة

من خلال دراستنا والتي أبرزنا من خلالها أهم الأزمات المالية التي مرت بها مختلف الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، مبرزين في ذلك الدروس المستفادة من هذه الأزمات المالية، لنصل في الأخير لتسليط الضوء على أهم الانعكاسات التى خلفتها الأزمة المالية العالمية على مختف الاقتصاديات، ومن ثم التطرق إلى سبل العلاج على مختلف المستويات.قد توصلنا الى بعض النتائج والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أعنف وأكبر الأزمات الاقتصادية التي أثرت على العلاقات الاقتصادية الدولية منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 من حيث أنها لم نتحصر تبعاتها في الدولة التي ظهرت فيها أول مرة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بل امتدت تأثيراتها لتشمل معظم اقتصاديات دول العالم.

تشير التجارب العالمية إلى بعض الأسباب الرئيسية والتي من أهمها المضاربات الوهمية، والممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية، والفشل في تنظيم السوق، وضعف الإفصاح والشفافية .كما أن توجه العالم نحو الانفتاح والعولمة و مع زيادة الترابط بين الأسواق المالية الناشئة والأسواق المالية في البلدان المتقدمة، عرفت عدت اقتصاديات أزمات مالية، هذه الأزمات مست دول مختلفة من العالم: المكسيك، البرازيل، بلدان جنوب شرق آسيا، و روسيا، ... ومؤخرا الولايات المتحدة ثم انتشرت لتمس معظم دول العالم ، ولكن وعلى الرغم من اختلاف هذه الأزمات جغرافيا وتاريخيا إلا أنها ذات خصائص مشتركة.

من الآثار السلبية أيضا للأزمات المالية على اقتصاديات الدول المتضررة، هي عدم القدرة الكاملة على استخدام أدوات السياسة النقدية في التحكم في عرض النقد مما يعني فقدان تلك الدول لأداة هامة من أدوات السياسات الاقتصادية في التعامل مع آثار تلك الأزمات، والحد من انتشارها عبر القطاعات الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بقدرة الدولة على التحكم في التضخم والحفاظ على مستويات أسعار صرف مناسبة.

سبب حدوث أزمة الرهن العقاري توسع المؤسسات المالية الأميركية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل من ناحية وزيادة نسبة القروض إلى قيمة الممتلكات (المساكن (من ناحية أخرى، وقد قدمت المؤسسات المالية تلك القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاءة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة.

عولجت أزمة الرهن العقاري بضخ السيولة من طرف البنوك المركزية باعتبارها أزمة سيولة ليست إلا، وكذلك ساعدت الصناديق السيادية البنوك التي كانت بحاجة للسيولة، لكن الزيادة المستمرة في عدم اليقين المحيط بمدى قدرة المؤسسات المالية على تجاوز خسائرها، وتدهور التصنيف الائتماني للأوراق المالية المرتبطة بالرهون العقارية

الثانويـة وغيرهـا مـن أشـكال الائتمان، تطورت أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية بداية بتدهور التصنيف الائتمـان لـلأوراق المالية حتى أصبحت أكبر صدمة مالية منذ الكساد الكبيـر، ملحقـة الضـرر البـالغ بالأسـواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي.

كل تلك الاضطرابات أحدثت حالة من عدم التأكد في المستقبل وانهيار الثقـة فـي الأسـواق المالية. وأصبح الذعر وانهيار الثقة في الأسواق المالية هو العامل المشترك بين المستثمرين علـى مستوى العالم، مما عرف بأزمة ثقة

لقد كانت السياسة النقدية متراخية بشـكل مفـرط خـلال الفتـرة 2002-2006 وأن البنـوك المركزية، على وجه الخصوص، أبقت سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية دون المستوى الذي تحدده قاعدة بسيطة للاستجابة لفجوة الناتج والتضخم حال حدوثهما. وبعبارة بسـيطة، ينبغـي أن تستند السياسة النقدية إلى ارتفاعات أسعار الأصول غير القابلة للاستمرار أو التطورات التي ترفـع درجة التعرض للمخاطر، ولو كانت تكلفة ذلك على حساب زيادة مدى الغير في التضخم والناتج.

قد أثرت الأزمة على إقتصاديات دول المتوسط بضفتيه خاصة الضفة الشمالية كون لها إرتباط مباشر مع الاقتصاد الأمريكي، ما قد أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي الأروبي خاصة قطاع السيارات، وشاهد الاقتصاد العالمي تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها وقد أثرت على الاقتصاد الضفة الجنوبية ولكن بشكل محدود وغير مباشر وتراجع معدل النمو في الإنفاق العام بالنسبة للدول المصدرة للنفط، وحدوث إنكماش إقتصادي في منطقة اليورو 2009، وتسجيل نمو ضعيفة إلى جانب سقوط الاقتصاد الألماني في مرحلة ركود وتراجع الثقة في الاستثمارات وارتفاع نسبة البطالة.

قائمة المراجع

1-الكتب

1. جواد كاظم البكري، **فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**، بيروت: حمو ربي لبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2011م،
2. روبرت سكب السكي، **جون مينار كينز**،القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2010م
3. عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية -أزمة الرهن العقاري**، مصر: دار نشر الثقافة، 2009م،
4. محمد جاء الله، **ادارة الأزمات** ، الاردن: دار أسامة للنشر و التوزيع،ط1، 2008 م
5. مصطفى بخوش، حوض الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2006م
6. مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحكومة الشركات**، ليبيا: دار الرواد، ط1، 2003م
7. يوسف احمد ابو فارة، **ادارة الأزمات مدخل متكامل**,الاردن: إثراء للنشر والتوزيع،ط1، 2009م،

2-الكتب باللغة الأجنبية

8. Marciel Boyer, « La crise économique et ses conséquences sur l'emploi », Quebec, institut économique de Moréal, Décembre 2009.
9. patrickartus et d'autres, « la crises des subprime » paris : la documantation francaise, 2008.
10. Paul Jorion, « La crise des subprimes au séisme financiers planétaire »foyar edition :paris ,sans page.
11. Vincent dujardin ,yeves de cordt et d'autres , la crise économique et financiére de 2008/2009, UCL Edition, Paris

3-المجلات

12. "الأزمة المالية العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع175، أفريل 2009.
13. رسلان أحمد محمد، "الأزمة المالية العالمية واثرها على الجهاز المصرفي الفلسطيني"، **مجلة جامعة الأزهر بـغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية**،
14. عرفان الحسني، "الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية"، **مجلة المال والصناعة**،الكويت: بنك الكويت الصناعي، ع25، س2007،
15. غيث سفاح، "ماهية الأزمة الدولية"، **مجلة العلوم السياسية** ,جامعة بغداد:،ع42،ب س ن

16. فريد كورنل، كمال رزيق ، الأزمة المالية : "مفهومها ، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، ع20
17. مصطفى عبد الله أبو القاسم خثيم، "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول العربية"، **مجلة الشؤون العربية**، ع138،س 2009.
18. مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم، "الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الدول العربية"، **مجلة الشؤون العربية**، ع138،س2009،

4-القرآن الكريم

القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 275.

5-المذكرات

19. برد رتيبة ، "الحوار الأورومتوسطي من برشلونة الى 5+5"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام :جامعة الجزائر-بن يوسف بن خدّة،2008-2009
20. بن رقرق فارس ، "مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الانقاذ الأمريكية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة سطيف ، 2012-2013
21. حميش فهيمة ، "الأزمة المالية وأثرها على الأسواق المالية العربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ,جامعة أكلي محند أولحاج: البويرة، ، 2015/2014،
22. خاطر سعدية ، "التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية : جامعة وهران 2، 2015/2014
23. دبار حمزة ،" انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مجاستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,جامعة محند خيضر: بسكرة ، 2013/2012
24. زكري مريم ، "البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية",مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان,2010-2011
25. سايل سعيد ، "التعاون الاوروبي –المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2012
26. سرارمة مريم ، "دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008، دراسة تحليلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة منتوري: قسنطينة، ، 2011-2012

27. عبد الغالي بن علي، "أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير: جامعة دالي براهيم ، 2010/2009
28. العقون نادية ، "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج- دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية :جامعة الحاج لخضرباتنة, ، 2013/2012
29. فيصل سمارة ، "البعد الانساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط(2008-1995)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013

6-المؤتمرات و الندوات

30. تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للتدول الإسلامية، بعنوان: "الأزمة المالية عام 2008/"2009، (منظمة المؤتمر الإسلامي، أنقرة: تركيا)، رقم 4.67.000، سنة 2009
31. رمضان محمد أحمد الروبي , المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول "الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية" المنعقد يومي 2/1 أفريل, كلية الحقوق: جامعة المنصورة ,مداخلة بعنوان" الأزمة المالية العالمية، حقائقها وسبل الخروج منها" 2009
32. ساعد مرابط، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، عنوان المداخلة "الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير: جامعة فرحات عباس، سطيف)، 209/10
33. ساعد مرابط، ملتقي العالمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية والحكومة العالمية ,عنوان المداخلة "الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور و التداعيات "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009،
34. صندوق النقد الولي ، تقرير سنوي، 2009م
35. علي الفلاح المناصير,وصفي عبد الكريم الكساسة,بحث تحت عنوان "الازمة المالية العالمية حقيقتها اسبابها تداعياتها وسبل العلاج" جامعة الزرقاء الخاصة:كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ,2009,
36. محمد بن ناصر ، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان,"محاضرات في مقياس الأزمات المالية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أعلي محسن أو الحاج، البويرة، الجزائر، (2016/2015)،

37. محمد سالم خشخوش، "آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي"مؤتمر دولي للمنظمة العربية للتنمية الادارية منعقد بمصر، يوم(4/5 /04),2009 ،
38. وليد أحمد صافي,"الأزمة المالية 2008/ طبيعتها أسبابها وتأثيرها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي"، مداخلة ألقيت في ملتقي الدولي الثاني-الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمعرفية، الجزائر: جامعة خميس مليانة- يومي 6/5، ماي، 2009)

6-باللغة الاجنبية

39. Institut national de la statistique et des études économiques, Note de conjoncture, mars 2009,
40. The global financial crisis", Bis, 19th, anuel report, p18.
41. The global financial crisis", Bis, 19th, anuel report, p18.

7-المعاجم والقواميس

42. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة: مركز الاسكندرية للكتاب، 2005م.
43. جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**،الاردن: دار أسامة المشرق الثقافي، ط1، 2006.
44. محمد برهام المشاعلي، **الموسوعة السياسية والاقتصادية**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ط1، 2007.
45. منير البعلبكي، **قاموس الموارد**، لبنان: دار العلم في الملانين،.

8-المواقع الإلكترونية

46. www.pidegypt.org/arabic/azma.doc(10/08/2017
47. https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/d/d5/carte_mediterranee_02.jpg/128 px_carte_mediterranee_02.jpg
48. Abis sebastien , « La méditerranée plurielle » : http//www.ie–ei–eu//IE-e /Ressource/file/bibluie/la-méditerranée-plurielle(28/06/2017)
49. http://sciencesjwidiques.ahlamontada.net/e1077.tqic
50. WWW.Startimes.com/F.aspx?t=35242977
51. http://www.okaz.com.sa/artecle/381395/
52. www.syr-res.com/articl/840-html
53. http://elwartilamisoft.top-tak.net/t80-topic
54. https://malgendy.wordpress.com
55. http://www.marefa.org
56. http://www.tigweb.org/express/panorama/article.html?contentid = 22975 http://commons-wikimedia-org/wiki/file deficits-vs-debt-incereases-2009-png
57. https://commons.org/wiki/file: us-trade-balance-1980-2012.sug

58. www.marefa-org:us debt.pngملف
59. www.dof.gov.ae/en-us/publications/lists/en.pdf
60. WWW.ALJAZEERA.NET/ENCYCLOPERIA/ECONOMY/2008/10/02http://WWW.aldjaierc.net/news/ebursiness/24/11/20078
61. www.yaeni.com//news/news/4067/dz.wc4p04-00m8
62. www.turkey-post:net/p-81051/

فهرس المحتويات

مقدمة 01
اشكالية الدراسة 05
فرضيات الدراسة 05

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي وانظري

تمهيد الفصل الأول 09
المبحث الأول: بعنوان, تحديد المفاهيم. 10
المطلب الأول:مفهوم الأزمة 10
المطلب الثاني: أسباب الأزمات و أنواعها 14
المطلب الثالث :تحديد الفضاء المتوسطي وأهميته 18

المبحث الثاني: الاطار النظري 25
المطلب الأول: الطرح الليبرالي لتحليل الأزمات
المطلب الثاني: الطرح الاشتراكي لتحليل الأزمات 30
المطلب الثالث:الطرح الاقتصادي الاسلامي 33
خلاصة 34

الفصل الثاني
الأزمة المالية العالمية لـ 2008:
دراسة في النشأة والتطور والأسباب

تمهيد الفصل الثاني 36
المبحث الأول: أسباب وجذور الأزمة المالية 2008 37
المطلب الأول: عرض للأهم الأزمات المالية العالمية 37
المطلب الثاني: جذور الأزمة المالية العالمية 2008 51
المطلب الثالث أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 55

المبحث الثاني: ظهور الأزمة المالية العالمية وأهم مظاهرها ومراحل تطورها. 67
المطلب الأول: بداية الأزمة المالية العالمية 2008. 68

المطلب الثاني: مظاهر الأزمة المالية العالمية 2008 73
المطلب الثالث: مراحل تطور الأزمة المالية العالمية 2008. 77
خلاصة الفصل الثاني 83

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على إقتصاديات دول المتوسط وآليات مواجهتها

مقدمة الفصل 85
المبحث الأول: تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات المتوسط 86
المطلب الأول: تداعيات الأزمة على دول الضفة الشمالية 86
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على دول الضفة الجنوبية 91
المبحث الثاني: آليات التصدي والحد من آثار الأزمة المالية العلمية 98
المطلب الأول: المطلب: آليات دول شمال المتوسط في المواجهة للأزمة(أوروبا) 99
المطلب الثاني: أليات دول جنوب المتوسط في مواجهة الأزمة المالية العالمية..... 103
خلاصة الفصل 107
خاتمـــــة 109
قائمة المراجع 114
فهرس المحتويات.....119
فهرس الجداول.....115

الخريطة رقم 01: توضح لنا الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 19

فهرس الجداول

الجدول رقم (01): يوضح الدول المشكلة للفضاء المتوسطي والقوة البشرية لكل دولة بملاين نسمة 20
الجدول رقم(02):"عجز الحساب الجاري للمكسيك قبل الأزمة 43
جدول رقم (03): حجم الإنفاق العسكري الأمريكي خلال فترة (2003-2008) 62
جدول رقم (04) يوضح: انخفاض إنتاج السيارات في دول الضفة الشمالية للمتوسط..... 88
الجدول رقم (05): تراجع الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الأوربية في الربع الأخير من 2008 89

فهرس الأشكال

شكل رقم (01): إجمالي عجز الموازنة في الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة 2009/2001 56
الشكل رقم (02) العجز التجاري للولايات المتحدة خلال فترة 1980-2010 56
الشكل رقم (03): تطور الدين العام في الولايات المتحدة 57
الشكل رقم(04): ارتفاع النمو المالي على نمو المنتجات الصناعية 58
الشكل رقم (05): سعر الفائدة الفدرالي (جانفي 2000-مارس 2010) 61
الشكل رقم (06): ملكية المنازل ومعدل الرهون العقارية في الولايات المتحدة للفترة (1997-2007). 67
شكل رقم (07):تطور مؤشر اسعار الفائدة للاحتياطى الفدرالي للاقراض ما بين البنوك 2008/1954 70
الشكل رقم (08):معدل عجز العائلات عن تسديد قروض الرهن العقاري 71
شكل رقم (09):قنوات انتقال الازمة 72
الشكل رقم (10):معدل البطالة في الولايات المتحدة 2008/1948 73
الشكل رقم (11): دورة حياة الأزمة 76
الشكل رقم (12 دورة حياة الأزمة 77

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في جذور الأزمة المالية العالمية وبداياتها ، ومراحله، والكشف عن أسبابها . وهدفت كذلك إلى بيان تداعياتها على الاقتصاد العالمي عمومًا، وعلى الاقتصاد المتوسطي خصوصًا، واستعراض آليات مواجهتها .واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أغراضها و المنهج التاريخي من اجل العودة الي جذور الازمة .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :أن الأزمة المالية العالمية هي نتيجة تراكم الاخطاء في السياسات المالية وقواعد النظام الرأسمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية، الى جانب الاقتراض غيرالمسؤول للأفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة أدى إلى إيجاد فجوات في أسواق الأصول والمشتقات المالية، وأن انشغال الولايات المتحدة بحروبها وإطلاق العنان لفلسفة الحرية الاقتصادية وللشركات الاحتكارية الكبرى إلى أن تتحكم هذه الشركات في إدارة الاقتصاد، وحيدت عن دورها الاقتصادي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.كما ان تاثر الاقتصاد العالمي بهذه الازمة هي نتيجة العولمة الاقتصادية و كون الاقتصاد العالمي مرتبط بلاقتصاد الامركي بحيث اثرت الازمة سلبا على مجمل النشاط الاقتصدي العالمي وقد وضعت العديد من الحلول والخطط من اجل الخروج من الازمة من بينها الخطة الامركية و الاروبية وكذا مساندة الدول النامية و النفطية .

Résumé

Dans la présente étude, nous tenterons d'identifier les origines et causes de la crise financière mondiale et de retracer son début et son évolution. Nous nous étalerons également sur une démonstration des répercutions de cette crise sur l'économie mondiale d'une façon générale et, plus particulièrement, sur l'économie méditerranéenne et présenterons par ailleurs les mécanismes mis en place pour y faire face. Nous avons adopté au cours de notre travail une démarche descriptive et analytique pour parvenir aux résultats escomptés de notre étude et nous sommes fondés sur une vision historique permettant de mieux comprendre les origines de la crise. Nous avons abouti à un ensemble de conclusions dont entre autres que la crise financière mondiale est la conséquence d'une série d'erreur commises en matière des politiques financières et du capitalisme américain auxquels s'ajoutent les crédits irrationnels octroyés aux personnes et aux institutions aux États-Unis, ce qui a entraîné des déficits sur les marchés d'actifs et les dérivés. L'implication des états(-unis dans les guerres et son laisser se développer la philosophie de la liberté économique et des grandes entreprises monopolistiques a conduit à la monopolisation de l'économie par ces entreprises qui ont failli à leur mission d'assurer un certain équilibre économique et social. Au même temps, l'impact de l'économie mondiale par la crise est due à la mondialisation économique et au fait que l'économie mondiale soit liée à l'économie américaine ce qui a fait que cette crise a eu une incidence sur l'ensemble de l'économie mondiale. Plusieurs solutions et plans ont été mis en place pour sortir de cette crise dont les plans américain et européen ainsi que des mesures de soutien économique aux pays émergeants et exportateurs du pétrole.